



۲۴

۶۴۱

س

۲۹۴

در دفتر کتب کتابخانه ملی

۲۲۶۴۱

بیماره

ثبت گردید





لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَاحِدٌ عَلَى مِنَ الْفَعَالِ
وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَعِيدٌ أَشَدُّ لِلشَّيْطَانِ

الْحَمْدُ وَالْمُنْتَكَرُ دَرِينِ نَا مِنْ فُضْلِ قُرْآنِ كَمَا بِسُتُطَانِ نَافِعِ طَالِبِ رُؤُوسِ أَفْقَةٍ مَسْمُومِ

جَوَابُ سَوَالِ الشَّيْخِ
مُسْتَحْصِلُ الْمَحَقَّقَاتِ
سَيِّحُ كَبِيرِ الدِّقَاتِ
فَعَلِي

مُسْتَحْصِلُ الْمَحَقَّقَاتِ كَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَاحِدٌ أَشَدُّ لِلشَّيْطَانِ

رَأْسُ دَرِينِ هَلْ سَلَّمَ لِي
دُخَانُ قَهْدِ وَدَاهَةِ تَامِرِ الْأَصْبَعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد اي لصفة العامة والثناء العامة لله اي مختصة لله الذي اي الله الله وانما حمد
الله تعالى لقوله تعالى لله الحمد في السموات والارض الآية هدينا الى الاسلام لقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
ونور قلوبنا تنوير اي لصفة العامة والثناء العامة لله الذي اخاف قلوبنا بنور الايمان والاسلام قال
الله تعالى فمن شرح صدره للاسلام فهو على نور من به ومن علينا بعلم الشرائع والاحكام اي لصفة
العام والثناء العا لله الذي من علينا بغير عوض بتعليم علم الشرائع والاحكام كما قال الله تعالى يَنْبُؤُكَ عَلَيْهِ
اَنْ اَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ بَلْ اِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ اَنْ هَدِيَكُمْ لِلَاِيْمَانِ اِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَيَسِّرْ لَنَا سُبُلًا
اي لصفة العام والثناء العامة لله الذي اسهل لنا تعليم علم الشرائع والاحكام بالتسهيل كما قال
عليه السلام بعثت على الملة الخفيفة السمحة السهلة البيضاء وبين لنا به الحلال والحرام اي لصفة
العام والثناء العامة لله الذي اظهر لنا بتعليم علم الشرائع واحكام الحلال والحرام لقوله تعالى يبين
الله لكم ان تصلوا اي كيلا تصلوا البيان اظهر المراد على وجه لا يبقى معه الخفاء الحلال ما هو
المطلوب جوده والحرام ما لا يكون المطلوب جوده شرعا فوضح تفصيلا اي لصفة العام والثناء
العامة لله الذي اوضح وحماى اي الحلال والحرام اوضح وصحا شرعا من البيان لقوله تعالى وقد فصل لكم
ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه واحسن تفسير اي لصفة العامة والثناء العامة لله الذي
احسن العلم من حيث البيان لقوله تعالى يوم في طلب العلم افضل عند الله تعالى من عجا عشرين سنة
وفضلنا به من بين سائر الانام اي لصفة العام والثناء العامة لله الذي فضل علينا بتعليم علم الفقه
من بين باقي الانام الا نام جمع ناس كما في قوله تعالى والارض وضعها للانام اي برآءات اعظاما
وتوقيرا اي فضل علينا من حيث المرتبة والغرة بسبب تعليم العلم كما قال تعالى العلم غرة الدنيا
وتشرى الاخرة قوله تعالى يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا دليل على قوله
وفضلنا به آه والصلوة والسلام طول الليالي والايام اي افادة الخير والسكينة بقاء الليالي
والايام على نبيه لقوله تعالى ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما على سيد المرسلين محمد
المبعوث بشيرا ونذيرا السيد الرئيس امير دار والدليل على رايسته قوله تعالى انا سيد ولد آدم
والدليل على رسالته قوله تعالى وانك لمن المرسلين الآية وايضا قوله تعالى لولاك لولاك لما خلقت الافلاك

المحمد من غلب حمة على الغضب قوله المبعوث اي المرسل قوله بشيرا اي المبشر للمؤمنين بالجنة
قوله ونذيرا اي المنذر للكافرين بعذاب النار بقوله تع وازسلناك بالحق بشيرا ونذيرا وعلى الله
واصحابه الكرام اي افادة الخيرو السلامة على الله واصحابه الكرام اي الكرم لقوله ام اصحابي كالنجوم
فبايهم اقتديتم اهتديتم قريبا وبعيدا اي من حيث المرتبة او من حيث النسب من حيث المكان او
من حيث السيرة صغيرا وكبيرا اي من المرتبة او من حيث العمر ثم المص لما بين الحمد والصلوة وبين
الفضل للرجل تلك شرافة بتعليم علم الفقه فقال وبعد اي بعد الحمد والصلوة فانه لا علم
بعد العلم بالله تعالى المراد بالعلم بالله تع العلم بوحديته وصفاته وهو ثابت لقوله تعالى
قل هو الله احد وايضا بقوله تع لمن الملك اليوم لله الواحد القهار وصفاته اجل واشرف اي مكرم
ومشرف اي بعد العلم بالله وصفاته اجل واشرف من علم الفقه هذا خبر لقوله تع فانه لا علم
ثم من قوله وبعد الى قوله من علم الفقه تلك جملة باعثة لتصنيف المستخلص الذي هو المسمى بعلم الحلال
والحرام وعلم الشريعة والاحكام اي ايضا علم الفقه يسمى بعلم الشريعة والاحكام وبه انزل الكتاب
اي بشرافة علم الفقه انزل الآيات وبه اي بالكتاب بعث الرسل اي رسل الرسل قد نطق النصوص
اي ايضا نطقت النصوص اي الآيات بفضيلة علم الفقه والاعجاز اي ايضا ورد الاحاث بفضيلة
علم الفقه والآثار اي اقوال الصحابة والاجماع والقياس بفضله وشرفه اي رد الآيات والآثار
والآثار والقياس والاجماع في فضيلة علم الفقه وشرافته قال الله تع فلو لا نفر من كل فرقة ظالمين
منهم لفسدوا في الدين ولينذرنا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلمهم بخبر ذكر هذه الآية دليل بفضيلة
علم الفقه وقال من يريد الله به خيرا يفقره في الدين اي يعلمه في الدين ويلهمه الرشد لا لها القاء
الخير في قلبه غير بطريق الفيض والرشد الصحة والطريق المستقيم كما قال الله تع وما أمر فرعون برشد
اي يصحح يعني غير صحيح هذا الحديث ايضا دليل على فضيلة علم الفقه وقال م فقيه واحد شدد على الشيطان
من الف عابد جاهل هذا ايضا دليل على فضيلة علم الفقه وقوله اشدد على الشيطان اي محكم في المغلو
على الشيطان وقال من الناس معادن كعادن الذهب الفضة يعنى الناس ظروف كظروف الذهب والفضة
اذا تركوا ما سوا الله فهو ظروف ذهب اذا لم يتركوا ما سوا الله وعملوا صالحا واشتغلوا بالموالدين فهو ظروف
الفضة خيارهم في الاسلام خيارهم في الجاهلية اذا تفقهوا في الدين اي خيار المخلوق في حال الكفر
اي كانوا اشدد في الكفر وبالجملة اي حاصل الكلام في هذا اشارة الى عجز المص في ان دليل فضائل الفقه
لا يعد ولا يحصى ولا يمكن ايراد الكل ان الاخبار والآثار في فضل هذا النوع اكثر من ان تحصى وكفى به
اي بالدليل فضلا اي مع قطع النظر من زيادة دليل آخر والمعنى الثاني لقوله فضلا اي مع قطع النظر
من دليل آخر لفضيلة علم الفقه او من حيث الفضيلة والدليل هذا ان الامم قد اجتمعت على الاعتراف

به
اشارة
الى عطف
على
المسلمين

بعث
رسل

الفقه ثم اى بعد الحمد والصلوة وبيان شرافة علم الفقه وشرافه عالمه فلفظ ثم علة باعثة
 على تصنيف المستخلص ان مؤلفات علماء المتقدمين والمتأخرين اى تصنيفاً لعلماء المتقدمين
 والمتأخرين فى اصول هذا الفن فروعاً كثيرة اى فى بيان اصول علم الفقه وفروع كثيرة والمراد
 من الاصول الادلة الاربعة وكتب الاصول والشا والفصوص وغيرها والمراد من الفن علم الفقه والمراد
 من الفروع الشروح والحواشى يحصى بالعد لفظاً يحصى فعلاً مفعولها الضمير المتصل به و
 العد فاعل له اى لا يحسب مصنفاتهم العد اى شمار ولا يجوز لها الحد اى يجمعها النهاية غير
 هذا جواب سوال مقدر تقديره انه اذا كانت التصنيفات كثيرة فى اصول هذا الفن فما
 الاحتياج الى الشرح على كنز الدقائق فاجاب بقوله غير اى لكن كتاب كنز الدقائق الدقائق جمع
 دقيقة بمعنى المدقوق الذى اى كنز الدقائق الذى صنفه العالم المتبحر الكامل اى فى خلافة
 زمانه مولانا اى استاذنا حافظ الحق والملة والدين المشهور بعلامة النصف النصف اسم
 الوطن العلامة الذى ليس له فى الدهر مثل العلامة فى اللغة بياردان وفى الاصطلاح ما
 لا يبقى عليه شئ من الايل القولية والنقلية بينها اى بين الفقهاء والمعنى الثانى بينها اى
 بين مؤلفات المتقدمين والمتأخرين فاجمع المصنف فيه اى الكنز منها المسائل اى مقصود مسائل
 فانه اى الكنز فى تفاق الالفاظ فى اقتضا الالفاظ ولطافة العبارات اى دربارى الفا وكثرة
 المسائل والقواعد كقوله مسألة البيرحط والثانى من القاعدة كما اذا اشترى شياً بشرط
 خيا نفسه فالمبيع خرج من ملك البائع ولم يدخل فى ملك المشتري لشرط له الخيا هذه قاعدة
 وتبنى عليه مسائل اخرى كحراى مثل محرر اى عوج عميق لا يدرك فنتهاه اى لا يعلم فنهايته
 وقد رغب فيه اى فى الكنز هذا ايضا علة باعثة للشرح على الكنز الصغير من حيث العلم الكبير
 من حيث العلم والمبتدئ اى الطالب الذى يشرع فى العلم اولا والمنتهى اى الفاضل المنتهى فى
 كل العلوم اوفى الفقه وانما يحتاج الى الكنز باعتبار حفظ المسائل وضبطها لتناول اى لشمول
 الكنز ما اى المسائل التى يحتاج اليه اى الى المعبر بالمسائل الكل من العلماء من البدائع والنوادر اى
 المسائل المذكورة فى الكنز من عجائب المسائل النادرة او من البدائع والنوادر اى كتاب البدائع وكتاب
 النوادر ثم اى بعد المذكور انه اى الكنز الدقائق وان كان له اى الكنز الدقائق فقولوا ان كان له
 متعلق بقوله فاجمع المص الى فانه شروح مثل الايضاح وغيره اى الغير كالمسكين الكافى تبين اى
 اظهر مشكلاته اى مشكلات الكنز كسور الفرس تكشف اى ارتفع النقاب اى برده عن وجوه مبهمة
 اى عن وجوه مخفية مسائل الكنز المبهمة كالزبيب لان فى الزبيب الجاهل فى خلقه ثم اعلم ان الزبيب مبهمة
 آدم الا انها هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان شروح الكنز لما كانت كثيرة من الايضاح وغيره

فما الحاجة الى تصنيف المستخلص فاجاب بقوله الالهة لما لم يتداوله اى لا يتوصل الى هذا الا ب
 لتعذر وجودها اى لتعذر وجود هذه الشروح في اكثر مجالس هذا الفن اى طار من علم الفقه
 تعذر الوصول اليها اى الى الشروح مثل الايضاح وغيره التعذر بمعنى التعسر ههنا والتعسر لا يمكن
 الوصول اليه الا بكلفة والتعذر ما لا يتوصل اليه اصلا وانقسم طالب الزمان في تعلمه الى
 قسمين متعلق بالقسم قسم اى قسم واحد منهم اى من الطلاب مضوا اى هبوا في تعلم علم
 الفقه كمسافر غريب اى مثل مسافر لا خبر اى لا رهنماى لا يقطع مسافة اى يقطع المنزل في ليلة
 مظلمة اى در شب تيك فلم يشعر اى لم يعلم بالعقوبات اى بالسخط والمهلكات اى علم الاشياء
 التى يهلك وما اى الشئ الذى يحتاج اليه المسافر ابارالميا فلفظ من متعلق بقوله يحتاج
 الآبار جمع بئر والمياه جمع ماء فى الفلوات اى بياها وغير ذلك اى كالمنازل والعدو وقسم اى قسم
 واحد منهم اى من الطلاب استقصى اى نأيت كوشش كردن فى طلب التحقيق والتحقيق موافقة
 راي العبد مع راي الشارح يطلبون الحواشي والقيود فيجمع القيد يعنى هذه المسئلة مقيدة بالقيود
 كقول النبي صلى الله عليه وسلم اذ بلغ الماء اصول شعرك من الكتب المتداولة متعلق بقوله يطلبون
 من الكتب المستعملة فيجمعونها متعلق بالقسم الثاني من الطلاب فيجمعون الطلاب الحواشي
 في بياض نسخاتهم اى بياض نسخات كتبهم ومنهم اى بعض الطلاب من القسم الثاني من تيسر
 له التوفيق اى الموافقة التوفيق جعل سباب العبد موافقة للمطلوب بين الاصو والفروع
 والروايات اى بين الشروح والمتون المراد بالاصو المتون وبالفروع الشروح ومنهم اى بعض الطلاب من
 القسم الثاني اى من الذين لا تيسر له التوفيق اى لا يسهل ثم بعد المذكور لا يحصل التوفيق الا بعد
 اى بكلفة وسخط من الطائفة النقية اى هذا الطائفة من الطائفة النقية النقية الدماء
 يعنى هذه الطائفة مثل الدماغ فى العروق نقية اى كية محكمة وياكزه فلما نظرت هذا خبر
 لقوله لا تيسر له التوفيق الى حال هذه الطائفة النقية وتحملهم المشقات اى نظرت الى
 تحمل الطلاب السخط حملتى الشفقة اليهم اى بعثتني الشفقة عليهم اى على الطلاب خصوصا
 اقربائى واخوانى منهم اى هذا الاقرباء والاخوان كالمز الطلاب الى تحمل الشق الاموالى اى
 متعلق بحملتى مع قلة استحقاقى اى مع قلة لا يقتى وفي هذه العبارة اشارة الى ضعف
 والى تقوية التصنيف فى انه انا لا نقول هذا المستخلص من نفسه بل نقلت من الكتب
 قصور فمضى اى مع قلة فمضى فاردت هذا جزء لقوله فلما نظرت ان اجمع لهم اى هذه الطائفة
 الاصول والقواعد والفروع اى التفريعات والفوائد اى فايدة والصو اى الصورة والدلائل اى
 الدلائل العقلية والنقلية من الكتب هذا متعلق بقوله ان اجمع التى اى الكتب التى

تلقينها الفضلاء أي توجبه العلماء بالقبول أي بلا استعمال مثل شروح الهداية والكفاة
وشرح الوقاية والبدائع والمستصفى وفتاوى الكبير للصمد الشيرازي والنافع ونبات وشرح
الجامع بين النثر والمنظوم أي جميع فيه النثر والنظم والمختلطة للقاضي الأمل على السعد
السعد اسم الوطن ومن كتب الأصول هذه العبارة أيضا متعلق بقوله أجمع أصول فخر الإسلام
أي من أصول فخر الإسلام على البزدوى على اسم عالم واليزد واسم الولاية وشرحيه أي شرحي
أصول فخر الإسلام هذه العبارة أيضا متعلق بقوله أجمع الكشف والكافي مثال شرحيه ومن
كتب التفاسير متعلق أيضا بان أجمع نحو تفسير التيسير للشيخ الإمام أبو حفص النيسابوري
البلد صاحب المنظومة والمفاتيح والمعالم ومنتهى العلوم وغير ذلك هذه الكتب كلها من تصنيفات
أبو حفص النيسابوري من نسخ الجامعة للأصول أي للقواعد والفروع أي التفريعات فالتب يستعمل
فيه معنى ما مضى على تقدير كونها خطبة الحاقية ويستعمل في لفظ فاكث مضاف على تقدير أن يكون
الخطبة ابتداءية عند كل مسألة من الكتاب أي كمنزورة أي صورة المسئلة وأصلها
الدليل ما أي الشيء يحتاج إليه أي إلى هذا الشيء من الأصول أي سؤال هذا بيان لقوله ما
والاجوبة أي جواب السوال استخلص أي جعلت هذا المستخلص بذكر خلاص أي مقتصر أي كوتاه
منها أي من الكتب ما أي الذي هو أي الزبدة الذي اقرب للتفهم وأرسمه أي صنعت اسم هذا
الكتاب بمستخلص الحقائق أي سميته بموضع بيان مسائل الحق في شرح كنز الدقائق أي في توضيح
كنز الدقائق فشرعت فيه أي في المستخلص متضرعا إلى الله تعالى في حال التضرع وفي هذه العبارة
أي إشارة إلى ضعف نفسه مستعينا به أي مستعينا بالله تعالى على إتمامه أي على إتمام الزبدة أي
المستخلص فمن نظريعين الانصاف أي بضم عدل فيه أي في المستخلص فما أنافيه أي في المستخلص
الأمعبرا أي تغير كندهم از كتب وسفيرا أي مياجي ومن نظريعين المعاندة أي بضم وشمي فيوفقه
الله تعالى انصافا أي توفيقا لي به قد تعالى أن كرس الله تعالى على ما يشاء قد يرغى أن شيء كمنخوا
قادرست وهو أي الله حسبني أي يكفيني من الشرور ونعم المولى به ونيك دست ونعم الوكيل أي
نيك حظرت فاحسنوا أي نيك حسن كلام العلماء قيل الحمد الشكر وأعلم أن الألف واللام في الحمد
لاستغراق الجنس عند أهل السنة والجماعة والجنس عند المعتزلة خاصة وهذا الاختلاف مبني على أصل
وهو أن خالق الأفعال عندنا الله تعالى ومن العبد توجه الله وأسبابه وعند المعتزلة خالق الأفعال
العباد فالشاء الله تعالى قابل بفعل العبد هو للعبد عندهم والله عندنا فالألف واللام للاستغراق وهو
ما يشير به إلى ماهية الشيء مع ملاحظة الأفراد كما في قوله تعالى إن الله تعالى خسرنا الألف واللام
الجنسي فما يشير به إلى ماهية الشيء مع قطع النظر عن ملاحظة الأفراد كما في قوله تعالى إن

الانسان لفي خسر فاذا كان الالف واللام لاستغراق الجنس عند اهل السنة والجماعة فيكون
معنى قوله الحمد لله هكذا اي جنس الشاء والصفة لله تعظم الحمد في اللغة هو الشاء على قصد التعظيم
سواء كان يتعلق بالنعمة او لا وفي الشرع هو فعل يبنى عن تعظيم المنعم لكونه منجما سواء كان بالجنس
او باللسان او بالاركان وهذا معنى الشكر لغة وفي الشرع هو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى
عليه الى ما خلق له **فان قيل** المضاف الحمد الى هذا الاسم دون ساير الاسماء قلنا لا لانه
اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال المنزه عن الزوال والنقصا فيصرف الحمد
باسرها اي بالكل بازاء جميع الصفات التي يستحق الحمد عليها فمورد الحمد خاص لانه باللسان بالجنس
ولا بالاركان ومتعلقه عام لانه قد يكون بالنعمة ومورد الشكر عام سواء باللسان او بالجنس
او بالاركان ومتعلقه خاص لانه بمقابلة النعمة **فان قيل** ما النسبة بين الحمد والشكر قلنا
عموم وخصوص من وجه ياتي في ثلاث مادة واحدة منها اجتماعية وثنتان منها افتراقية
فانه متى وجد الحمد باللسان بمقابلة النعمة فهذا مادة اجتماعية ومتى وجد الحمد باللسان وليس
بمقابلة النعمة فهذا مادة افتراقية الحمد ان وجد بالجنس او الاركان بمقابلة هذا مادة افتراقية
الشكر ثم قال انه اي الله تعالى مشتق من له يله ولها اذا فرع اي اذا اصاب الالف اليه وحج
اي ران قت كحخرج كند اوراخذ **فان قيل** المصل ان المشتق معدوم قبل وجود المشتق منه
وهذا يدل على الحمد وشية والله تعظيم مع صفاته فكيف يصح الاشتقاق قلنا الاشتقاق
على نوعين احدهما اشتقاق الحوادث في هذا الاشتقاق يكون وجود المشتق معدوما قبل وجود
المشتق منه والثاني اشتقاق القديم من القديم فهذا الاشتقاق من قبيل الكمال فيصير هذا
الاشتقاق الاشتقاق في اللغة الاستنباط اي الاستخراج وفي الشريعة استنباط المشتق
من المشتق منه مع تغيير بعض المعاني وبعض الحروف وترتيب الاحكام ان الخلق يلجئون به اي يظن
اميد كند اي را او يفرعون اي يرايد كند خلق خدا يفتكر الذي اعز العلم في الاعضا **فان قيل**
لفظ التخصلة مذكروا الله تعالى منزلة عن التذكير والتانيث فكيف يصح قوله **الحمد لله**
ارجع ضمير المذكر اليه تعالى باعتبار الغزة كما في نحن وانا وتبين المعلوم اي الاشياء المتعلقة
عليها اي على صفة التي هو اي يكون هذا المعلوم به اي تلك الصفة وهو كل كورة اي كل مكان
يكون له خايل من الجدار ام لا ويستقيم اي يكره شور فيها الثخور اي بندرگاه ويستقيم اي ياخذ جميع
من السجى اي الحياج وهذا الخراج من غير مؤمرة الخليفة يعني سواك تو انبا بادشا يعني تو انبا بادشا
مهم وروى كند في الصلوة اي الحمد كما قال الله تعالى **الحمد لله** عليهم صلوة من ربهم ورضوانا والاعضا
من المؤمنين كما قال الله تعالى **الحمد لله** وروى عنهم اي ائمتهم والاستغفار من المصيبة كما قال الله تعالى

ان الله وملائكته يصلون على النبي من الطيور والوحوش نسيجه وقهليل فالقبيل الصلوة من الله
 رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش الطيور نسيجه وقهليل فأي معنى يراد ويستقيم
 ههنا قلنا هذا المعنى مقام المدح وكما المدح يقتضي جميع المعاني الاربعه مراد فان قيل ان كانت
 المعاني الاربعه مرادات يلزم عموم المشترك وذلك غير جائز في كلام العرب قلنا لا يراد بالصلوة المعاني الاربعه
 بل يراد بالصلوة العناية على الخير بشأن النبي صلى الله عليه واله وهو يشمل الكل فيكون هذا من قبيل عموم المعاني لا من قبيل
 عموم المشترك وعموم المعاني عن ان يراد باللفظ معنى مجازي يكون للمعنى الحقيقي والمجازي فدين له مثاله كما في
 قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ امهاتكم اي اصولكم حيث اعطاه الله تعالى وهو اعز العلم في الاعضاء وذلك لان
 العلم في عهد ساير الانبياء سوى محمد صلى الله عليه واله في الاعضاء لانه ظهر في حال حياتهم واشتهر فاذا ماتوا
 شاع الكفر واندر من العلم فلم يبق في الاعضاء امانا في عهد محمد صلى الله عليه واله بعد مماته وهذا آية الفضل على
 سائر الانبياء فيكون مختصا بهذا الفضل العظيم والاعراض عن الكونين والاقبال بالكلية الى الله تعالى
 كذا في الكفاية وروى ابو هريرة قال عم فضلت على الانبياء ستة اشياء اعطيت جوامع الكلم ونفرت
 بالملكوت ولطيت لي الغنائم وجعلت لي الارض طهورا ومسجدا وارسلت الى الخلق كافة وختم لي النبوة
 كذا في المشاق علم الاولين والآخرين المراد بعلم الاولين علم الانبياء والمراد بالاول علم الروح المعاني النبوية
 اي علم الجسم النبوي والمراد بالاول علم جميع المذاهب والآخرين اي علم الذين ياتون من النبي صلى الله عليه واله جوامع الكلم
 اي الموجز من القول ما قلت الفاظه واتسعت معانيه قيل القرآن لان الله تعالى جمع القرآن في الفاظ
 يسيرة من الامور الكثيرة التي كتبت في الكتب الماضية وهي الفاظ كثيرة وعلى الله اعلم ان الفرق بين
 الآل والاهل ان الآل يستعمل في الاشرف والاهل يستعمل في الارذل يرد عليه انه ورد في كلام المجيد
 في قوله تعالى واغرقنا آل فرعون والحال ان الفرعون من الارذل الحق بانه استعمل الآل بالنظر الى شرفه في
 الدنيا فان قيل كيف يستقيم كلامك فانه قال فوجم وقت تغريق الابن عند الطوفان فقال
 رَبِّ اَنْجِ نِيَّاهُ فاجاب الله تعالى انه ليس من اهلك فان النوح تكسر نفسه بانه ليس من الكبار وفيه مناه
 وهو انها اهاياقي في المخلوق لا في الخالق وقد اجاب الله تعالى انه ليس من اهلك ليوافق الجواب بالسؤال
 والموافقة من اهم الامور واما شرط الموافقة بين الجواب والسؤال يقول النبي صلى الله عليه واله وسلم في قصة
 الاعرابي الذي جاء الى النبي صلى الله عليه واله وقال امن امير امصيام في السفر فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم في الجواب موافقا
 لسواله ليس من امير امصيام في سفر الجبر الخبر اي العالم المدقق فان قيل ما الفرق بين المدقق
 والمدقق قلنا المدقق ما ثبت المدعى بدليل والمدقق الذي يثبت الدليل بالدليل محرز نصيبك
 السابق اي اخذ المسائل بين الناس بالسبقة كاشف لمشكلات اي المكتسبات اي المكتسبات اي المكتسبات
 المكتسبات ما يكون العبارة بالنظم والسطر كما في الفاظ اشتد اشتد في صلوة باب الخوف

والمتعلقات أي المسائل التي كرم شده باشد از جای خویش بعد جمع في موضع آخر مثل مسائل المتفرقات
 كشاف الحقائق أي مظهر الحقائق جمع الحقيقة هي الماهية أي ذات الشيء مبين الكنايات أي باريك
 مسائل ما يكون ذكر الازم و اراد به الملزوم كما في قوله جوى النهر والاشارات أي هو تبين المسائل
 التي ثبتت بالاشارات كما في قوله تع للفقراء المهاجرين أخرجهوا من ديارهم وأموالهم فانه سبق
 لبيان استحقاق الغنمة فصافى ذلك فقد ثبت فقرهم بنظم النص كان اشارة الى از استيلاء
 الكفار على مال المسلم سبب لثبوت الملك للكافر اذ لو كانت الأموال باقية الى ملكهم لا يثبت فقرهم
 كذا في الشاشي هي أي بعض من المسائل التي ثبتت بنظمها أي بعبارة النص منبع العلم أي حتمه علم
 علم الهدى أي نشان هدایت ای عالم الدنیا يحصل بتعلمه علم الهداية الهداية في اللغة رهنود و
 الاصطلاح هي طريقة موصلة الى المطلوب الهداية على ثلاثة انواع احدها هدايتا لا على و
 من الله فهو ما يتوصل الطالب الى المقص كما قال الله تع من يهدي الله فلا مضله والثاني هداية
 الوسط وهو ما يكون من رسول الله صلعم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا العلم وعلموه
 الناس الثالث هدايتا لا دني وهو ما يكون من العلماء وغيرهم من العلماء وكما قال النبي عم يخلق في
 امتي سراج امتي سراج امتي المراد به ايجيفة يقال هداي هدى الزيد كذا أي امر كذا وفعل كذا
 أي امر بالصلاة مثله وغيره وكذا أي هداي الكيفية أي بالركوع والسجود وغيرهما الى كذا أي الى زيد
 يعني امر زيد بالصلاة مثله بالكيفية المذكورة الى عمر مالك ازمة الفتيا أي هو مالك تمام أي حلب
 المسائل التي يفتي عليها مظهر كلمات الله العليا أي مبين كلمات الله العليا ويكون معناه هكذا
 مظهر مثل كلمات الله العليا اما كلمة الله العليا ثمانية عشر اولها الكلمة الطيبة والثاني كلمة
 الشهادة مثل اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والثالث كلمة التوحيد مثل
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له والرابع كلمة التمجيد مثل سبحان الله والحمد لله والخامس
 كلمة الاستغفار مثل استغفر الله تعالى يعني من كان ذنبا اذنبته والسادس كلمة رد الكفر مثل
 اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا و السابع امنت بالله وملكته والثامن امنت بالله
 كما هو وباسمائهم والتاسع لا اله الا الله آدم صفي الله والعاشر لا اله الا الله نوح نبي الله والحادي
 عشر لا اله الا الله ابراهيم خليل الله والثاني عشر لا اله الا الله موسى كليم الله والثالث عشر لا اله
 الا الله عيسى روح الله اول كلمة شريعت از مقام جبروت جبرئيل عليه السلام آورده است لا اله
 الا الله محمد رسول الله دوم كلمة طريقت از مقام ملكوت ميكائيل عليه السلام آورده است لا اله الا الله
 بعظمة محمد رسول الله تيسوم كلمة حقيقت از مقام لاموت عزرائيل عليه السلام آورده است لا اله الا الله
 قدرته محمد رسول الله چهارم كلمة معرفت از مقام ناسوت عزرائيل عليه السلام آورده است لا اله الا الله

لمخرج قولنا ابتداء يعني ان الابتداء بغسل اليدين سنة والا فغسل اليدين يقع عن الفرض المبراهيمي قوله
 لقوله عليه السلام اذا استيقظ الى قوله فلا يغسل يده آه فان قيل ان قوله فلا يغسل يده مختص
 بحق النائمين غير مستنجين لتوهم تلويث اليدين بنجاسة الحقيقية فلا يتناول المستنجين والنائمين
 وينبغي ان لا يكون غسل اليدين لغیر النائمين سنة قلنا الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
 فان قيل لا نسلم ان اللفظ عام بل يخص في حق النائمين غير مستنجين الا ترى الى قوله عم لا يدري
 اين بات يده في جسده قلنا ان توهم التلويث كما يكون من غير مستنجين كذلك يتصور من المستنجين
 ايضا قوله كسمية الله تعالى جواب سوال تقديره ان التسمية امر كلي يطلق على ذكر اسم كل
 شئ كيف كان وذكر اسم ما على راس الوضوء غير مطلوب فكيف يصح عبارة الشيخ على الاطلاق في
 كسمية الله نعم وحاصل الجواب ان المراد بالتسمية ذكر اسم الله فان قيل ان ارادة التسمية بذكر
 العام ليس الامجازا وفي المجاز لا بد من ذكر القرينة قلنا ذكر القرينة قوله كل امرئ بال آه قوله
 والالف واللام فيه آه جواب سوال تقديره لما كان المراد بالتسمية ذكر اسم الله نعم ينبغي ان يذكر
 المص لان الذكر اولى من الحذف فاجاب الشارح ان الالف واللام بدل من المضاف اليه فلا حاجة
 الى ذكره قوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وان قيل ادلالة الحديث
 على كوز التسمية سنة في ابتداء الوضوء والمدعى لا يكون الا هذا قلنا لما ثبت انها سنة الوضوء
 وهو اسم ما يفعله المتوضي من اوله الى آخره فشرط التسمية في ابتداء الوضوء كله باسم الله تعالى
 لا بعضه چلي قوله لانه قام الدليل آه جواب سوال تقديره انه ظهر من الحديث عدم جواز
 الوضوء بدون التسمية فرضا والامر ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله لانه قام آه قوله
 اي تكرار الغسل آه جواب سوال تقديره لما كان تثليث الغسل سنة ينبغي ان يجب الغسل على
 المتوضي مرة رابعا لاداء الفرض لان التثليث وقع سنة فيبقى على مته الفرض فاجاب اي تكرار الغسل
 آه اي من واحد الى ثلث فالواحدة الاولى وقعت عن الفرض المرة الثانية والثالثة وقعت من السنة
 قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم توضع مرة مرة الى قوله لا يقبل الصلوة الا به فان قيل ان عدم
 قبول الصلوة امر مبطن لا يعلمه الا الله تعالى فكيف يعلم النبي م قلنا ان النبي م عالم به بوحى الخلق
 والجواب الثاني ان المراد بعدم قبوله عدم جواز الوضوء فذكر قوله توضع مرتين فان قيل ان
 هذا الحديث معارض مع آخره لان اوله يقتضيه استحقاق الاجر بمرتين وآخره يقتضيه استحقاق الظلم
 بمرتين فكيف يصح ويتمسك به قلنا الاجر بالنسبة الى المرة الاولى والظلم بالنسبة الى الثانية فان قيل
 الواو للعطف فم تين لا يخلو اما التاكيد الاولى ولا فان كان الاول ينبغي ان يكون التكرار في افعال الوضوء
 سنة الى اثني عشر مرة قلنا ان الواو للعطف ومرتين وتاكيد الاول تمام الثاني بالاول

والثالث بالثاني أو نقول ان الواو للتراخي من حيث الفعل والزمان فمعناه ان النبي عليه السلام
توضأ مرة مرة ثم في زمان آخر مرتين مرتين ثم في زمان آخر ثلاث مرة **قولهم** نور على نور فان قيل
هذا الحديث مخالف عن حديث آخر وهو ان الوضوء على الوضوء بدعة قلنا الحديث الاول محمول على الوضوء
الذي يصلي صلاة هذا الوضوء ثم توضأ للصلاة الآخر في هذا يكون الوضوء على الوضوء كالنور على النور
والحديث الثاني محمول على الوضوء الذي لا يصلي صلاة على هذا الوضوء ثم يتوضأ على هذا الوضوء **قولهم**
الاذنان من الرأس فان قيل لو كانا من الرأس جبت ينوب مسح الاذنين من مسح الرأس قلنا انما لا ينوب
لان فرضية مسح الرأس ثبت بالكتاب وكون الاذنين من الرأس ثبت بخبر واحد فلا يتبادر ما ثبت
بالكتاب بما ثبت بخبر الواحد **قولهم** اي المذكور في نص القرآن **آه جواب** سؤال تقديره يفهم من قوله
والترتيب المنصوص ان يكون المراد منه تصحيح الماتن وفي المتن مسح الرأس مؤخر عن غسل الرجل فينبغي
ان يسن هكذا مع ان الامر ليس كذلك **فاجاب الشارح** بقوله اي الترتيب المذكور في نص القرآن
قولهم باجماع اهل اللغة فان قيل بان خلاف الواحد في عدم انعقاد الاجماع بخلاف اكثر من فكيف يصح
قوله بان خلاف القليل لا يمنع **آه قلنا** بان خلاف الواحد بخلاف الكثيرين محمول قبل انعقاد الاجماع لا
بعد **نهاية قولهم** على سبيل التعاقب **آه جواب** سؤال تقديره ان الولا بكسر والفتح متساويان
في رسم الخط فيراد ههنا بالفتح وهو ميراث وليس مراد بالميراث **فاجاب الشارح** قوله على سبيل التعاقب
قولهم بحيث **آه جواب** سؤال لما كانت التتابع سنة فاذا غسل عضوا ثم تعذر ما ناكثرا ولم يشع
في عمل آخر يكون مقبلا للسنة مع ان الامر ليس كذلك **فاجاب الشارح** بقوله بحيث **قولهم** مستحب **آه**
فان قيل ما الفرق بين الادب المستحب قلنا الادب ما احبه السلف والمستحب فعله النبي عليه السلام
مرة او مرتين فان قيل ما الفرق بين الادب والمندوب قلنا الادب عبارة عن تحسين الاقوال
وتزيين الافعال المندوب عبارة عن نيل الثواب في الآخرة **قولهم** لا ابتداء باليمين **آه جواب** سؤال
تقديره ان موضوع علم الفقه ما يبحث فيه عن افعال المكلفين وافعال المكلف ابتداء باليمين
لا التيامن لانه صنع الله تعالى **فاجاب الشارح** بقوله البداية باليمين **قولهم** النقض متى اضيف **آه**
جواب سؤال تقديره ان اضافة النقض الى الوضوء غير جائز لان النقض يتصور في الاجزاء والوضوء
من الاعراض فكيف يتصور فيه النقض **فاجاب الشارح** بقوله والنقض متى **آه قولهم** خلا
للشافعي الى قوله ولان غسل غير موضع **آه** فينبغي ان يعلل للشافعي واشارته الى منع القياس لان شرط
صحة القياس ان يكون الاصل معقولا والاقتصار على الاعضاء الاربع غير معقول لان العقل يقتضي
وجوب غسل كل البدن كما في المني ويجب غسل موضع الخروج **قولهم** امر متعبد اي تعبد اذا تعبد
غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس بخروج النجاسة من السبيلين على خلاف مقتضى العقل اذا

فلا ينقض به الوضوء **قوله** واعماء وجنون وسكر فالفرق بينهما هذا الاعماء عبارة عن آفة تعرض للدماع من بلغم بارد غليظ والجنون آفة تزول العقل به والسكر امتلاء الدماغ ونجار من الشرب معدن وقيل الاعماء يزول القوة دون العقل والجنون بالعكس لان العقل باق في الاعماء وفي الجنون مسلوب لهذا جاء الاعماء على الانبياء دون الجنون **غاية** فان قيل الجنون يمشي ولا يمكن الاسترخاء مع الشيء فكيف يكون ناقضا للوضوء قلنا المراد من الاسترخاء زوال القوة والجنون اكمل في زوال القوة **غاية** **قوله** هذا كله عطف على قوله نوم الخ **هذا جواب سؤال** تقديره انه يقال بطريق لوهم ان قوله واعماء وجنون الخ عطف على قوله ومتورك فتقدير العطاء هكذا ونوم اعماء وجنون وسكر ان اي فينقض الوضوء بنوم الاعماء بنوم الجنون وسكران وهذا المعنى فاسد لان كل واحد من النوم والاعماء والجنون السكران ناقض للوضوء بانفراده فلا فائدة في اضافته **فاجاب الشارح** بقوله هذا كله عطف على قوله نوم **قوله** على اي هيئة آه جواب سؤال زوال الاعماء والجنون عطف على قوله النوم ونقض النوم مفسد بالاتكاء فنقض ما يضر بالاحكام **فاجاب الشارح** بقوله على اي هيئة كانت **قوله** وقهقهة مصل بالخ والاصل في نقض الوضوء بالقهقهة انه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العصر بالناس فمر رجل بعينه سوداء فوقع في البئر فضحك بعضهم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم باعادة الوضوء والصلوة **شارحا** فان قيل ان ثبت ان الضحك على خمسة اقسام فلا بد لهما من المقسم والضحك لا يكون من المقسم لانه من الاقسام قلنا المقسم عبارة عن الضحك المطلق بدون قيد بنفسه والقسم مقيد به فافترقا اعلم ان الضحك على خمسة التيسم وهو ما لا يرى اسنانه وهو لا ينبيء وكشف وهو الذي يرى اسنانه وهو لا يضحك وهو ما يسمع بنفسه دون غيره وهو للمؤمنين وقهقهة وهو يسمع جيرانه وهو للمنافقين واستغراق وهو ما يسمع جيرانه وهو للكافرين **غاية** فان قيل ينبغي ان لا ينقض الوضوء بالقهقهة لان السابق منها الضحك فخرج من الصلوة بالضحك فيكون بالقهقهة خارجا عن الصلوة قلنا ان النسبة يكون الى آخر جزء العلة فجعل نقض الوضوء بالقهقهة فلا يكون القهقهة خارج الصلوة **قوله** سجدة التلاوة **شارحا** لفائدة في ايرادها لانها ليس بصلوة حقيقة ولا بلفظ الصلوة قلنا لا ينضم اليها ليست بصلوة بل صلوة حكميا باعتبار وجوب السجدة وهذا الحكم يكفي للمناسبة **قوله** عطف على قوله وقهقهة آه **جواب سؤال** تقديره ان قوله ومباشرة فاحشة يومئذ يكون مبتدأ ولا بد لها من خبر ليس هذا كونه منا **فاجاب** **قوله** عطف على قوله وقهقهة فيكون تقديره اي ينقض الوضوء آه **قوله** قال محمد لا ينقض الوضوء **قوله**

لا وضوءه فان قيل مع الفرق لحدانه جعل غيبوبة الحشفة ناقضا للغسل بمباشرة الفاحشة
 لم يجعل ناقضا للوضوء قلنا ان غيبوبة الحشفة انما يكون ناقضا بالنص هو قوله اذا التقى الختان
 وتوارت الحشفة وجب الغسل انزل اوله ينزل فان قيل ينبغي ان يتقضى الوضوء بدلالة النص
 قلنا ان من شروط الدلالة ان يكون الفرع مثل الاصل وهو لم يوجد لان مبنى المباشرة الفاحشة
 على الظاهر ومبنى غيبوبة الحشفة على الباطن فافتراق القولين اية آية جواب سوال تقديره انه اذا
 خرج الذباب من الجرح بعد الدخول ينبغي ان ينقض به الوضوء لانه غير دودة ومع انه لا ينقض فاجاب
 الشايع بقوله اى ابتداء قوله لم يعلمها من الجحاسة فقليلة آة فان قيل ان في اطلاق الجحاسة
 عليها تناقض لانه قال فما ليس يحدث ليس بخمس وهذا القليل ليس يحدث فلا يكون نجسا قلنا
 هذا بناء على قول محمد فعندك حدث والثاني ان اطلاق النجاسة عليها بالنظر الى الصلوة لا الى الحكم لان في الظاهر
 نجس كفاية فان قيل ان الجحاسة القليلة انما لم يكن حدثا باعتبار عدمه وهي ناقصة خرجت فينبغي
 ان يكون حدثا قلنا ان الخروج فيه مقدر بالسيلان والسيلان هو هنا غير موجود في قوله عطف
 على خروج دودة جوى اى قوله تقديره ان قوله ومن كرمبتدا فلا بد من الجرح والخبر هنا غير موجود
 فلا يصح ابتداءيته فاجاب الشايع بقوله عطف على قوله لا يخرج دودة آة قوله اى الشايع آة
 من المرأة فان قيل ما النكته لا يحنيفة والشافعي انما عدل عن الاصل لان المسح حقيقة في المس باليد
 عند يحنيفة وهو هنا قال المراد بالمس الجماع وعند الشافعي حقيقة في الجماع وهو هنا قال المراد بالمس باليد
 قلنا انما قلنا في الوضوء المراد به الجماع لان حقيقة المس متروك بفعل النبي ولما هناك عمل
 بالحقيقة لعدم الدليل على المجاز والشافعي نظر في الوضوء الى الاحتياط لانه لو كان المراد بالمس باليد
 فانا ارادنا الجماع فيكون الفرض باق على ذمته والطاهر انه منكر فيكون جنابة وكما ان الجنابة
 بالجماع لا يقال ان حرمة الجماع في الظاهر بالاجماع فينبغي ان لا يكون دواعي الوطى حرامه فيه
 قلنا ان حرمة الجماع ثبت بدلالة النص لا بالاجماع فانه اذا حرم المس اى الذم من دواعيه
 فالوطى بطريق الاولى قلنا اى مفرق اى جواب سوال تقديره الاول ان الفرض مبتدأ
 مضاف اليه وغسل وجهه خبر والخبر محمول على المبتدأ وهذا الحمل لا يصح لان الفرض صرف صفة
 والوجه والفم صرف ذات حمل الذات على الصفة لا يصح والثاني الفرض مصدر هو قد يكون بمعنى
 الفاعل والمفعول ههنا بمعنى الفاعل فتقديره فارض الغسل غسل فيه والفارض هو الله تعالى
 دون غسل فيه فاجاب الشايع بقوله اى مفروض الغسل غسل فيه وانفه فان قيل ان ذكرها
 بلافايدة لانها داخلان في كل البدن قلنا ان البدن يتناول بد الظاهر والفم والاذن باطنان
 من وجه وظاهران من وجه اوله رد قول الشافعي فان قيل لم يسمي المسئلة الجرحه غير ذلك

بـ
 اى
 ضرر

كذلك لان ام سلمة سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأة اشد لظفير على امرئ فانقصها حين اغتسل فقا
 بكفيك آه او نقول ان كل نص يكون مخالفا للقياس و معارضا للحديث الثاني يكون بمنزلة الرواية
 كحديث القهقهة وحديث ام سلمة معارض للحديث الثاني وهو قوله نعم شعرك سجد معك قوله
 اذا سجد العبد سجد معه ظفرتها فان قيل لما كان هذا النص بمنزلة الرواية فكيف يصح تخصيص
 الكتاب به قلنا ان كل نص ورد على خلاف القياس يكون بمنزلة الرواية في نفي الحكم عما عداه لا في
 فيصح تخصيص الكتاب به لانه مشهور قوله من ذى فق اى من الرجل الشهوة من المرأة اقوى الفهم
 منه انتفا الدفق من المرأة وليس بصواب لان الله تعزى نسب الدفق الى ماءها حيث قال الله تعالى خلق
 من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب لا يتجلى قلنا مراد الفقهاء ان دفق ما لها لا يكون
 كدفق ماء الرجل لانه لا دفق لماء المرأة اصلا او نقول اطلاق الدفق في الآية على ماء المرأة انما يكون على
 سبيل التغليب قوله اى مع نزول منى دفق وشهوة جواب سوال تقديره ان كون المنى علة
 لوجوب الغسل غير سديد لان العلة يكون من الاعراض والمنى جسم فاجاب الشارح بقوله مع نزول المنى
 النزول عرض قوله اى اراد به انخص الخصوص هو المنى المخصوص من المنى والوكد والاخص هو
 الانسان الموصوب بالدفق والشهوة قوله اى مزيلة آه هذا جواب سوال تقديره ان يكون المراد
 من الانفصال الا انفصال من راس الذكر فلا يستقيم الخلاف بيننا وبين ابى يوسف فاجاب الشارح
 بقوله اى مزيلة عن مكانه وهو الصد قوله عطف على قوله فرض عند منى آه جواب سوال تقديره
 ان قوله وتوارت الحشفة مبتدأ فلا قبله من خبر الجزم مفقود ههنا فاجاب الشارح عطف على قوله فرض
 عند منى لقوله ثم اذا التقى الختان آه فان قيل الختان في النساء معدومة فلم ذكره الشارح قلنا
 ختانها ثابت في العرب ففيه ثلاثة فائدة احدها زيادة الحسن والثاني زيادة اللذة والثالث قلة
 الشهوة قوله نفسه آه جواب سوال هو ان موجب الغسل هو الجنابة وهي بالاتزال فكيف
 يجب الغسل بمجرد الدخول فاجاب الشارح بقوله نفسه آه قوله قد يخفى عليه لقلة آه جواب سوال
 تقديره وان كان نفسه غيبة عن بصره لكن اللذة في القلب موجود فكيف يقام السبب لظاهر مقامه
 فاجاب الشارح بقوله قد يخفى فان قيل اى فائدة في ايراد قوله قد يخفى عليه وقد حصل المقصود بقوله نفسه
 تغيب عن بصره فاجاب انما جدير الى هذه الزيادة لئلا يعترض عليه انه وان كان غائبا عن بصره الا
 يمكن التوفيق عليه فاجدير الى هذه الزيادة لدفع الاعتراض به قوله الجزم عطف على قوله عند منى وتوارت
 حشفة آه هذا جواب سوال تقديره ان قوله حيز ونفاس يوم انهما مرفوعا فيكونا زمينتين
 فلا بد لهما من الجزم وهو مفقود ههنا فاجاب الشارح بقوله الجزم عطف على قوله عند منى آه تقديره اى
 فرض الغسل عند حيز ونفاس قوله على قراءة التشديد جواب سوال تقديره يوم انهما مرفوعا

لا لها لا يسم بعد أيام الحيض حائضاً فلا يلزم عليها قولهم ماء السماء والعيون فان قيل ان ماء العين
 والبحار ايضاً ماء السماء فلم ذكر الماء بعد قولهم ماء السماء قلنا نعم كذلك لكن استعمال الناس هكذا في كل
 بكثرة الاوراق فان قيل قلنا ذكر الماء سابقاً اذا غير واصاف باختلاف شئ طاهر جاز الوضوء
 بتلك الماء وهم هنا حكم بالمنع اذا تغير بكثرة الاوراق وهل هذا الاتناقض ايئنا قلنا ان التغير على توالي
 وحيف وذاتي فالاول يحمل على الاول والثاني على الثاني قولهم لا يجوز الوضوء آه جواب سؤال
 تقديره ان المتوهم يومئذ كان مراد الماتن فيلعل ما يمنع عدم استعمال الماء اصله سواء كان وضوءاً وغيره
 فاجاب الشئ بقولهم لا يجوز الوضوء آه قولهم كما بالباقي آه جواب سؤال تقديره انه يفهم من
 كلام الماتن ان نفس لمح الماء يكون مانعاً لجواز الوضوء كطبخ الماء القراح فاجاب الشئ كماء الباقي آه قولهم
 اي يظن آه جواب سؤال تقديره ان الروية انما يتحقق في الشئ الحبي والطعم والريح وليس من الحسيلة
 فكيف يعلم بالرؤية الظهور وهو عام يحصل بالذوق والشم قولهم لان الحرمة لا بطريق الكرامة آه فان قيل
 في هذا التعليل اشكال هو ان الضفدع والسرطان يجوز اكله عند الشافعي كما صرح عليه في كتاب الديات
 قلنا يجوز ان يكون هذا رواية اخرى عنه على انه منقوض بالتراتب فانه حرام لا بطريق الكرامة وليس
 بنجس قولهم بخلافه ودخل وسوس الثمار آه جواب سؤال تقديره ان دخول الخلد ودود الثمار اذا ما
 فيما يكون له منبت مع انه يجوز اكلهما ولا يفسد الخلد والثمار فاجاب الشئ بقولهم بخلافه قولهم
 فانه يقدم الداء على الدواء يكون بالاختيار والاختيار يكون بالعقل لا عقل الذباب قلنا في الحديث
 يقدم منه جناح الداء قولهم ادلت به آه يعني ان النبي لم يمتنع عن الاضاعة ثم لو كان الامر بالمقل اضايكون
 تناقضاً منه وهو ممنوع لان قولهم فاشربوا الطعم والماء آه جواب سؤال تقديره ان هذا الحديث في الطما
 على خلاف القياس فينبغي ان يفسد الماء والامر ليس كذلك فاجاب الشارح بقولهم فاشربوا
 ورد بالذباب جواب سؤال تقديره ان الحديث ورد بالذباب دون غيره فينبغي ان يفسد الطعام بوقوع غيره
 فاجاب الشئ بقولهم الحديث وان رآه قولهم طاهر فان قيل ان الفتوى في الماء المستعمل على قول محمد
 وهو لا يكون قاتلاً باستعمال الماء لرفع الحد فكيف يصح طهويته قلنا في صورة الحد الفتوى على قول
 زفر وهو قاتل باستعماله لرفع الحد فليطلب قول زفر في المحيط بقولهم كما ان لزوال الآثام اثر في آه
 فان قيل نفس الآثام لا يمنع جواز الصلوة فكيف يزواله يزول طهوية الماء قلنا فيه ضرورة لان
 الانسان لا يخلو عن الآثم ولا ضرورة في استعمال الماء قولهم فعند ابي حنيفة كما يزول عن العضوة
 هذا الكاف للمفاجأة كما تقول كما خرجت رايت زيدا وفائدة الخلا نظر في حق من توضع عندي
 الميزان جرى الماء المستعمل فيه يجوز الوضوء الاخرى عندهما لعدم الاستقرار ولا يجوز عند ابي حنيفة
 لان الاستعمال عند كما يزول به قولهم عندهما آه فان قيل ان محمد ليس بقائل باستعمال

فليكن يصح التخفيف عنده قلنا فيه اشارة الى قاعدة ان التخفيف والتقليظ يثبت بالحد والعدل
 في غير هذا الموضع قولنا مسئله البير جحط آه فان قيل لم قدم الجيم على الحاء والطا قلنا فيه اشارة
 الى ان الفتوى على قولنا ببحينة فان قيل لما كان الفتوى على قوله فما الفائدة في الحاء والطا قلنا
 ليعرف حكم قولها فان قيل لو قال موضع جحط نمط لكان اولى قلنا الجيم اشارة الى نجس فقط والنون
 اشارة الى نجس اسم نظافة فكان الجيم اولى من قولنا عند ابي يوسف كلاهما اما الرجل فلعدم الصبغة
 لانه شرط في الغسل خاصة لان القياس لا يقتضي التطهير من الغسل وتنجس الماء باول الملاقاة
 يخرج المكلف عن الامر بالتطهير وهو لم يخرج منه ويكون الماء ايضا نجسا بحاله لعدم سقوط
 الفرض عنه فان قيل لا نسلم انتفاء سقوط الفرض فانه يسقط عنه وان لم ينو فيصير الماء مستعملا
 بوجود احد الامرين قلنا انه ترك اصله في هذه المسئلة لضرورة الحاجة الى طلب الدلو فلو
 سقط الفرض يتنجس فسد البير وفيه ضرورة لا يخفى غيا ونظيره ما روي عن ابي يوسف انه
 قال اذا دخل الجنب والمحدث في الماء الذي يكون في الاناء الكبير لغرف الماء لا يزول الحد عن يديه
 كيلا يفسد الماء الحاجة الى الاعتراف فكذا هذا كفاية قولنا بنجاسة الاختلاط آه اي قيل عنده
 بنجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل لان النية لما لم يشترط لسقوط الفرض عنه سقط الفرض
 بالانفاس صا الماء مستعملا والرجل متلبس به فيتنجس بنجاسة وقيل الرجل طاهر والماء نجس
 لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال للضرورة وهو اوفق الرواية عنه لكونه اكثر مناسبة
 لاصله فعلى الاول يجوز له الصلوة ولا قراءة القرآن وعلى الثاني يجوز القراءة دون الصلوة
 وعلى الثالث يجوز كلاهما غياية قولنا جازت الصلوة فيه والوضوء والشرب منه هذا جواب
 لسؤال التقديره ان هذا الموضع لبيان تطهير النجاسة لا لبيان تطهير الجلد فاجاب بقوله
 جازت الصلوة آه وحاصل الجواب انما ذكر لاجل انه جازت الصلوة فكان من تمام مسائل الوضوء
 قولنا لقوله تعراو لحم خنزير فانه رجس والضمير راجع الى المضائيه وهو الخنزير لقربه وان
 قيل ان المضائيه غير مقصود فلا يعود الضمير اليه والدليل على كونه غير مقصود نحو رايته ابن زيد
 وكلمته فالضمير في كلمته راجع الى الابن لا الى زيد قلنا ان عو الضمير الى المضائيه شائع في
 كلام الشارع نحو قوله تعراو واشكر وانعمة الله ان كنتم اياه تعبدون والاعتراض الثاني ان الاستثناء يدل
 على ان جلد الاربع كالحنزير مع ان الامر ليس كذلك بل انه تطهر بالدغ ذكره في الغنايه ولكن لا يجوز
 الانتفاع ذكره في التبيين ويمكن الجواب المراد من قوله طهر جواز الانتفاع به تبديل عن اللزوم بالضرورة
 فيصير الاستثناء غياية قولنا حراسة واصطباذ فان قيل يشك هذا بالسريين فانما يشترط العين
 مع انه ينتفع به بقاء وتقوية للزراعة قلنا هذا انتفاع بالهلاك وهو جائز في نجس العين

كما قرب الى الخمر لراقة قولها ولا حيات فيه قال قيل ما ذكرتم من الدليل استدلال في
 مقابلة النص هو ان الله تعالى من يحيى العظام وهي رميم ولا خفاء في الدلالة على ان العظام
 حياة قلنا المراد من احياء العظام باعتبار الاجزاء صاحب العظام **قيل** لم يرد في شعر الانسان
 وعظمه هو يقول انه نجس **فان قيل** حرمة الانتفاع اية النجاسة عندك اذا كان لا بطريق الكرامة
 كما مر فيما قبل قلنا ان الكرامة انما يكون باعتبار الجزئية ولا جزئية بعد الانفصال فكانت
 حرمة لا بطريق الكرامة ولا بغير الحرمة باعتبار ما كان **فصل** فهو في اللغة القطع
 وفي الاصطلاح عبارة عن التفرق بين الجشين المتعلقين في اللفظ والمعنى **قيل** لم يرد هذا ذكر
 المحل واردة الحال **سوال** تقديره ان البير عبارة عن الموضع الذي له عمق ونزج ذلك
 الموضع غير ممكن **فاجاب** الشارح بقوله هذا ذكر المحل واردة الحال **قوله** لا يعرف ابل غم
فان قيل هذا يقتضي ان فوق البعريين حد الكثرة فيحدث يكون مخالفا عما ذكره الشارح من
 حد الكثرة بقوله ان يتكثروا الناظرون فانه يقتضي ان الكثرة ينظر الناظرين سواء كانت بعريتين
 او صادونهما او ما فوقهما **قلنا** المراد به القلة ولم يرد به التخصيص بالبعريين **قيل** لم يرد
 القليل عفو **فان قيل** هذا يخالف عما ذكر صاحب اليا من حيث قال لا ينجم البير بوقوع النجاسة
 قليلا كان او كثيرا قلنا عبارة الشارح محمول على ابار الفلوات وليس لها روضها من النجاسة
 حولها وتلقبها الرياح فيها فجعل القليل عفو او عبارة اليا من محمول على ابار اليا من محمول
 فلا يتحقق فيها الضرورة **قيل** لم يرد ما يوجب كل جمعة نجس اي نجاسة حقيقة عند النبي
 وغلظة عند ابي حنيفة وظاهر عند محمد والفتوى على ابي حنيفة اذا وقع في الماء او على النبي
 في صابة الثوب على قول محمد في الخطة عند تدريسها **قيل** لم يرد خلافا لمحمد الا اذا غلبت في ارض
 الماء المستعمل اي ظاهر عند محمد مع انه اذا وقع في الماء القليل افسده وان كان مغلوبا على ما ذكره
 قلنا هذا بناء على ان النجس لا يغلب على النجس عند محمد ويغلب على غيره والماء المستعمل من جنس الماء فلا
 يصير مغلوبا عند الاختلاط واما البول والخمر بخلاف الماء فانه ليس من جنس الماء فيه من المغلوب
 عند غلبة الماء فلا يخرج من الطهارة **قيل** لم يرد ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الغريتين ليخرجهما الى ابي الصدقة
 يشربوا من ابوالها والبالها فصحا ثم ارتدوا فقتلوا رعاتهم وساقوا الابل فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قوما فاخذوا فامر بقطع ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم وتركهم في شدة الحر حتى ماتوا وهو مسجون
 بقوله عم استنزهوا عن البول فان عامة عذاب القبر منه واقعة هذا الحديث ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لما فرغ من دفن صحابي اسمه صالح ابتلى بعذاب القبر فجااء النبي صلى الله عليه وسلم الى امراته فقال عنها من عذاب

فقالت هو يرمي الغنم ولا يستنزه عن البول فحينئذ قال عم استنزهوا آه انزلوا الانوار وحينئذ
 من وجهين الاول ان دعوى النسخ انما يصح اذا ثبت تاخير حديث الثاني وهو لم يثبت اذ لم يعلم
 تاخيره قلنا انه يثبت تقديم الاول بدليل ان المسئلة التي تضمنها حديث العنبرين كانت مشتركة
 في ابتداء الاسلام نسخت بالاتفاق او بدليل ان الحديث الثاني محرم والاول صحيح والمحرم يكون متبعا
 عن الصحيح كما عرف في موضعه والثاني ان ابا خنيفة اثبت التخفيف في بول الابل وغيره باغتيا معا
 الحديث لقوله عم استنزهوا واذا كان منسوخا وجب لا يعتبر معارضة في اثبات التخفيف قلنا
 ان النسخ ثبت بالاجتهاد لعدم العلم بالتاريخ كما سبق فبقى شبهة المعارضة وذلك بخفي لشبهة
 التخفيف **شرح يرد قول** فان عامة عذاب القبر منه ووجه المناسبة بينهما ان القبر اول منزل
 من منازل الآخرة والطمهارة اول منزل من منازل الصلوة فبينهما مناسبة في اول المنزلية **قوله**
 والضمير في تنجيسها يرجع الى البيرة **جواب سوال** تقديره ان لها في تنجيسها ضمير والضمير يقتضيه
 سبق المرجع وليس ما قبلها ومتساده لو فيكون تقديره ومتساده لو تنجس مذ ثلاثة وهو فاسد قلنا
 الشارح بقوله الضمير يرجع الى البيرة **فان قيل** ما الفرق بين الصوتين ان في الاول ذكر الانتفاخ
 والتفخيخ وفي الثاني الانتفاخ فقط قلنا ذكر في الاول لدفع الوهم وهو نزع الطين بالتفخيخ وفي
 الثاني لم يذكر لانه يعلم بالمقايضة من الاول **قوله** لان اليقين لا يزول بالشك آه يعني ان في نجاسة
 الماء قبل زمان الرؤية شك اذا مات وفتح كانت النجاسة ثابتا من قبل اليقين لا يزول بالشك
فان قيل لا يبين في زمان الشك فكيف لا يزول قلنا المراد به استمرار اليقين وهو ثابت بحكم
 استحباب الحال **فان قيل** ان النجاسة في البير موجود في الحال فينبغي ان يحكم بوجودها في زمان
 سابق كما في مسألة الرخا اذا اختلف العاقدان في وجود الماء وانقطعه اذا كان الماء موجودا في الحال
 يحكم بوجود الماء سابقا قلنا معناه ولا يمكن يقينها لما فيه ترجيح بلا مرجح واما اليوم فله حكم
 ساعة واحدة باعتبار وظيفة الصلوة لانها لا يتكرر الا بمضي يوم وليلة كذا فهم من الهداية
قوله لان كل واحد منها من اللعاب العرق ذكر ضمير اللعاب ان لم يذكر صريحا لكونه مذكورا
 حكما لان السور مثله **قوله** ليتناول الجنب فان قيل ينبغي ان يكون سور الجنب نجسا عند
 النبي يوسف لو جرد اسقاط الفرض عنده قلنا عنه روايتان في أحدهما لا يسقط فيها الحجر وفي
 الثاني يسقط ولكن لم يحكم بنجاسة الماء فيها للحرج لانه لو حكم بنجاسة سورة محتاج كل واحد من
 الحايض والجنب الى ائاء عليه وفيه حرج **قوله** على حذف المضاف آه **جواب سوال** تقديره ان
 النبي عم مبعوث لتبليغ احكام الشرع لا لتبليغ بيان الاخلاق وفيه بيان الخلقه **قوله** اي بقوله
 على حذف آه **قوله** وسباع البهائم فان قيل ان اضافة السباع الى البهائم لا يخلو ما بهانية

اولامية فالاول لا يجوز لان في اضافة البيانية يكون اضافة العام الى الخاص ههنا بعكسه والثاني
 ايضا لا يجوز لان الانسان سباع مع ان سورة طاهر بالاتفاق قلنا اضافة لامية والانسان خارج
 بدلالة العقل لان السباع ما يوكل الحيوان من غير الزكوة والانسان ليس كذلك **قولهم** الحديث وان
 ورد في الكتب لكن عرف آه **جواب** سوال تقديره ان الدليل خص من المدعى لان المدعى عبارة عن حجة
 سورة الكلب الخنزير والحديث يثبت حرمة الكلب فقط **فاجاب** الحديث وان ورد آه **قولهم**
 الدجاجة المخلاة آه لانه لو نظر الى طهارة لحمه ينبغي ان يكون سورها طاهرا ولو نظر الى ان منقارها
 يخالط بها النجاسة ينبغي ان يكون سورة نجسا فجعل مكرورها نجدي **فان قيل** ذكر الدجاجة بعد
 قوله وما يوكل لحمه مستدرك لانها ايضا ما يوكل لحمه قلنا المراد بالطاهر بدون الكراهية فخرج
 عنه الدجاجة فهذا اخص بالذكر ثانيا **قولي** والهرة لقوله من الهرة من الطوافين والطوافات
 عليكم والمراد بالاول العبد والثاني الاماء فاذا كان الهرة مثلها يكون سورها مثلها لكن صيغ الاول
 من الهرة يمكن فيكره وانما شبه الهرة بهما لانها يقتل الموزيتا وهي خدعة كخديمتها **بحر الرائق قولهم**
 سواكن البيوت مكرور **فان قيل** لم يخالف صاحب الالياس من المختصر والكنز فانها جعلتا سورها
 مكرورها وهو جعل طاهر قلنا عبارتهما محمول على اذا وجد المأخوذ وبعبارة الالياس محمول فيما اذا لم يجد
 المأخوذ **قولهم** المراد بنا الحكم آه **جواب** سوال ان النبي لم يبحث لبيان افعال المكلف في الاخلاق **فاجاب** الشارح
 والمراد آه **قولهم** لانه سقط النجاسة **جواب** سوال تقديره ان الهرة لما كانت سباعا ينبغي ان يكون
 سورها نجسا **فاجاب** الشارح بقوله لانه سقط **قولهم** بخلاف نبيذ التمر آه قال ابو حنيفة يتوضأ فقط
 او رد هذه المسئلة لمناسبة بين سوال المشكوك ونبيذ التمر لان فيهما الجمع بين التيمم والوضوء
 عند محمد والا فلا مناسبة له بالاسنخرون وقال ابو يوسف تيمم فقط لان الحديث منسوخ بالية
 ومحمد يجمع بينهما لان في الحديث اضطرابا وفي التاريخ جهالة فيجب الجمع احتياطا قلنا ليلة الجن غير
 واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور ومثله يجوز الزيادة على الكتاب **ما الجواب** من قول محمد
 ان مداره كما كان على ابى نزاره كان ايضا مداره على كبار اصحابه **قولهم** يتوضأ به لا يغير الحديث ليلة الجن و
 هو ما روى ان النبي لم اراد مخاطبة الجن في ليلة الجن ثم قال قر من لم يكن في قلبه ذرة من التكبر
 فقام ابن مسعود ومحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه فقال عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة فخط
 خطا حول منى وقال لا تخرجوا الا لتلقوني اليوم القيمة فذ صبهومنى فادعى الجن الى الايمان فجاء
 وسرايت سبعين فرقة انور من وراء جبل قاف وكل نفر سبعين رجلا لباسهم اخضر وجوههم
 ابيض واصواتهم كصوت الرعد وكانوا كلهم ملوك الجن فقالوا السلام عليكم يا محمد اقرأ من كلام
 انزل الله تعالى عليك حتى نسمع سورة من الفرقان من اولها الى آخرها فاذا سمع من لسانه قالوا اناسنا
 قرانا عجبا يهتدون الى الرشاد فامنا به ولن نشرك ربنا احدا فامنوا بوحدانية الله ثم وشهدوا

رسالة المصطف وتعلموا من الشرائع ما ينفع لهم في الدين والدنيا الى آخره فاذا سافر جدا فذهب
ابوليث سمرقندي ثم رجع بعد طلوع الفجر وقال هل معك ماء يتوضأ به فقال لا الانبيد التمر
في الحجرة فقال عم التمر طيبة وما لها ظهور فاخذ وتوضأ به واعلم ان الوضوء بنبيذ التمر لا يجوز الا
بذية لانه يدل عن الماء كالتيهم حتى لا يجوز الوضوء به الا عند عدم الماء **قوله** هي ناسخة فاقبل
لما كانت الآية متاخرة عن الحديث فكانت ناسخة له فلما القائدة في التزديد في قوله وهي ناسخة قلنا
فائدة انه ان الاول دليل الشافعي والثاني دليل ابي يوسف لان النسخ الكتاب بالحديث وبالعكس لا يجوز
عند الشافعي لانه لو جاز نسخ الكتاب بالحديث فيقول الطاعنون ان الرسول ازل من كذب الله ثم فكف
نؤمن بالله تعالى لو جاز النسخ بالعكس يقولون بالله تع هو اول من كذب النبي فكيف نصدقه
فان قيل مثل هذا الطعن لا يختص به وهو صادر من السفهاء الجاهلين فلا يعاب به قلنا لا
فائدة كلام الرب فائدة الحديث تظهر في حق من يقيم ثم راي لما من نبيذ التمر فعند ابي حنيفة يفسد
الصلوة وعند ابي يوسف مضي عليه وعند محمد يقيم للصلوة ثم يتوضأ ويغسل الصلوة **فصل**
في التيمم بالقبيل ما الحكمة في التيمم به ليس فيه مسح الرأس قلنا ان في وضع التراب على الرأس علامة الفراق
عن جيبه هو الله تع مع ان بيته وبين الدارين ليس فراق **قوله** ما الحكمة ان الله تع
جعل التراب الماء سبب التظهير معا قلنا لقطع عن العباد في ترك الطهارة اعلم ان الفرض في اربعة اشياء
النية والصعيد الطاهر وضربة للوجه وضربة للذراعين **قوله** لم يمتدح في التيمم اي قصده **قوله**
ان التوضي بالمثالين فلما اتى الشارح باربعة امثلة قلنا الاول ان من المجد والآخر ان من المزدك
زيادة البحر يزيد لعل زيادة المعنى **قوله** دفع الحجر قال قيل ان جعل الميل الفاصل بين القريب البعيد
ايضا حاصل الرأى قلنا لان في الزيادة عليه حرج ودفع الحجر ثابت بالنص كما قال الله تع وما
جعل عليكم في الدين من حرج **قوله** عطف على قوله لبعده ميل **سؤال** ان قوله عطف
على قوله عن ماء فيكون تقديره لبعده ميل لمرض هذا فاسد ظاهر فاجاب الشرح بقوله عطف **قوله**
لما تلونا آه فان قيل ان خوف الجنون من برد غير مذكور فيما تلونا فكيف يصح قوله لما تلونا قلنا قوله
فلم تجد واعبارة عن عدم القدرة باستعمال عدم القدرة موجود عند خوف الجنون فيصح قوله لما
تلونا **قوله** مستوعبا بالنصب **سؤال** تقديره ان النصب في قوله مستوعبا لا يخلو اما ان
يكون للظرف او على التمييز او على المفعول لا يصح كلاهما اما الاول لان الظرف على نوعين زمان كيوم
او مكان كدار ومستوعبا ليس واحد منهما والثاني لان التمييز يقتضي سابقة الاسم التام باحد ال
الاربعة كالتنوين والاضافة ونون التثنية والجمع وهو غير موجود والثالث لان المفعول يقتضي النعل
وهو ايضا غير موجود **فاجاب** الشارح بقوله على الجواب فان قيل الادالة في الحديث ولا في الآية

الاستيعاب فلا يصح اشتراطه قلنا الوجه والذراعين اسما للمجموع فلولم يحمل على الكل لزم ارادة
 المجاز بلا مينة وهو لا يجوز سري فان قيل لم خص في التيمم مسحة الوجه والذراعين قلنا بوجهين الاول
 انه بدل عن الغسل لا غسل في الرأس غسل الرجلين متردد والثاني لئلا يلزم المساواة بين الاصل
 والفرع قولنا الجار والمجرور متعلق بجواب سوال تقديره ان الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق
 وهما لم يوجد فان قيل يفهم منه ان ضرب اليد من شرط التيمم على الارض او من جنسها مع ان
 الامر ليس كذلك فانه لو وضع اليدين على الارض او على شئ هو من جنس الارض يجوز قلنا ذكر الضرب
 ليس للتخصيص بل باعتبار وقوعه في الحديث فحق لم متصل بقوله تيمم آه جواب سوال تقديره ان
 يوجهم ان جوار التيمم مختص بالحديث دون الجنب لانه اغلظ في النجاسة فدفع بقوله ولو جنبنا آه قوله
 والطيب يحتمل الطاهر فحمل عليه جواب سوال ان لفظ الطيب مشترك يحتمل المنبت كما في قوله
 والبلد ويحتمل الطاهر كما في قوله هم الثمرة طيبة وما لها طهور ويحتمل الحلال كما في قوله نعم كلوا
 طيبات ما رزقتمكم اى من حلال اى معنى مراد ههنا فاجاب الشارح بقوله والطيب وحاصله ان
 اراد ما المنبت لا يصح لانه لو كان المنبت نجسا لا يجوز به التيمم واردة الحلال ايضا لا يصح لان المراد ههنا
 الارض وكلها حرام قوله كما لو اراد به الله يحصل الحد يد منه انما فعل هذا لا يجوز التيمم على حد الحد
 قوله الكحل اراد به الابيض لان البقع يمكن به وقت النوم سنة لان الابيض لا يذوب بالنار حقيقة
 قوله الحجر آه فان قيل يشكل بالحجر الذي يتخذ منه النورة فانه يتحرق مع انه يجوز التيمم به قلنا المراد
 لا يحرق ان لا يصير مادا والنورة ليست وما دالان خاصة الرماذ والتسويد اذا خلط بالماء والنورة
 لا تسويد بها بل يبيض الماد بقوله قلنا ان من لا ابتداء الغاية فان قيل لا معنى لقوله ان من لا ابتداء
 الغاية لان كلاهما عبارتان عن اول الشئ فيكون معناه كلمة من لا ابتداء الابتداء وهو فاسد
 ظاهر قلنا المراد من الغاية المسافة تقديره كلمة من لا ابتداء المسافة او بقول المراد منه المغنا
 قال عبد الضعيف وقينه نظر الى قوله فالاولى ان يقال هو التراب حقيقة ففعل هذا لا يوافق الدليل
 بالمدعى لا المدعى جواز التيمم على الغنا مع القدرة على التراب الدليل ان على جواز التيمم عليه عند
 العجز قلنا الدليل يوافق به لان عمر واصحابه وان كانوا عاجزين لكن لم يعجز عن الحجر فلولم يعجز عن الغنا
 لما تيمم على الغنا وبجواب الثاني ان الصحابة قادرون لانهم يقيمون الاجنية وجلسوا فيه وقت نزول
 المطر والجواب الثالث ان يكون ارادة عمر لهذا التيمم على الغبار اللبود والسرير انه تراب حقيقة لا باعتبار
 العجز عن الحقيقة والتراب والجواب الرابع هذا ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب الجواب الخامس هذا
 ان المطر رطب الارض قدر الاصبعين الا اصبعين فحين قادرين على التراب مع ان عمر امر بالتيمم على الغنا
 فلا يدل على العجز عن الصعيد جيبنا بان الضرب في التيمم عبارة عن اتصال اليد بالمحل مع اتصافه بجزء
 المهيأ باليد حقيقة كانت الاجزاء او كذا ولا يتأتى ذلك المجموع في المطر فان قيل كما ان اصل الارض من

في الكفاية
 ان جيبنا
 رطب الارض
 لا يذوب
 بالنار
 حقيقة
 قوله
 الحجر
 آه
 فان
 قيل
 يشكل
 بالحجر
 الذي
 يتخذ
 منه
 النورة
 فانه
 يتحرق
 مع انه
 يجوز
 التيمم
 به
 قلنا
 المراد
 لا
 يحرق
 ان لا
 يصير
 مادا
 والنورة
 ليست
 وما
 دالان
 خاصة
 الرماذ
 والتسويد
 اذا
 خلط
 بالماء
 والنورة
 لا
 تسويد
 بها
 بل
 يبيض
 الماد
 بقوله
 قلنا
 ان من
 لا
 ابتداء
 الغاية
 فان
 قيل
 لا
 معنى
 لقوله
 ان من
 لا
 ابتداء
 الغاية
 لان
 كلاهما
 عبارتان
 عن
 اول
 الشئ
 فيكون
 معناه
 كلمة
 من
 لا
 ابتداء
 الابتداء
 وهو
 فاسد
 ظاهر
 قلنا
 المراد
 من
 الغاية
 المسافة
 تقديره
 كلمة
 من
 لا
 ابتداء
 المسافة
 او
 بقول
 المراد
 منه
 المغنا
 قال
 عبد
 الضعيف
 وقينه
 نظر
 الى
 قوله
 فالاولى
 ان
 يقال
 هو
 التراب
 حقيقة
 ففعل
 هذا
 لا
 يوافق
 الدليل
 بالمدعى
 لا
 المدعى
 جواز
 التيمم
 على
 الغنا
 مع
 القدرة
 على
 التراب
 الدليل
 ان
 على
 جواز
 التيمم
 عليه
 عند
 العجز
 قلنا
 الدليل
 يوافق
 به
 لان
 عمر
 واصحابه
 وان
 كانوا
 عاجزين
 لكن
 لم
 يعجز
 عن
 الحجر
 فلولم
 يعجز
 عن
 الغنا
 لما
 تيمم
 على
 الغنا
 وبجواب
 الثاني
 ان
 الصحابة
 قادرون
 لانهم
 يقيمون
 الاجنية
 وجلسوا
 فيه
 وقت
 نزول
 المطر
 والجواب
 الثالث
 ان
 يكون
 ارادة
 عمر
 لهذا
 التيمم
 على
 الغبار
 اللبود
 والسرير
 انه
 تراب
 حقيقة
 لا
 باعتبار
 العجز
 عن
 الحقيقة
 والتراب
 والجواب
 الرابع
 هذا
 ان
 العبرة
 لعموم
 اللفظ
 لا
 بخصوص
 السبب
 الجواب
 الخامس
 هذا
 ان
 المطر
 رطب
 الارض
 قدر
 الاصبعين
 الا
 اصبعين
 فحين
 قادرين
 على
 التراب
 مع
 ان
 عمر
 امر
 بالتيمم
 على
 الغنا
 فلا
 يدل
 على
 العجز
 عن
 الصعيد
 جيبنا
 بان
 الضرب
 في
 التيمم
 عبارة
 عن
 اتصال
 اليد
 بالمحل
 مع
 اتصافه
 بجزء
 المهيأ
 باليد
 حقيقة
 كانت
 الاجزاء
 او
 كذا
 ولا
 يتأتى
 ذلك
 المجموع
 في
 المطر
 فان
 قيل
 كما
 ان
 اصل
 الارض
 من

من الماء فالهواء والنار ايضاً من الماء فلم لا يجوز به التيمم قلنا المأمور به في التيمم الضرب هو يقتضيه
المضروب وهو لا يتأتى فيهما لعدم الصورة في الهواء والمخرج في النار فلذا لا يجوز بها فان قيل ان الضرب
عبارة عن اتصال اليد بالمحل هو كما يتحقق في الارض فكن لك يتحقق فيها فينبغي ان يجوز التيمم بها
قلنا نعم لكن مع اخذ جزء المحل باليد ذلك لا يتأتى في الهواء والنار لعدم اتصالها باليد في وقت المسح
اما في النار فظاهر واما في الهواء فالهواء الذي اتصل باليد غير الهواء الذي اتصل باليد وقت المسح فلا يكون
بمعنى ما ورد النص به فان قيل كيف يقدر الجنب على التيمم لان النية في التيمم فرض ولا يؤدي الفرض
مع الجنبية قلنا الرد بالتيمم ارادة قلبية دون حقيقة التيمم وضرب اليدين على الارض زبني قوله
فاعتبر النية فان قيل ان صحة التيمم بنية الطهارة وهي ليس مقصودة قلنا الطهارة شرعية لا بنية
الصلوة فنية هانية اباحة الصلوة وهي مقصودة كفاً بقوله بخلاف الوضوء **سؤال** تقديره
ان الماء ايضاً طهور في حالة مخصوصة كما ذكرتم فكان ينبغي ان يشترط النية فيه **فاجاب** بقوله بخلاف الوضوء
تقديره الماء طهور بنفسه قوله سجدة التلاوة **آه جواب** تقديره ان المتوهم يتوهم ان سجدة
التلاوة قربة لغيره وهو تلاوة القرآن فينبغي ان لا يجوز الصلوة عند أبي يوسف بالتيمم الذي يكون سجدة
التلاوة **فاجاب** الشارح بقوله بخلاف سجدة التلاوة فان قيل قد ذكر في اصول الفقه انها ليست قربة
مقصودة وهل هذا الاتناقض قلنا انما يكون تناقضاً لو كان النفي والاثبات بحجة واحدة واما عند
اختلاف الجهتين فلا تناقض والمراد بما ذكر في الكتاب انها قربة مقصودة معناه انها شرعت ابتداءً
الى الله تعالى من غير تبعية امر آخر كفاً **قوله** بل ناقض الوضوء عطف على قوله اي ينقض الوضوء بل ينقض
كلما ينقض المدة فان قيل ان هذا المعنى غير مطابق بكلمة بل فان كلمة بل اذا ذكرت بعد النفي يكون نفيها
نحو ما جائي زيد بل خالد معناه لم يجئ خالد فكان معناه بل ناقض الوضوء لا ينقض التيمم قلنا ان بل
اذا ذكرت بعد النفي يحتمل المعنيين الاثبات والنفي فمعنى كلام المصنف على الاثبات **قوله** في غير رواية الاصول
رواية جامعيه والزيادات والمبسوط وغير رواية الاصول نوادر ما الى رقبانيات **اللام** في غير رواية الاصول
قوله من قبل الوقت **آه جواب** تقديره ان اللام جار وفرضين مجرور فلا بد لهما من متعلق
فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله الا انه اباح له النوافل **آه جواب** سؤال تقديره لما كان عند خروجه
لاحتياجه الى داء الصلوة فالضرورة يندفع بفرض واحد فينبغي ان لا يجوز النوافل من ذلك التيمم كما لا
يجوز به فرض آخر **فاجاب** الشارح بقوله الا انه **آه قوله** انما جعل الطهور شرعاً للضرورة الحادثة **آه جواب**
سؤال تقديره ان التراب لما كان عند غير طهور بنفسه يبغي ان لا يجوز التيمم عند عدم الماء ايضا
فاجاب الشارح **آه قوله** قال بعد الضعف فينبغي ان يكون **آه اجيب** ان المأمور من الولي الى الجنازة
لا في الميت ولا شك انه اذا صلي غير ولي الجنازة يكون له الاعادة **قوله** متصلة بقوله **آه جواب**

من الماء فالهواء والنار ايضاً من الماء فلم لا يجوز به التيمم قلنا المأمور به في التيمم الضرب هو يقتضيه
المضروب وهو لا يتأتى فيهما لعدم الصورة في الهواء والمخرج في النار فلذا لا يجوز بها فان قيل ان الضرب
عبارة عن اتصال اليد بالمحل هو كما يتحقق في الارض فكن لك يتحقق فيها فينبغي ان يجوز التيمم بها
قلنا نعم لكن مع اخذ جزء المحل باليد ذلك لا يتأتى في الهواء والنار لعدم اتصالها باليد في وقت المسح
اما في النار فظاهر واما في الهواء فالهواء الذي اتصل باليد غير الهواء الذي اتصل باليد وقت المسح فلا يكون
بمعنى ما ورد النص به فان قيل كيف يقدر الجنب على التيمم لان النية في التيمم فرض ولا يؤدي الفرض
مع الجنبية قلنا الرد بالتيمم ارادة قلبية دون حقيقة التيمم وضرب اليدين على الارض زبني قوله
فاعتبر النية فان قيل ان صحة التيمم بنية الطهارة وهي ليس مقصودة قلنا الطهارة شرعية لا بنية
الصلوة فنية هانية اباحة الصلوة وهي مقصودة كفاً بقوله بخلاف الوضوء **سؤال** تقديره
ان الماء ايضاً طهور في حالة مخصوصة كما ذكرتم فكان ينبغي ان يشترط النية فيه **فاجاب** بقوله بخلاف الوضوء
تقديره الماء طهور بنفسه قوله سجدة التلاوة **آه جواب** تقديره ان المتوهم يتوهم ان سجدة
التلاوة قربة لغيره وهو تلاوة القرآن فينبغي ان لا يجوز الصلوة عند أبي يوسف بالتيمم الذي يكون سجدة
التلاوة **فاجاب** الشارح بقوله بخلاف سجدة التلاوة فان قيل قد ذكر في اصول الفقه انها ليست قربة
مقصودة وهل هذا الاتناقض قلنا انما يكون تناقضاً لو كان النفي والاثبات بحجة واحدة واما عند
اختلاف الجهتين فلا تناقض والمراد بما ذكر في الكتاب انها قربة مقصودة معناه انها شرعت ابتداءً
الى الله تعالى من غير تبعية امر آخر كفاً **قوله** بل ناقض الوضوء عطف على قوله اي ينقض الوضوء بل ينقض
كلما ينقض المدة فان قيل ان هذا المعنى غير مطابق بكلمة بل فان كلمة بل اذا ذكرت بعد النفي يكون نفيها
نحو ما جائي زيد بل خالد معناه لم يجئ خالد فكان معناه بل ناقض الوضوء لا ينقض التيمم قلنا ان بل
اذا ذكرت بعد النفي يحتمل المعنيين الاثبات والنفي فمعنى كلام المصنف على الاثبات **قوله** في غير رواية الاصول
رواية جامعيه والزيادات والمبسوط وغير رواية الاصول نوادر ما الى رقبانيات **اللام** في غير رواية الاصول
قوله من قبل الوقت **آه جواب** تقديره ان اللام جار وفرضين مجرور فلا بد لهما من متعلق
فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله الا انه اباح له النوافل **آه جواب** سؤال تقديره لما كان عند خروجه
لاحتياجه الى داء الصلوة فالضرورة يندفع بفرض واحد فينبغي ان لا يجوز النوافل من ذلك التيمم كما لا
يجوز به فرض آخر **فاجاب** الشارح بقوله الا انه **آه قوله** انما جعل الطهور شرعاً للضرورة الحادثة **آه جواب**
سؤال تقديره ان التراب لما كان عند غير طهور بنفسه يبغي ان لا يجوز التيمم عند عدم الماء ايضا
فاجاب الشارح **آه قوله** قال بعد الضعف فينبغي ان يكون **آه اجيب** ان المأمور من الولي الى الجنازة
لا في الميت ولا شك انه اذا صلي غير ولي الجنازة يكون له الاعادة **قوله** متصلة بقوله **آه جواب**

قولهما ذاليسهما ولم يقل ملبوسين مع ان الملبوسين اسم والاسم يدل على الدوام والاستمرار
وليسهما فعل والفعل يدل على الحدث والتجدد قلنا ان ليسهما وان كان غير صحيح لكنه مشهور
الملبوسين وان كان صحيحا لكنه غير مشهور فغير الصحيح اذا كان مشهورا او كان من الصيغ غير مشهور
قوله على ضوء تمام الخ قيد انما احتراز عن الموضوعات كوضوء المحدثين كالاستحاضة
وعمن به سلس البول الى آخره **قوله** وقت الحدث واراد به قبل الحدث لان وقت الحدث لا يجتمع الطهارة
قوله عرفا ما نفاه فان قيل ما الفرق بين المانع والرافع قلنا ان المانع ما يمنع وجود ما لم يوجد
الرافع ما يرفع وجود ما يوجد واعتبر الخف مانعا لرافع **قوله** نصب يوما وثلاثا **جواب**
سوال تقديره ان النصب في يوم وليلة وفي قوله ثلاثا لا يخلو اما على الحال او على المفعول
على التميز والكل باطل اما الاول لان الحال يكون اما عن الفاعل او عن المفعول هما ليسا بموجودين
واما بطلان الثاني فلان التميز يقتضي سبقية الاسم التام بالتعريف او بتوطين التثنية والجمع
والكل ليس بموجود ههنا واما الثاني فلان المفعول يقتضي سبق ^{سبق} الفعل والفاعل هما ليسا بموجودين
ههنا **فان** الشارح بقوله ان نصب يوما وثلاثا على التميز **قوله** لان الملكة تضع اجنتها بالطا
العلم **فان** قيل فلما زاد النبي في جواب السائل ان الملكة تضع اجنتها بالتحجب ^{يحب} ليكثر غيبة
الناس الى العلم **عني** **قوله** متعلق بقوله **جواب** **سوال** تقديره ان على جار وطاهر محذور ولا بد له من
المتعلق فاجاب لشارح بقوله متعلق **قوله** ويجوز الرواية بالثلاث المثلة **جواب** **سوال** تقديره
ان الكبير يستعمل في الهيئة المتصلة كالقليل والكثير يستعمل في المنفصلة كالحبوبات فينوب الوهم
ان في الاول يمنع الجواز دون الثاني **فاجاب** الشارح بقوله ويجوز الرواية **قوله** فايده لقوله بعد ذلك
بجمع في خفاء **فان** قيل فايده الشئ يكون عقيباً عنه وههنا ذكر قبله قلنا انما نسبت لما قبله
وهو ان قوله ان المسح متعلق بثلاثة اصابع وعدم الجواز ايضا بثلاثة **قوله** يجمع في خفاء **فان** قيل
ينبغي ان يجمع في خفاء لان الرجلين صار كعضو واحد لدخولهما تحت خطاب واحد **جواب** **قوله**
كن لك في حق الحكم لا الحسن الخرق محسوس فلا يكون له حكم عضو واحد **قوله** ثلاث اصابع الرجل
فان قيل لم اعتبر في الخف اصابع الرجل في المسح اصابع اليد قلنا ان الخرق يمنع قطع السرة وتتابع
المسح انه فعل الرجل ولما المسح في يدي باليد الرجل محله والفعل يضاهي الفاعل لا الى المحل فلذا
اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الخرق اصابع الرجل **قوله** ونزع آه **فان** قيل ما الفرق بين هذه المسئلة
وبين ما اذا مسح الرأس ثم حلق حيث لا يلزم عليه اعادة المسح قلنا ان الشعر من الرأس فيسمى كسرة الرأس
بخلاف الخف فانه مانع لسراية الحدث الى ما تحته ما شرعا فاذا زال المانع سر الحدث اليه **قوله** عطف
على قوله نزع الخفاء **جواب** **سوال** تقديره ان قوله ومضى المدة مبتدأ فلا بد له من خبر وهو ليس بموجود

ههنا **فاجاب الشارح** بقوله عطف على قوله نزع الخف اي ينقض قولهم عمل الحدث السابق عمل فان
الحدث يسري الى الخف وقد نزل بالمسح فاذا زال الحدث بالمسح فكيف يسري الى القدم قلنا الحدث يزول بالمسح وزوال
موقوف الى وقت مضى المتوالت والنزع كالتميز بل الحدث زوالا موقوفا الى وقت روية الماء به **فقولهم** وبعد
احدهما فان قيل الوضوء مما لا يتجزى وكذا الانتقاض فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل قلنا مضى الماء
ليس يناقض انما يناقض الحدث السابق وقد قلنا في الانتقاض الوجوب في الكل لكنه غسل سائر الاعضاء
ولم يغسل جلبيه فيجب غسلهما **فقولهم** خروج اكثر القدم نزع شرعا والمرد بالخروج الخروج القصد لا
لو نقض بالخروج الغير القصد لوقع في الحج **فقولهم** فان قيل ان خروج العقب لا يبطل لانه
اقل من اكثر القدم وهو يناقض لما قال صاحب المختصر ان خروج اكثر العقب يبطل المسح قلنا لا تناقض فيها
اصلا لان المراد من اكثر العقب اكثر القدم او ان المراد من اكثر العقب يبلغ اكثر القدم **فقولهم** كما في سائر
الاحكام المتعلقة بالوقت كالصلاة فانها متعلقة بالوقت ويعتبر فيها آخر الوقت كما في الطهارة
والحيض والاقامة والسفر والاسلام **فقولهم** بخلاف استكمل الخروج **فجوابنا** تقديره اذا استكمل
مدة الاقامة وهي يوم وليلة ينبغي ان يعتبر الاخير هو السفر فيكمل مسحه ثلثة ايام لياليها والامر ليس
كنك **فاجاب الشارح** بقوله بخلاف الخ **فقولهم** المجلد هو الذي وضع الجلد عليه واسفله **فقولهم**
والمنعل ما وضع الجلد اسفله كالنعل للقدم **فقولهم** الثخينين ما تقوم على الساق من غير ان يربط **فقولهم**
والقفازين ما يلبس لللف **فان قيل** ان النهي عن المتصور ولا يتصور في مسح القفازين لا يغسل
بقية الاعضاء لا يكون الا باليد فكيف يتصور المسح لانهما مغسولان قبل ذلك قلنا هو هذا اذا غسل
الاعضاء غيره فح لا يمسح على القفازين **فان قيل** الاستعانة في الوضوء لا يجوز عند ايمانية قلنا
ان وضع هذه العبارة على مذهب صاحبيه والاستعانة عندهما جائز به **فقولهم** انما لا يجوز
ليس بفرض **فان قيل** ان قولهم ثم اختلفوا في مسح الجبيرة غير مستقيم لان با حنيفة يقولون بعد الفريضة
فيكون واجبا عندنا ايضا قلنا ان المراد بالواجب الفرض عملا لا اعتقادا لان الواجب يكون فرضا عملا
فما لم يراد به حنيفة نفى الوجوب لان الواجب فرض عملا **فقولهم** حديث علي في المكسور فلا يمسح به
غيره **فان قيل** قد ذكرتم فيما تقدم ان المسح على الجبيرة ثبت بحديث علي لكنه عرف حكم القروح بذلك لا بالخر
وههنا وقف وحديث في المكسور فلا يقاس عليه غيره وما هذا الانتقاض قلنا فيما تقدم الدلالة في جواز
المسح فلما جاز المسح على المكسور نفى القروح او كل ما كان الضرر في القروح فنفى الضرر في المكسور وهذا التماس
في وجوب المسح على المكسور فلا يكون في غيره فلا يلزم من جواز التزك في غيره جوازه في المكسور لقلة الضرر فيه
فان قيل ان يفهم من هذه العبارة ان المسح على المكسور فرض عندنا والامر ليس كذلك فكيف يصح قوله
فلا يقاس عليه غيره قلنا جاز للجهل بان يستدل على غير ذلك به لانه قد قيل ان المسح فرض عندنا
عن ايمانية **باب الحيض** **فقولهم** ينقضه واحد النفذ **فجوابنا** ينقضه ما يغلب

من الغبار ونحوه فكان الرحم ينفض نفسه ليسقط عنه الاحتياج اليه **قوله** عن داء ولاد
 بالداء الذي يصير بها سيلان الدم من الرحم لا مطلق الداء **قوله** واقله ثلاثة ايام
 فان قيل الضمير في قوله اقله لا يخلو اما ان يكون راجعا الى المدة او راجعا الى الدم فان كان
 راجعا الى الدم فلا تقدير في الدم وان كان الى المدة فالمدة لا يكون مذكورة فيكون ارجاع الضمير
 قبل ذكر المرجع وهذا لا يجوز قلنا في الجواب بوجهين الاول هذه العبارة بحذف المضاف فيكون
 تقديره واقل مدة الحيض الثاني ان هذا ارجاع الضمير بطريق الاستخدام وهو ان يراد من
 اللفظ المدة ومن المعنى الدم اقله عمت **قوله** اقامة للاكثر مقام الكل لقائل ان يقول
 اقامة الأكثر مقام الكل لا يستدعي ما قال ابو يوسف لان اليومين اكثر من ثلاثة ايام قلنا
 لان سلم ان يومين اكثر من ثلاثة ايام بل ما كثير بالنسبة الى ثلاثة ايام وبين الكثير فرق بعيد
 لان الثاني حكم الكل في الاحكام الشرعية على ما اشتبه بين الفقهاء دون الاول جامع لمسلمين **قوله**
 الا انه لا يمكن اعتبار القليل **جواب** سؤال تقديره لما كان القليل خارجا من الرحم كالكثر
 فينبغي ان لا يقدر بالمدة كالنفاس فاجاب بقوله الا انه لا يمكن **قوله** حتى تزين القصة آه
 والقصة اسم لشيء يشبه الحيض وقيل اسم لشيء يشبه الخيط الابيض يخرج من اقبال النساء
 عند انتهاء الحيض **قوله** هذا لا يعرف **جواب** سؤال تقديره ان هذا قول عائشة
 وهو ليس بحجة فاجاب بقوله هو لا يعرف **قوله** لم يثبت ببروز الدم فان قيل
 هذا تناقض لما سبق في فصل الغسل حيث قال الشارح ثم المصاحسن في العبارة حيث قال
 ونفاس لم يقل انقطاع حيض ونفاس يفهم من هذا القول ان الغسل يجب ببروز دم الحيض
 وهم هنا صرح ان الغسل لا يجب ببروز الدم اي دم الحيض كما اشار الشارح بقوله غير ان وجوب
 الغسل ثبت وهذا ليس المتناقضا ظاهرا **جواب** عن ان المراد من القول السابق بيان الغسل
 ولا شك فيه ان سبب الغسل نفس الظهور والمراد من هنا فعل وجوب الغسل ولا شك فيه ان
 فعل الغسل انما يجب بانقطاع الدم فافترقا **قوله** هذا الجملة عطف على قوله يمنع
 والصوم **جواب** سؤال تقديره ان دخول المسجد ما مبتدأ او خبر فان كان الاول فلا بد له من الخبر
 وان كان الثاني فلا بد له من المبتدأ وكلاهما ليسا بموجودين فاجاب الشارح بقوله هذه الجملة
 عطف على قوله آه تم الحكم به فلا حاجة الى المبتدأ والخبر وتعريف العطف ميلا الى اللفظ الى ما قبلها في الحكم
 لا في اللفظ وتعريف المطفوف عليه ميلا الى اللفظ الى ما بعده في الحكم واللفظ ايضا كذلك **جواب** عن ان ما
 فوقه **جواب** سؤال تقديره لما كان هذا الآية يوجب الاحتياط في ان لا يجوز استمتاع ما فوق

بين الدين وهو ثلثون يوما طهره الأول نفاس والاخر حيض وهذا مثال لما كان الطهر اكثر من
 الدم واما اذا رأت الدم بعد الولادة عشرة ايام وعشرون يوما طهر او بعد عشرة ايام وما تحكمه كذلك
 عند الجنيقة وعندهما وهذا مثال لما كان بينهما مساواة قوله هذا لا يعرف الا توقيفا بحواب
 تقديره ان هذا قول صحابي ليس بحجة فكيف يصح الاستدلال به فاجاب الشارح بقوله هذا لا يعرف
 قوله يجوز ان يكون وقوع الطلاق في حالة الحيض والالف واللام بدل من الاضافة اي حال انقطاع
 الحيض بنهي قوله نتيجة الاجماع فان قيل لم قال نتيجة الاجماع ولم يقل بالاجماع قلنا ان الاجماع
 منعقد على ان دم الرحم يمنع الصلوة والصوم والوطي دم العروق لا يمنع واحده منهما فلم يمنع هذا الدم
 الصلوة بناء على انها دم العروق فاذا ثبت الحكم في البعض هو الصلوة ثبت في الكل لعدم الفرق وما ثبت
 من ضرورة الشيء فهو نتيجة **سؤال** قوله ابتداء مع البلوغ استحاضة فان قيل الاستحاضة انما
 يكون بعد العشرة وهي تبلغ قبلها بروية الدم بثلاثة ايام فكيف يستقيم الاستحاضة مع البلوغ قلنا
 انها تبلغ بروية بثلاثة ايام لكنها حيض السبعة الاخيرة حيض ايضا والحيض لا يجزى بمجئها بل بلغ
 على العشرة فتحقق المقارنة **جواب** قوله قال مالك يتوضاؤون لكل فرض فيه نظرا لان مالك قال في
 شرح المختصر ان الخارج من غير السيلين ان كان غير معتادا كالاستحاضة وسلس البول يخرجها لا ينقص
 الوضوء وهما قالان ينقص قلنا ان هذا محمول على اختلاف الروايتين **نها** فان قيل قد سبق من
 مذهب مالك ان دم الاستحاضة غير ناقض للوضوء فكيف يتصور ايجاب الوضوء عليها اي على المرأة لكل
 صلوة عنده وكيف يتمسك بقوله يتوضاؤون لكل صلوة قلنا ذكر في شرح مجموع البحرين ان المستحاضة تنقض
 عند مالك على وجه الاستحباب توفيقا بينه وبين ما يدل على ان دم المستحاضة غير ناقض للوضوء
قوله يطيل مخرجه آه فان قيل ان النقص يثبت بما يخرج من البدن والوقت ليس من البدن فكيف
 يثبت النقص به قلنا ان هذه العبارة على حذف المتناقدية يظهر اثر الحذف السابق عند خروج الو
 فان قيل ان كان كذلك فلم اضيف الى الوقت قلنا اضافته الى الوقت بطريق المجازية **فصل**
 في النفاس **قوله** صدر آه **جواب** **سؤال** تقديره انه يوهم انه اسم مصدر وشرطه ان يكون مشتقا
 كالعارية من الاعارة وهما ليس كذلك **فاجاب** بقوله انه مصدر لا يشترط فيه الاشتقاق
قوله من انفس المرأة **جواب** **سؤال** تقديره انه لما كان مصدرا فلا بد له من تعيين الباء
 فما الباب ههنا **فاجاب** بقوله من نفس آه **قوله** بضم النون على وزن فعلة **جواب**
 ان النفس يكون على وزن حمراء سواء كان بالضم والفتح مع ان الموافقة بين الموزون والموزون به
 شرط ههنا لم يوجد لان حرف النون في الموزون وهي نقساء مضمون على تقدير ضم مع ان
 الموزون به مفتوح وهو حمراء **فاجاب** بقوله بضم النون على وزن الحيلة **قوله** كل هذا

الفساه **جواب سوال** تقديره لما كان النفساء بفتح النون على وزن حمراء وبضم النون على وزن
حيلة ينبغي ان يكون اصلهما مختلفا كالوزون به فلا بد من معرفة اصل كل واحد على حسب الاضافة
فاجاب بقوله كل هذا من النفس الخ وحاصل الجواب ان اصل قوله نفساء بالضم والفتح واحد وهو
النفس الاختلاف في الاصل كما اتقرر في موضعه **قوله** هو اسم آه **جواب سوال** تقديره ان
اخذ النفساء من قوله نفست المرأة بكلاما آخر كتين لا يصح لان النفس اسم يحتمله الحيوان والمناسبة
بين الماخذ والمأخوذ منه لازم وهم هنا لم يوجد فاجاب الشارح بقوله هو الدم وحاصل الجواب
سلمنا انه اسم لجملة الحيوان لكن المراد به لم **قوله** وانما سمي الدم بذلك **جواب سوال** ان النفس
لما كان اسما لجملة الحيوان ففي تسمية الدم بذلك لا بد من المناسبة فما المناسبة بينهما فاجاب
الشارح بقوله انما سمي **قوله** تسمية بالمصدر **جواب سوال** تقديره ان قوله النفاس
مبتدأ وقوله دم خبر والخبر محمول على المبتدأ وهم هنا لا يصح لان الدم ذات والنفاس صفة وحمل الذات
على الصفة لا يجوز فاجاب بقوله تسمية بالمصدر وحاصل الجواب ان المراد بالدم الخروج من
نفس الدم والخروج صفة فيصح الحمل **قوله** وانما سمي الخروج بذلك **جواب سوال** تقديره لما كان
النفاس عبارة عن خروج الدم فمن اي وجه يسمى الخروج بالنفاس ما المناسبة بينهما فاجاب
الشارح بقوله وانما سمي بذلك حاصل الجواب ان تسمية خروج الدم نفاسا باعتبار ثلثة اوجه
وهي تنفس الرحم بالدم او خروج النفس من الجنين الولد او بمعنى الدم وهذا الوجوه الثلاثة موجودة
في النفاس فلهذا سمي الخروج بالنفاس **قوله** اي حكمه حكم الولد التام **دفع** دخل يرد على قول
الماتن وهو انه يلزم الكذب في كلام الماتن فلا يراد ان الولد اسم للكل والاسقط وليس كذلك فاجاب
بقوله اي حكمه حكم الولد **باب الخامس** **قوله** انما قيدنا النجاسة بالحقيقة آه **جواب**
سوال تقديره ان الشرح لا يطابق المشرح لان المشرح هو قوله يطهر البدن وهو اعم من
النجاسة الحقيقية والحكمية وفي الشرح قيد بالحقيقة فلا تطابق بينهما فاجاب الشارح بقوله
وانما قيدنا فان قيل دعوى تقيد النجاسة بالحقيقة دعوى مجردة فلا بد من القرينة فدفعه
الشارح بقوله بعد ذلك بما يعزى من قوله هذا **قوله** ثم النص ان ورد في الثوب آه **جواب**
سوال تقديره ان النص ورد في طهارة الثوب وغيره فينبغي ان لا يجب الطهارة في غير الثوب وليس كذلك
فاجاب الشارح بقوله ثم النص آه **قوله** عطفت **قوله** بالماء يطهر ايض **جواب سوال** تقديره
ان بما تعلق جار مجرور ولا بد لهما من المتعلق فما المتعلق هنا فاجاب الشارح بقوله بما تعلق عطفت
قوله بالماء فيتعلق بيطهر **قوله** لان هذا القياس كآه **جواب سوال** تقديره ان كان الامر
كذلك ينبغي ان يتجسس المأطوق بالاقاات قياسا ولا امر ليس كذلك فاجاب بقوله ان آه **قوله**

والعلاقة الجامعة بينهما هما **اجيب** ان القرينة تعدر مع الحقيقة وهو اخذ الزينة و
العلاقة الحالية والمحلية **فان قيل** ان هذا المجاز من اى قبيلة **فاجاب** الشارح بقوله من قبل
اطلاق آية قوله **واريد** بالمسجد الصلوة **سوال** تقديره ان الموافقة شرط بين الدليل
والمدعى وهو ههنا لم يوجد لان المراد من المتن فرضية ستر العورة للصلوة والدليل في فرضية
ستر العورة عند المسجد فلا يطابق المدعى فان قلت في الجواب ان اداء الصلوة يكون في المسجد
ففرضية ستر العورة عند المسجد فرضيته في الصلوة فنقول ان صحة اداء الصلوة لا يختص
بالمسجد فلا يطابق بينهما ايضا **فاجاب** الشارح بقوله **واريد** بالمسجد الصلوة **فان قيل** ان ذكر
المسجد واردة الصلوة لا يكون لا مجازا وصحة المجاز مبنية على امرين وهما العلاقة الجامعة والقرينة
العارضة فما العلاقة والقرينة ههنا **اجيب** القرينة ههنا صحة ارادة البعثة الحقيقية وهو
المسجد واما العلاقة فهو الحالية **قوله** هذا بطريق اطلاق اسم **آه جواب** **سوال** تقديره ان هذا المجاز
من اى قبيل كان **فاجاب** الشارح بقوله هذا بطريق اطلاق اسم **آه** **قوله** **واريد** بالمسجد
تقديره ان هذا خبر عن حالها والاختلاف من حال لا يفيد الوجوب **فاجاب** الشارح بقوله هذا خبر
بمعنى الامر فيكون تقدير العبارة يجب سترها **فان قيل** ان الاختصاص بعبارة الامر مجاز لا بد له من تعذر
الحقيقة فما التعذر ههنا **فاجاب** الشارح بقوله لا نا شاهدنا ههنا مستورة **قوله** قلنا هذا
وهم من الكرخي الخ وفيه اشارة الى الاعتراض من جانب الفقهاء على الامام الكرخي **قوله** **سوال** هذا
اى جواز صلوة مع الكشف كله تناقض من الكرخي فانه قال من قبله ان المعتبر في الغليظة قد
الدرهم في عدم جواز الصلوة وههنا قال يجوز الصلوة وان كان كله مكشورا وهذا تناقض
ظاهر من الكرخي ان كنت زكيا **وعرض** صاحب المستخلص في ايراد قوله انه يخالف عن مذهبه
قيل في الجواب عضو واحد وكذلك الانثيين مع الذكر عند فعله هذا اوضح قول الكرخي لكن غير
الاصح بل الالية عضو واحد والدبر ثالثها **اجيب** عن الاول ان هذا مجرد قياس من الكرخي
قطع النظر بين القليل والكثير **واريد** **الجواب** عن جانب الكرخي ان اعتبار الغليظة بقدر الدرهم
فيما اذا يمكن تحقيق الغليظة بهذا القدر كما في الذكر والانثيين او الفرج واما فيما اذا لم يمكن تحقيق
التغليظ بهذا القدر كما في الدبر فلا اى فليس قابل بقدر الدرهم بل قابل بالربع لان الكرخي قائل في
الدبر بالربع وفي الذكر والانثيين قابل بقدر الدرهم لان فيه عند الكرخي ثبت التغليظ **قوله**
وهذا قول مروي عنهم ولم يروى الخ **جواب** **سوال** تقديره يوهم انه يروى عن اقرانهم خلافا لذلك
فكيف يكون صحة قول الش بن مالك **فاجاب** الشارح وهذا القول مروي **قوله** ثم تقدم على
التكبير **جواب** **سوال** تقديره وهو ان اقتراح النية بالتكبير شرط مع انه غير متصور لانه

اضافة الجزء الى الكل **سؤال** تقديره ان اضافة الصفة الى الصلوة بيانية وهي
 غير جائزة لان الشرط في الاضافة البيانية عند الجمهور ان يكون بينهما عموم وخصوص من
 وجه وهما ليس كذلك لان الصلوة اخص مطلقا والصفة اعم مطلقا والمختار من ههنا هو
 فكيف يصح القول بالاضافة البيانية فاجاب الشارح بقوله هذا من قبيل اضافة الجزء الى
 الكل حاصله ان الاضافة بمعنى اللام لا بمعنى من وهو يقتضي الاختصاص والمغايرة والجزء
 من حيث انه جزء مغاير عن الكل يختص به لان كل صفة من هذه الصفة جزء الصلوة هذا
 دليل كون الاضافة بمعنى اللام او يكون تقدير السؤال هكذا وهو انه لما كان الوصف في الـ
 عرضا يكون هذا اضافة قال شي الى نفسه وهو باطل لان بين المضاد والمضاد اليه تغاير وهما لم
 يوجد فاجاب الشارح بقوله من قبيل اضافة الجزء الى الكل حاصل الجواب ان التغاير بين المضاد
 المضاف اليه شرط من وجه لا من كل وجه وهما موجود لان الجزء مغاير عن الكل اذ اوصفا
 قولنا هذه الاضافة **الجواب** **سؤال** تقديره ان هذه الصفات صفات عارضية كالسواد
 البياض هي خارجة عن الموصوف فكيف يصح القول بخبرية الصفة للصلوة مع ان الجزء داخل في
 الكل فاجاب الشارح بقوله اذ هذه الاوصاف ذاتية لا خارجية عن الصلوة **قولنا** فرائض الصلوة
 ستة **الجواب** **سؤال** **ثالث** تقدير الاول ان المطابقة بين المبتدأ والخبر شرط في الافراد
 التنبيه والجمع والتانيث والتذكير والتعريف والتكبير وهما لم يوجد لان الفرض مبتدأ وهو مفرد
 مذكور والتحريمية خبر مؤنث وتقدر الثاني ان الفرض مفرد وقوله التحريمية مع المعطوف خبره وهو جمع لان
 المعطوفات عطف على التحريمية بحرف الجمع والجمع بحرف الجمع كالمجموع بلفظ الجمع فيكون الخبر جمعا بهذا الاعتبار
 فلا يطابق المبتدأ الخبر لان المبتدأ مفرد والخبر جمع وتقدر الثالث ان هذا موضع الحصر فلا بد من اداة
 الحصر وهو الاو انما وغيرها ولم يوجد ههنا فاجاب الشارح بقوله اي فرائض الصلوة سبعة فيكون مبتدأ
 وخبره محذوف وهو سبعة فحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر في الجمع والتانيث لان المبتدأ جمع والجمع بتاويل
 الجماعة مؤنث فحصل المطابقة في الجمعية والتانيث فلا يرد السؤال الثالث لان الحصر يفيد بقوله
 فلا حاجة الى اداة الحصر **قولنا** احدهما التحريمية **سؤال** تقديره ان الرفع في قولنا التحريمية بناء
 على الخبرية ولا بد في الخبر من المبتدأ وهو لم يوجد فاجاب الشارح بقوله احدهما التحريمية فان قيل ان المطابقة
 بين المبتدأ والخبر شرط في التذكير والتانيث ولم يوجد لان احدهما مذكور والتحريمية مؤنث قلنا ان التأني في قوله
 تحريمية من نفس الكلمة لا للتانيث فطابق بينهما في التذكير **قولنا** لتحقق الاسمية اه **الجواب** **سؤال**
 تقديره ان التحريمية لما كان جعل الشيء حراما وهو صفة المفعول والتكبير الاولى لما كان تحريمية فكان خبرا
 وهو اسم الفاعل فكيف يكون التحريمية وهو صفة المفعول والتكبير الاولى فاجاب الشارح بقوله لتحقق

الاسمية الخ وحاصل الجواب ان التحريمية بلا تاء صفة ومع التاء اسم واذا دخل عليه التاء ينقل من
لوصفية الى الاسمية وهو هنا كذلك لهذا سمي تكبير الاولى وتحريمية فان قيل المراد من التاء فلم يرد
الشارح بالعمارة قلنا عبر الشارح عن المعنى بالتاء لان التاء يصيرها في حالة الوقف مثل قوله حم على الضمة
قوله ونما اختصت التكبير الاولى الخ جواب **سؤال** تقديره ان التحريمية لما كان جعل الشيء حراما فلم
يكن التكبير الاولى تحريمية مع انه ذكر في اجاب الشارح بقوله انما اختصت قوله لانها لما اتصلت
الخ **جواب** **سؤال** تقديره وهو ان التحريمية لما كانت في الشرط فلم يترك في بيان شروطها الصلوة وذكر في
الركان الصلوة فاجاب الشارح لما اتصلت الخ قوله ان يلقى به الحاق ان شرع الخ **جواب** **سؤال**
تقديره ان لا يحاق لما منع على سبيل الفرضية هل كان منعها على سبيل الوجوب ام لا فاجاب الشارح بقوله
فكن بلحقه قوله اما لانها وجوبها بالسنة الخ **جواب** **سؤال** تقديره لما كان بعض المشايخ يطعنون
عليه لفظ السنة ينبغي ان يكون سنة والامر ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله ان وجهها في التفسير
في القعدة الاخيرة **فان قيل** ان التخصيص بالقعدة الاخيرة يشترط ان قراءة التشهد في القعدة الاولى فان
ان التخصيص بالقعدة الاخيرة يشترط ان قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة انما يخص الترخيع بالذبح
يدل في الروايات على نفي الحكم عما عداه قلنا لان صاحب المستخلص عمل بالقياس لا بالتداس تعالى
بالسنة لان القعدة الاخيرة لما كان فرضا كانت قراءة التشهد فيها واجبا والقعدة الاولى لما كانت واجبة
كانت قراءة التشهد فيها سنة لان الاقوال ون الافعال لان الاقوال لتزيين افعال المومنين ودورات
المتزيين فاختط مرتبة الاقوال من الافعال هذا وجه القياس صاحب المستخلص مضى على القياس
والجواب الثاني هذا بان المقصود من هذا ليس جميع الواجب بل بيان ما هو المقصود من هذا وذلك يحصل بهذا
قوله في هذا الايتاني الوجوب **جواب** **سؤال** تقديره لما كان الامر كذلك ينبغي ان يكون سنة فاجاب
الشارح بقوله هذا لا ينافي الوجوب اه قوله الا انه خص التسليم لكونه **جواب** **سؤال** تقديره لما
ثبت التحليل بغير التسليم فما فائدة في الذكر بلفظ السلام فاجاب بقوله الا انه خص اه قوله ليراي
يحاذي بالهامية **جواب** **سؤال** تقديره هو ان حذاء مصد والمص في بيان المكلفين دون المباد
فاجاب الشارح بقوله اي يحاذي قوله عطف على قوله الشا **جواب** **سؤال** تقديره ان قوله والتعوذ
مبتدأ فينبغي ان يذكر اخر هو مفعول فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله الشاء قوله والتعوذ
والحياء مصدران **جواب** **سؤال** تقديره لم قال المص التعوذ ولم يقل العيا فاجاب الشارح بقوله
التعوذ والحياء مصدران الخ مثاله عوذ يعوذ تعويذا وعوذ يعوذ عياذا قوله ثم قيل المراد من هذا
التكبير **جواب** **سؤال** تقديره ان قوله والرفع معطوف على الركوع فيدخل تحت قوله التكبير فتقديره
تكرار الركوع والامر ليس كذلك بل السنة فيه قوله سمع الله من حمه فاجاب الشارح بقوله ثم قيل المراد
من هذا الخ وهو يدل على نفي حقيقة التكبير قوله لكن قد ذكر ان تكبير الفرائض في يوم وليلة اربعين

جواب السؤال تقديره لما كان الامر كذلك ينبغي ان يكون تكبير الرفع من الركوع سنة والامر ليس كذلك
 فاجاب الشارح بقوله قد ذكرناه في قولنا لكن العجم الفارسية **سؤال** تقديره اما كان هذا
 الاختلاف في شيء على الاختلاف الذي كان في تعديل الاركان فينبغي ان يكون القومة والجلوس واجبتين
 والامر ليس كذلك فقولنا محبة واطيبه مذكور بالمطابقة بين المرجع والمرجع اليه شرط ولم يوجد قلنا
 ارجاع الضمير باعتبار ان كور قولنا عطف على قوله وكظم فنه **جواب** **سؤال** تقديره ان قوله اخبر
 كفيه مبتدأ فلا بد له من الخبر ومنه اليسرى مذكور فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله كظم فنه قوله
 وانما قيد بقوله عند التكبير **جواب** **سؤال** تقديره ان التقيد بقوله عند التكبير غير فليل
 لان الاخراج ادب على حال فاجاب الشارح بقوله وانما قيدنا الخ فقولنا واجب مستحب في الرفع
 لم اورد شروع الامام على التردد بل لا يطلق على سبيل التردد ولا يطلق على احدهما على الراجح
 لان ايراد الحكم ثبت باعتبار عدمه في باب حذيفة ولا تقدير له انه قال في الاول بالوجود ايضا
 قالوا بالوجود اكثر العلماء ومنهم الغزالي الاستحباب اذ وجد الاستحباب في بعض كتب الحديث ولم يرد
 اطلاق الوجود وبقية نظر اكثر العلماء فلذا اورد على سبيل التردد في قولنا لان اذ حال
 الالف اللام آه **جواب** **سؤال** تقديره التوفيق فما قال او الله اكبر لانه ليس فيه توفيق فاجاب
 الشارح بقوله الا ان ادخل الالف اللام فيه اي اكبر او الله اكبر ابلغ في الشئ اي معناه اي عن الكبرياء
 مختص لله تعرف مقام اي والله اكبر ومقام الله اكبر فقولنا الا انه يصير مسيئا **جواب** **سؤال** تقديره
 لما ثبت جواز قرأته بالفارسية مع قدرته بقراءة العربية فينبغي ان قرأ بالفارسية عند القدرة لا
 ومع ذلك ياثم على من هب بحذيفة فاجاب الشارح بقوله الا انه يصير مسيئا فقولنا مسيئا فارسية
 آه لا يكون للاستثنا بل معناه ويجوز قراءة القرآن بما في لسان سوا الفارسية كما يجوز القراءة بالفتنة
 فقولنا الا ان يعتبر التعاف في **سؤال** تقديره لما قال يجوز الاذان بالفارسية فقال عدم
 الجواز في الاذان لعدم التعاف فيه لانه لا اعلام ولا يقع الاعلام بالفارسية لعدم معرفتها
 حتى لو وقع العرف بالفارسية والناس يعلمون انه اذان فاقولنا عاجزا منصوبا **سؤال** تقديره
 تقديره ان نصب قوله عاجزا منصوبا على الحال وعلى التمييز وعلى المفعولية فان كان على الحال لا يصح
 لان الحال عن الفاعل وعن المفعول هما ليسا بواجبين وان كان على التمييز لا يصح لان التمييز يقتضيه
 سبقية الاسم التام باحد الامور الثلاثة التنوين ونون التثنية والجمع ولم يوجد هنا فلا يصح
 النص على التمييز وان كان على المفعولية لا يصح ايضا لان المفعول يقتضيه سبق الفعل والفاعل وهو لم
 يهنا فاجاب الشارح بقوله منصوبا على الحال اي حال كونه عاجزا فيكون الحال عن الفاعل فقولنا
 الانبياء لا يقال لا يصح اطلاق معشر الانبياء النبي عليه نفسه لان الانبياء جمع لا نداء في المراد من الانبياء
 امه الانبياء والامة في ذلك الزمان موجود فيكون تقديره ما ناس عشر امه الانبياء الخ او تقديره
 المراد من الانبياء بنفسها لكن هذا الحديث وورد في ليلة المعراج وفي ذلك الليل حضر جميع الانبياء بصور

الروحانية الى المسجد لا يقتصر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفتي منصوب على الحال جواب سؤال
 تقديره النصب في قوله مستفتي لا يخلو ما عني الحال وعلى التميز او على المفعولية فان على الحال لا يصح لان
 الحال عن الفاعل وعن المفعول هما ليسا بموجودين وان كان على التميز لا يصح ايضا لان التميز يقتضي
 سبقية اسم التام باحد الاموال الثلاثة ولم يوجد ههنا فلم يصح النصب على التميز وان كان على المفعولية
 لا يصح ايضا لان المفعول يقتضي سبق الفعل والفاعل ولم يوجد ههنا فاجاب الشارح بقوله مستفتي
 منصوب على الحال اي حال كونه مستفتي فيكون الحال عن الفاعل هو المصل فقولنا وقال الشافعي الهاءية
 من الفاتحة فان قيل لما كان التسمية عنده من الفاتحة فعلى هذا يلزم التكرار عنده لما بعده وهو قوله
 رب العالمين الرحمن الرحيم لان معنى كل واحد منهما واحد قلنا لا تكرار عنده اصلا لان معنى قوله تعالى
 في التسمية الرحمن الرحيم الرحمة على العبد في الدنيا باعطاء الايمان ومعنى قوله الرحمن الرحيم في الفاتحة
 الرحمة على العبد ببقائه في الجنة فذفع التكرار فقولنا لان الخذ الذن آه جواب سؤال تقديره
 لما كان المأمور به بعض الوجوه ينبغي ان يجوز السجود بالخذ والذن والامر ليس كذلك فاجاب الشارح
 بقوله لان الخذ والذن آه قوله لان الصفا والمروة مجواب لسؤالين هذا ثمانية مواضع
 كما هو الظاهر فكيف يكون سبعة فاجاب الشارح بقوله لان الصفا والمروة آه قوله قر تشهد
 بن مسعود وقراءة تشهد بن مسعود اولي بوجوه عشرة الاولى فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بيدي والاخذ يوجب التاكيد فيما يعلم والثاني قال لم قل التحيا وهو امر واقل مرتبة الاثر
 الاستحباب الثالث انه علق به اتمام الصلوة فلا على ان اتمام الصلوة لم يوجد بدئ نذر الرابع
 ان تشهد بن مسعود احسن لبيان هكذا الحديث والخامس ان عامة الصحابة اخذوا تشهد
 ابن مسعود فانه روى ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه علم الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم تشهد
 مثل ما قال ابن مسعود هكذا روى سلمان الفارسي وابن جابر ومعاوية والسادس ان فيما قلنا
 زيادة واو العطف فيصير كل كلام شئا على حدة لان المعطوف غير المعطوف عليه وبغير الواو يصير
 شئا واحدا يصير البعض صفة للبعض الا يرى ان من قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا نفعل لزم
 كفارة واحدة والسابع الالف واللام فيه ابلغ لاستغراق الجنس والتام من تقديم اسم الله تعالى فانه اذا
 قدم على المحذوف في ابتداء الكلام ومتاخر كان محتملا وازالة الاحتمال في اول الكلام اولى والتاسع التحيا
 عام يتناول كل شربة الصلوة وغيرها فاذا قال الصلوات بغير الواو صلتا مخصوصا ببيان انه اراد به الصلوة
 لا غير ومتى ذكر مع الواو بقي الاول عام فيكون ابلغ في الشاء والعاشرا نقولنا اوفق القياس انه احد طرفي
 الصلوة فيكون الواو من سنته كالا فتحتاج اعتبارا باحد الزكوتين واما قوله فيه زيادة الكلمة
 قلنا او ترجح بالزيادة ترجح تشهد جابر لان فيه زيادة بسم الله الرحمن الرحيم اولان في خبر ابن مسعود
 زيادة الواو وزيادة الالف واللام وزيادة كلمة وهي قوله عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يوافق القراء

الخ قلنا هذا لا يجعل اولى لان قراءة القرآن يكره في القعدة فكيف يستحب ما يوافق واما قوله اكثر
 تسليمات القرآن بغير الالف للام قلنا انه يستلزم الوقف باحد الجوابين والثاني ان الله تعالى ذكره
 في القرآن بالالف للام قال الله تعالى والاسلام على من اتبع الهدى وقال الله تعالى والاسلام على يوم ولد وذا
 السلام الميمون شروع بالالف للام واما قوله ان خبره متاخر عن خبر ابن مسعود قلنا غلط لانه
 روى في قوله واما قلنا هذا جواب لسؤال تقديره لم قيد الشارح بقوله ثم راعى فشا الجزء الذي يلاقى معه
 السلام والمصطلق فاجاب الشارح بقوله واما قلنا قولنا لان الاعمال بالنيات جواب لسؤال تقديره
 انه تلفظ باللسان فلا حاجة الى قولنا وبافاجاب الشارح بقوله لان الاعمال بالنيات قولنا واما اخبر
 النية بالتسليمتين جواب لسؤال تقديره لما يجهر به بالتسليمتين ويشير اليهم وهو فوق الغنية
 فلا حاجة اليها فلم قيد المصطلق بالنية فاجاب الشارح بقوله واما قلنا قولنا لان المتوضي يترتب الخ
 جواب لسؤال تقديره انه لا نسلم ان في هذه الصلوات يترتب عليها الصورة لانه وجد المصطلق
 بينهما فاجاب الشارح بقوله لان المتراخي الخ حاصل الجواب المتراخي لا يوجب عدم الترتيب قولنا والذي
 بينك وبيننا مقدار ما يؤدى به الخ جواب لسؤال تقديره ان فرض القراءة مقدارية وقد قلنا في ما تقدم
 فما الحاجة الى ذكر قرأته ههنا فاجاب الشارح بقوله الذي يترتب الخ قولنا الاماد ونكالية ههنا
 جواب لسؤال تقديره انه لما كان المراد من قوله ثم فاقروا ما يتيسر من القرآن مطلق القراءة فينبغي ان يجوز الصلوة
 بمادون الآية قلنا ان قوله ثم فاقروا مطلق والمطلق ينصرف الى الكامل والكامل من القراءة ما يكون
 قراءة حقيقة وحكما ومادون الآية وان كان قراءة حقيقة لكن ليس بقراءة حكما حيث جاز قرأته للجنب
 والحائض فلا ينصرف المطلق اليه من قوله ثم فاقروا وقد يقعان بالتطويل الخ جواب لسؤال تقديره لما
 وجب في العصر والعشاء وساء المفصل مع انهما ازيد من الفجر في سعة الوقت فاجاب الشارح بقوله
 يقعان الخ قولنا لكن كتبنا هذه الزيادة الخ جواب لسؤال تقديره لما كان الامر كذلك لم ذكرنا ههنا
 فاجاب الشارح بقوله لكن آه قوله ولا يعتبر الزيادة والنقصان جواب لسؤال تقديره لما كان الامر كذلك
 فعله هذا لا يجوز تطويل الاولى على الثانية بكلمة او كلمتين فاجاب الشارح بقوله ولا يعتبر الخ قولنا
 وهذا اذا لم يقصد الجواز غيرها فان قيل اذا لم يقصد بالغير الجواز فيعلم انه لم يقصد قرأته واذا
 لم يقصد قرأته يكون جاحدا والجاحد من القراءة يكون كافرا قلنا لا يمنع جواز هذه الصلوة بهذا الـ
 وسائر الصلوة بسائر القرآن فلا يثبت الكفر قولنا واما قراها لهما اليسرى جواب لسؤال تقديره لما
 اعتقد الجواز غيرها فما الوجه انه لا يترتب عليه ويقر هذا بعينه فاجاب الشارح بقوله انما قراها الخ قولنا
 الخ انك عدم قراءة غيرها اليسرى وغيرهما الشك عليه لا يوجب التخصيص او لقائل ان يقول اذا اعتقد
 ان جواز الصلوة المنصوصة لغيرها فيلزم نفى القرآنية ذلك لغير لان القرآنية يستلزم ان الصلوة مطلقا
 الخ الجواب عن اصل الاعتراض بان معنى قول صاحب الكفاية في ان الكراهية مع اعتقاد عدم الجواز لغيرها المراد بعد

الجواز عدم الحسنية والعلاقة ظاهرة ان احدهما نفى الوصف في الاخرى نفى الاصل فيشتهر ان في النفي
تدبر **باب الامامة** قوله الامامة من يؤمها الخ **جواب** سؤال تقديره ان التأني في الامامة
للتأنيث فاجاب الشارح بقوله والامامة الخ وحاصل الجواب ان التأنيث في الكلمة لا للتأنيث
قوله الحاجة الى العلم انما يكون اذا ثابت ناسبة الخ **هذا جواب** سؤال تقديره ان القراءة مقتضية
اليها الركن واحد العلم لسائر الاحكام فينبغي ان يكون الاعلم اولى من الاقر **جواب** الشارح بقوله الحاجة
الى العلم الخ **حاصل الجواب** ان الحاجة الى القراءة ثابتة لا محالة والحاجة الى العلم ثبتت عند وجود الحاجة
فيكون الاقرا اولى من الاعلم قوله واقراهم الخ **هذا جواب** سؤال تقديره ان الدليل يخالف عن
المدعى لان المصداق الاعلم في المتن وفي الدليل يقدم القاري فاجاب الشارح بقوله واقراهم وحاصل
الجواب انهم كانوا يستعملون القرآن في ذلك الوقت باحكام كما روي ان عمر حفظ سورة البقرة في اثني عشر سنة
فالاقر امنهم يكون علم وفي هذا الزمان بالعكس فهذا قدم المصداق الاعلم قوله ونقول ان المساواة في القراءة
لا يوجب المساواة في العلم في زماننا الخ او نقول ان المساواة في القراءة يوجب المساواة في العلم في زمان النبي
ظاهرا لا غاي لا قطعاً فجاز تصوؤ مساواة الاثنين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام الا ترى ان
ابي بن كعب كان اقراهم وعبد الله بن مسعود كان عالما فصاحب الشرع بين حكم هذا الممكن لو اتفق
وقوعه كفاية **فان قيل** في هذين الجوابين نظر لان المساواة في القراءة لما لم يوجب المساواة في العلم في زمان
النبي لم بسبيل الندرة وفي زماننا على سبيل الغالب صاحب الشرع بين حكم هذا الممكن في زمانه او بين
حكم هذا الغالب في زماننا على قلتهم في هذين ورد الاعتراض الاول هو ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى
تقديم الاعلم ومن الدليل يفهم تقديم الاقرا الذي هو غير الاعلم على ما قلتم في الجوابين الاخيرين اللهم الا ان
يقال جاز ان يكون هذا الحديث دليلاً على تقديم العالم دلالة لا اعتباراً لان الحديث وان كان بعبارة يفيد
تقديم الاقرا وهو بذلك لا يثبت تقديم الاخص والاحوج اليه فقراء زمان النبي صلعم كانوا افضلوا في
شريعة الاسلام لان القاري من بين اصحابه يعرف بلطافته لونه ونور عينه وكثرة بكائه يبكاء
اذا اضحك الناس يحزن اذا فرحوا ويخشى اذا خشوا فباستبار هذه الصفة كان الاقرا افضل وكان احق
بالامامة واما في زماننا فلا يوجد هذه الفضائل في القاري فكان الاعلم افضل واحق بالامامة
واحوج اليه من القراءة بدلالة النص فيكون تقدير الحديث يوم القوم افضلهم **فان قيل**
فعل هذا تعارض بين العبارة والدلالة فينبغي ان يرجح العبارة على الدلالة لان العبارة ترجح على الدلالة
قلنا ترجح العبارة على الدلالة فيهما اذا تعارضت عبارة النص بدلالة النص الاخر واما اذا تعارضت
عبارة النص مع دلالة ذلك النص فالترجيح للدلالة لان العبارة لما كان للثبوت فلكذلك الدلالة
الا ان الدلالة اقرب الى المعنى والالفاظ خوالب للمعنى فهذا ترجح الدلالة على العبارة كذا فهم من تقرير
شاه فاضل اخوندزاده قال صاحب الدلائل في وجه التطبيق عن اصل الاعتراض انه اراد بلفظ

الأقرب الأعلم مجازاً على خلاف الظاهر في الظاهر أنه أراد الأقرب بمعنى غير الأقرب فلو كان
فجازاً استعارة أحدهما الآخر انتهى كلامه فيكون الحديث مقولاً بما فيكون تقديره يؤم القوم أعلمهم
فإن تساوى وأقرب من غيره قيل إن جعل الحديث على سبيل القلب مجازاً وفي الجواز لا بد من العلاقة
والقرينة الصافية عن الحقيقة إلى المجاز قلنا العلاقة قد ذكرت من قبل بقوله إن الأقرب قد يكون
عالمًا وأما القرينة الصافية فهي عدم المطابقة بين الدليل المدلول فإن قيل لم يجعل المص
المدعى كذلك أي يقدم القارى على العالم قلنا أنه نظر إلى قوله من صلي خلف عالم تقى فكلما وجد
خلف بنى صليم فإن المذكور في هذا الحديث الأعلم وهو اسم لمن يتفقه في الدين سواء كان قارئاً أو لا
فإن قيل لم يجعل قول النبي صلي من صلي خلف العالم مجازاً عن القارى قلنا نظرنا إلى آخر الحديث
وهو لفظ المتقى فإن التقوى في العلم أكثر من القيام بها فإن أراد منه الأقرب يعارض ذلك قوله
آخره تحريره قولهم فعلها بالجملة ابتداء الأسلام الخ هذا جواب سؤال تقديره إذا كانت
أما متهمين مكروهة فكيف فعلت ما يشهد به فأجاب الشارح بقوله من فعل الخ لأن جماعة من
في ابتداء الأسلام كانت طائفة سنة تقف لإمام وسطهم فنبحت سنة ينادون الجواز
قولهم هذا الحديث من المشاهير الخ هذا جواب سؤال تقديره أن الصلوة عبارة عن الذكر
ثبت بالنصوص هو يقتضى الخروج عن العمدية وإن حاذت امرأة فاشتراط المداواة زيادة على الذكر
بخبر الواحد الفاسية فلا يجوز فأجاب الشارح بقوله وهذا الحديث من المشاهير الخ والزيادة على الذكر
بالمشاهير قولهم الخطاب للرجال ونال بهذا هذا جواب عن وجه القياس تقديره لا يلزم من
فساد ما عدم فساد صلواته لأنه هو مخاطب بقوله من آخره من الخ قولهم غير أن الفسق انتشارهم
الخ هذا جواب سؤال مقدر تقديره لما كان فطر الفسق باعثاً ينبغي أن لا يخرج في الفجر والمغرب
العشاء فأجاب بقوله غير أن الفساق قولهم والجناية هذا جواب سؤال تقديره لما كان انتشار
سبب المنع من الخروج فينبغي أن لا يخرج إلى العيدين وليس كذلك فأجاب الشارح بقوله الجناية
حاصله نعم لكن الجناية متسعة يمكن وقوعها في موضع ليس فيه أحد من الفساق قولهم بالجهر عطف على
قولهم جل الخ هذا جواب سؤال تقديره أن قوله طاهر بالرفع عطف على قوله اقتداء فيدخل تحت قوله
وفسد فيكون تقديره وفسد طاهر الخ وهذا المعنى فاسد ظاهر فأجاب الشارح بقوله فقولهم طاهر
بالجهر عطف الخ قيد فيكون تقديره أي لا يجوز الخ قولهم بمعنى تضمن صلواته جواب سؤال
تقديره أن اللازم على الإمام صلوة نفسه لا صلوة المقتدى فكيف يصح قوله والإمام ضامن فأجاب
الشارح بمعنى أنه قولهم إذا قتل المتوضى بالتميم آه وقال محمد لا يصح لأنه من قبيل اقتداء القوم على
الضعيف وهو لا يجوز وعند ما يجوز لأنه طهارة كاملة فإن قيل لما عد ذلك واحداً من
أصله لأن محمد قال في باب الجمعة أنها طهارة كاملة وهذا قال أنه ضروري وهذا لا يهمل أنه

طهارة كاملة وقال في باب الرجعة انه ضروري قلنا ان محمدا اخذ في الموضوعين بالاحتياط
 اما في باب الصلوة لانه لو لم يمكن كاملة في الواقع وجوز اقتداء المتوضي به لم يخرج عن العهدة اما في
 الرجعة فهي بما ياخذ بالاحتياط لانه لو كان كاملة انقطع رجعت به ولا يحل طهرا او اما ما نقد
 اختار جانب الاطلاق في حق الصلوة وما يلحقها وجانب الحقيقة فيما سواه لان الشرع جعل في الصلوة
 طهارة مطلقة وفي غيرها يعمل بحقيقة التلوين وهو ضد طهارة كفاية قوله لا تصرف من غير
 توقف آه جواب سوال تقديره انه يفهم من قول المصنف انه يتوضأ ويبنى ان مكث ساعة مع ان الاستمرار
 ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله لا تصرف آه قوله ان عندنا لا يجوز البناء آه جواب سوال
 تقديره ان السلام لما كان فرضا عندنا ينبغي ان يتوضأ ويبنى فاجاب الشارح بقوله لا ان عندنا
 ان عدم جواز البناء باعتبار ان الحدث ينافي في الصلوة قوله لكن ليس عليه الاعادة آه جواب سوال تقديره
 لما تعدل البناء عندنا ينبغي ان يلزم الاعادة فاجاب الشارح لكن آه قوله انما قيد بقوله في الجمعة
 لان الجمعة بقاء وقت الظاهر شرط حتى يخرج عن الصلوة بخلاف سائر الصلوة فان التحريم اذا
 وقعت لا يشترط بقاء هذا الوقت للخروج عن الصلوة ^{فيها} قوله لم بان كان نسيها فقرها رجل آه
 جواب سوال تقديره ان تعليم السورة عن الغير في هذه الحالة لا يكون صنعا من المصلي فينبغي ان لا
 يفسد الصلوة فاجاب الشارح بان نسيها آه قوله صور والعدن آه جواب سوال تقديره ان
 الشرط في بقاء عدن المعذر وما يضمن عليه وقت فرض الا الحدث التي ابتلى به يوجد في ذلك الوقت معه
 ووضع المسئلة في نزال العدن المعذر وبعد التشهد فيفهم منه اذا وجد الحدث في ذلك الوقت ثم زال
 بعد التشهد يفسد صلوته والامر ليس كذلك لوجود شرط بقاء العدن فكيف قوله وزال العدن المعذر
 فاجاب الشارح بقوله وصورة آه وغرض الشارح بقوله صو اي قصو الصلوة ينقطع العدن بعد التشهد
 مع وجوده في كل وقت كما ترى فلم يجد شرط بقاء العدن فيفسد الصلوة فلا يرد قوله لكن الاول
 للامام جواب سوال تقديره لما كان المسبوق مشتركا في التحريم فهو كالمدرسة فينبغي ان يكون تقديره
 كقديم المدرس فاجاب الشارح بقوله لكن آه قوله غير ان الامام لا يحتاج جواب سوال تقديره
 لما كان قهقهة الامام مفسدة للجزء الذي لا يلاقي من الصلوة فينبغي ان يفسد صلوة الامام ايضا كصلوة
 المسبوق فاجاب الشارح بقوله غير ان الامام آه قوله بخلاف السلام آه جواب سوال تقديره
 ينبغي ان يفسد صلوة المسبوق بسلام الامام وكلامه كما في القهقهة فاجاب الشارح بقوله بخلاف آه
 قوله ثم هذا الحكم اذا لم يقيد آه جواب سوال تقديره ان فساد صلوة المسبوق على أي حال كان سواء كان
 قبل الركعة او لا فاجاب الشارح بقوله ثم هذا الحكم آه قوله لم فتعين الاول جواب سوال تقديره ان التحريم
 لا يتحقق الا بالتعين وهو ههنا لم يوجد فاجاب الشارح وتعين الاول باب ما يفسد الصلوة قوله
 مطلقا آه جواب سوال تقديره ان المصنف ذكر الكلام مطلقا والشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال

وهو الكلام عما ينبغي ان لا يفسد بالكلام ناسيا فاجاب الشر بقوله مطلقا قولم بخلاف السلام
جواب سوال تقديره ان السلام كالسلام في حكم فساد الصلوة فاجاب الشارح بقوله بخلاف السلام
قولم اي السلام عما يفسد الصلوة جواب سوال تقديره ان المقصد ذكر السلام مطلقا والمطلق
يجري على الاطلاق فينبغي ان يفسد الصلوة على اي حال فاجاب الشارح بقوله اي السلام عما يفسد
وانما اخذ حكم الكلام آه جواب سوال تقديره لما كان السلام من الادكار فينبغي ان لا يفسد الصلوة
وان كان عما فاجاب الشر بقوله انما يتحقق آه جواب سوال تقديره اذا كان السلام مركبا من الذكر
والكلام فامى موضع ياخذ حكم الكلام واتى موضع ياخذ حكم الذكر فاجاب الشر بقوله وانما يتحقق
قولم الا انه يكره لانه تشبيه بصنع اهل الكتابه جواب سوال تقديره لما كان فيما ضاقت عينا
الى الاخر فينبغي ان يكون فضلا غير مكروه لاجتماع العبادتين فاجاب الشارح بقوله الا انه يكره الخ
قولم الا انا عرفنا ذلك بالنص آه جواب سوال تقديره لما كان الامر كذلك هو وجود ضد الصوم
ان يفسد الصوم باكله ناسيا فاجاب الشارح بقوله الا انا عرفنا آه قولم بخلاف الصلوة آه جواب
سوال تقديره فينبغي ان لا يفسد الصلوة باكله وشره ناسيا بدلالة النص الذي رد في الصوم بسبب
النسيان في كل واحد منهما فاجاب الشر بقوله بخلاف الصلوة آه فصل في المكروهات قولم لكن
ليس شرعي آه جواب سوال تقديره لما كان المراد بالعبث الفعل الذي فيه غرض فكيف يكون عبثا
فاجاب الشارح بقوله لكن آه قولم هو الصحيح آه فيه احتراز عن تفسير آخر لان الكتب تقعد كذلك و
انما تقعد مثل ما ذكر في الكتاب الا انه ينصب يديه والاولى انه ينصب كتيبه الى صدره غايه
قولم هذا ليس آه جواب سوال تقديره لما كان التبرع من اخلاق الجباة فليم كان جلوس النبي عليه السلام
كذلك في بعض الاوقات فاجاب الشارح بقوله وهذا ليس آه قولم فهذا الحديث آه جواب سوال
تقديره انه قيد احترازي فاجاب الشر الثاني آه قولم تاويل ذلك آه جواب سوال تقديره ان الدليل
مخالف للمدعى لانه عبارة عن عدم الكراهية ويفهم منه الكراهية فاجاب الشارح بقوله تاويل آه
قولم بعضهم يتعلمون الفقه آه المراد به علم الحديث لان الفقه لم يكن في زمان النبي عز وجل قولم
بخلاف ما اذا كان السجود عليها جواب سوال تقديره فينبغي ان لا يكره اذا سجد عليها لانه ايضا تدوس
وتوطأ فاجاب الشارح بقوله بخلافه فصل في استقبال القبلة قولم المراد بالصلوة السجدة
جواب سوال تقديره ان المسجد عبارة عن موضع له امام ومؤذن معين وليس هذا كذلك فاجاب
الشارح بقوله المراد بالصلوة المسجد آه قولم لا يكره اشارة آه جواب سوال تقديره انه لا يكره
ينبغي ان يوجبه فاجاب الشارح بقوله لا يكره اشارة قولم يكفيه آه جواب سوال تقديره لما لا
يوجد ذلك فينبغي ان يكره والامر ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله يكفيه آه يا والوقت والوقت قولم

والزيادة على الشيء **جواب** السؤال التقديره ينبغي ان يكون هذا النوافل زائدة على الفرض فاجاب
 الشارح بقوله الزيادة في قولنا انما اوجبنا في الثانية **جواب** السؤال التقديره لما كان الامر يقتضيه
 التكرار ينبغي ان لا يوجب في الثانية فاجاب الشارح وانما آه قوله وانما حملناه على هذا **جواب** السؤال
 تقديره ما الباعث عليك بتفديد هذه الصورة فاجاب الشارح بقوله انما آه قوله قاعدا حال من الضمير
 المستكن في ان يتفقد **جواب** السؤال التقديره ان النصيب قوله قاعدا لا يتلو كما هو الظاهر فاجاب
 الشارح بقوله حال آه قوله يتفقد فعل والضمير راجع الى المتفقد فهو فاعل قاعدا حال عنه وراكبا ايضا
 كذلك في خبره وسن في رمضان **جواب** السؤال التقديره لا بد لهما من متعلق
 فاجاب الشارح بقوله الجاراه **جواب** السؤال التقديره ذكر آه **جواب** السؤال التقديره
 لم يخص في ذكر قول محمد مع ان الحكم اتفقا في فاجاب الشارح وذكر قول محمد يفيد التخيير بين الاتيين
 والتركيب **جواب** السؤال ان ادرك امامه الى قوله يدرك الركعة فان قيل هذا يخالف لما ذكر في النسخة
 من رواية الادراك انه يكون مدركا هذا مذهبهم مع انه لصاحب المذهبين فلا بد من التوفيق فلما
 نقل عن ابي حنيفة روايتين في رواية يقول بالادراك في الثاني لا يقول قولنا خلا فالزفراء فان قيل
 هذا يخالف لما ذكر في النوادر انه ان ادرك الاما في حالة له حكم القيا فهو قائل على الحكم الذي ذهب اليه
 ابو حنيفة قل ان ما ذكر في النوادر رواية عنه وما ذكره هنا فهو مذهبهم كذا نقل من النسخة
 فان قيل لما كان هو مدركا عنده لم قال بالقضاء عليه لان القول بالقضاء يدل على عدم ادراكه
 قلنا لا يلزم من ادراك ركعة ادراك تلك الركعة فانه ربما يدرك ركعة ولم يكن موديا له كما اذا
 كان امام في الركعة الاولى ثم احدث بعد التحريمة فذهب الى المأفوضا ثم عاد الى مكان الصلوة بعد
 غراخ الامام من تلك الركعة لم يكن موديا بشرح محمد بن زوي ونقول ان معنى قوله لا يصير مدركا لاحكامها
 حقيقة قوله خلا فالزفراء يصير مدركا حكما في الاتيان باركان الصلوة وبادراك الحكم لا يستطرد
 انقضاء فلما قال بالقضاء في قولنا لكن هذا الفعل مكروه آه **جواب** السؤال التقديره لما كان الفعل
 المذكور في قبل الامام متلاشيا فينبغي ان لا يكره فاجاب الشارح بقوله لكن آه حاصله انه متلا
 بالنسبة الى النفس لا الى الكراهية فاجاب سجد السهو وقوله الجار والمجرور **جواب** السؤال التقديره
 ولا بد لهما من متعلق فاجاب الشارح الجاراه قوله تارة يخطئ الخطا يستعمل في الموضع الذي يكون له علم
 بهذه المسئلة لكن يخطئ في وقت الحكم باعتبار النسبة بخي قوله تارة لا يصيب وهو يستعمل في
 الموضع الذي لا يكون له علم في مسئلة ولا يجيئ اي يخطئ لا يصيب اليه على وجهه ادلا بخي قوله
 على هذا آه اي الشيخ تارة يخطئ تارة يصيب بخي قوله ادركنا مشا الحنا آه لان اكثر اشياء تارة
 يخطئ تارة يصيب بخي قوله فظن ان ابا يوسف **جواب** السؤال التقديره فعله هذا لا يوجد الخطا

بين قول مالك والي يوسف لان قول المشايخ تارة يخطئ وتارة لا يصيب قول مالك وعلى هذا امرهما
مشائخنا آه ان اكثر المشايخ تارة يخطئ وتارة يصيب كما فهم من قبل تجدي فاجاب الشارح بقوله
شرح فلم هذا صدق عنه هذا النسبة الى مشائخنا وقول علم مالك ان ابا يوسف قال الى الشيخ تارة
يخطئ وتارة لا يصيب يصدم منه هذا النسبة الى المشايخ تجدي وقول هذا الخلا في الاولوية آه
سوال تقديره ان سجدة السهو لما كان عندنا بعد السلام فلو سجد قبل السلام ينبغي ان ياتر به لتزاد
الواجب وكذا عند الشافعي فاجاب الشارح بقوله هذا الخلا آه وقول الجاوي والجزاه هو سوال
تقديره لا بد لهما من متعلق ولم يوجد فاجاب الشارح بقول الجاوي والجزاه آه وقول بترك الواجب
المراد به غير سكه فلو قعد قدر التشهد وتكلم ناسيا فقد خرج من الصلوة وترك السلام لم يجب
عليه شيء برجه قول هو الصحيح احتراز عن قول بعض اصحابنا ان لها سنة نهية فقول يجب متصل
بقوله سجدتان آه جواب سوال تقديره ان قول ان تكر صمعه وتقيض ما يصل به وهو لا يصلح
منها فاجاب الشارح بقوله متصل بقوله يجب آه قول برفعه متعلق بقوله بطل فرضه آه
سوال تقديره ان البأجاء ورفع مجرور لا بد لهما من متعلق فاجاب الشارح بقوله متعلق بقوله
بطل فرضه آه قول بخلاف المسافر آه جواب سوال تقديره ان المسافر اذا صلى الظهر وسجد لسهو ثم
نوى الاقامة قبل السلام ينبغي ان يكون له البناء فاجاب الشارح بقوله بخلاف آه قول مفتقر الى
عمل الجوارح آه حاصل الجواب النية على نوعين نية في الاعتقادات ونية في العمل اما الاولى فهو
ان تغير المشروع للاعتقادي وهو لا يكون لغوا والثاني هو ان تغير المشروع العمل وهو لغو وهذا
مع الفارق والقياس مع الفارق قياس بالمل قول بخلاف اذا سلم آه جواب سوال تقديره لما كان
الامر كذلك ينبغي ان يتمها الواسع على ظن انه من اهل الجمعة فاجاب الشارح بقوله بخلاف الج
بالمرضى قول عطف على قوله آه جواب سوال تقديره ان النص في قوله مؤملا لا يخلو
كما هو الظاهر فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله آه قول ان يصلي فعل والضمير المستتر ارجع الى
المرضى هو فاعله ومؤنسا مفعول به قول الرواية يرفع جواب سوال تقديره ان قوله ولا يرفع
يكون على صيغة المعلوم والضمير ارجع الى المرضى مؤملا لا يقدر على النجوى كيف يقدر على شيء الى جهته
فاجاب الشارح بقوله الرواية يرفع آه قول الرواية بضم الفاء جواب سوال تقديره مرانفا قول
لكن هذا الخلا في الاولوية آه جواب سوال تقديره لما كان المأمور به عند الاستلقاء بالنص ينبغي ان
لا يجوز صلواته على جنبه ولما كان المأمور به عند الجنب بالنص لا يجوز بالاستلقاء فاجاب الشارح بقوله
لكن الخلا في آه قول هو الصحيح احتراز عن قول من يقول ان الصحيح انه يسقط عنه الصلوة اذا كان الج
اكثر من يوم وليلة وهو اختيار فخر الاسلام قول بالاستلقاء آه فان قيل هذا خلاف عماد كره
صاحب الالباس لو قعد في نفل من غير ان يذكره في الصحيح عند بيحيفة فلان اعطاء الالباس
على الخيم وعبارة المستخلص على الاصح كان هذا يشك على قولهما لانها قائلان بعدم الجوارح

بالكراهية قلنا قوله لا يجوز يستلزم الكراهية فاستقام وصفه وهذا وفق كفايته لو
 أكثره قوله ان مذهب محمد بنهما مشكل بمنه في مدة سقوط الترتيب عن الفوائت فاعتبر له
 دخول وقت الساس مع ان الفرض في الموضعين هو الدخول في حد التكرار وكذا يشك في
 فاهما اعتبارا ثم بمضى اوقات الصلوة الستة وهمنا قائلان بدخول وقت الساس الجواب
 عن قول محمد انه قال في سقوط الترتيب بدخول وقت الساس انه وصف في سقوطه علة
 ضعيفة وهو خروج وقت الخامس ودخول الساس اما في صورة الاغما ففيه سقوط الوقت وهو
 الترتيب مع الاصل هو القضاء فلا بد له من علة قوية وهو يتحقق بخروج الساس ودخول الساس
 والجواب عن طرفهما ان في سقوط الترتيب سقوط عن مكلف فلا بد له من علة قوية وهو
 يتحقق بدخول وقت السابع وخروج الساس اما في الاغما وان كان فيه سقوط الوصف والاصل
 لكن عن غير مكلف فيكفي علة ضعيفة وهو يتحقق بخروج وقت الخامس ودخول وقت الساس
باب سجود التلاوة قوله بخلاف الجنب الحائض جواب سوال تقديره ان منع الجنب والحائض
 من القراءة ايضا بالنص فينبغي ان لا يوجب سجدة التلاوة عليهما اذا قرأها والامر ليس كذلك فاجاب
 الشارح بقوله بخلاف الجنب والحائض آه وحاصل الجواب المقيد يقتضي عنه القراءة بالنص هو لا
 يقتضي بقاء المشروعية والجنب الحائض لهما عن القراءة وهو يقتضي بقاء المشروعية قوله فانما
 قلنا محلا آه **جواب سوال** تقديره لم قال محلا ولم يقل التي وجب الصلوة فاجاب الشارح بقوله
 وانما قلنا آه قوله لا ان ذكره لا يضاح آه **جواب سوال** تقديره ان هذا الحكم يفهم من السابق
 فاما الفائدة في ذكره ههنا فاجاب الشارح بقوله لا انه آه **قوله** لم اقرأها فسجد لها ثم قرأها في ذلك المجلس
 وان قيل هذا يؤول الى سبق الحكم على السبب قلنا بناء السجدة على التداخل فحق سبب الثانية
 بتلاوة اولها فاما قراءة السجدة ولو بحق الثانية وهو الصلوة بتلاوة اول الحق القوي بالضعيف فيؤيد
 القوي في ضمن الضعيف وهو لا يجوز **قوله** لم لكن المستحب ان يقرأ آية او آيتين آه **جواب سوال** تقديره
 لما كان في قراءة آية السجدة مبادرة الى السجود فينبغي ان لا يقرأ غيرها على وجه الاستحباب ايضا فاجاب
 الشارح بقوله لكن آه **باب المسافر قوله** لم حال كونه مريدا آه وفيه اشارة الى ان النصب على الحالة فيكون
 حالا من الفاعل **قوله** لا اثر في مثله كالتجاء **جواب سوال** تقديره ان هذا قول صحابي وهو ليس
 بحجة فاجاب الشارح بقوله لا اثر آه **قوله** لم غاية لقوله قصدا آه **جواب سوال** تقديره ان قوله حق
 للغاية وهو يقتضي المغتافا هو فاجاب الشارح بقوله غاية لقوله قصدا آه **قوله** لم فكان الايتان به
 اولى آه وانما قال اولى مع ان القراءة فرض عليه لما ذكرنا ولا من قراءة المقيمين بعد فراغ امام لا المسافر
 لا بالنظر الى نفسه لان القراءة في المسئلة الاولى بين الحرام والندب في الثانية بين الفرض والباحترام فكان
 القراءة اولى وان كان بنفسها واجبة **قوله** لم كما ارتحلوا من اقصى جبال صلبا رقيق جبل صلبا رقيق من

قولها الى اخره ودارسيا الى المراسه او اسفل الى تحته **باب الجمعة** قولهم من الاجتماع آه
جواب هو الين تقدير الاول ان الجمعة اسم والمص في بيان الافعال ونالاسما وتقدير الثاني
 ان الجمعة تكون مصدر الاسم مصدر وهو لا يكون مشتقا فكذا هذا فاجاب الشارح من
 الاجتماع وهو فعل وهو مشتق منه قولهم كالفرقة من الافتراق آه **جواب** سؤال تقديره
 لما كان الجمعة اسم مصدر مشتق من الاجتماع فلا بد من امثال فاجاب الشارح بقوله كالفرقة
 آه قولهم من باب اضافة الشيء الى سبب آه والمراد بالشيء اليوم وبالسبب الجمعة فان قيل
 ان اليوم عبارة عن الوقت وهو يكون سببا للغير فكيف يكون الجمعة سببا له قلنا ان اليوم اسم
 جنس يطلق على كل يوم واختص يوم الجمعة بسبب اضافته الى الجمعة والاضافة دليل السببية
 ولا ينسب ان يجعل اليوم سببا للجمعة لان كل يوم جمعة كافي او نقول المراد من السبب المسبب
 بحازا فتقديره من باب اضافة السبب الى المسبب هو صلوة الجمعة **قولهم** في مقامي آه وهو المذنب
 قولهم يوم هذا آه وهو يوم الجمعة قوله وفي شهرى هذا وهو رمضان قوله في سنى هذا والمراد
 به اثني عشر سنة بعد هجرة النبي صلعم من مكة الى المدينة **قولهم** وكونها شرط لانعقاد الجمعة
جواب سؤال تقديره ان الخطبة لما كانت شرطا فلا بد من دوامها كالوقت فاجاب الشارح
 بقوله وكونها آه قولهم لا الجمعة باداء **جواب** سؤال تقديره لما كان فرض الوقت الظاهر فينبغي
 ان يجد الثواب باداء الظهر فاجاب الشارح بقوله لا انه آه **قولهم** السعة من خصائص الجمعة آه
جواب سؤال تقديره ان السعة في كل الصلوة واجبة فلم خص الجمعة بالذكر فاجاب الشارح بقوله السعة
 في العبدين قولهم من عاد يعود آه وفيه انه من الاجوف الواوى لا البائى **قولهم** الجار والمجرور
 متعلق بتجب آه **جواب** سؤال الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق فما هو فاجاب الشارح بقوله الجار والمجرور
 قولهم غير منصوب على الحال من الضمير آه **جواب** سؤال تقديره ان النصيب قوله غير لا يخلو كما هو
 مما سبق فاجاب الشارح بقوله غير منصوب على الحال آه **قولهم** حمر منصوب على التمييز اي من جملة الجهر آه
 لان التمييز يقتضيه اسم التام وهو موجود ههنا وهو قوله غير مكبر وجملة تميز عنه **قولهم** انما احدث آه **جواب**
 سؤال تقديره لما لم يكن غير الخطبة من شرائط صلوة العيد فلم احدثها بنوامية قبل الصلوة فاجاب
 الشارح وانما احدث آه **قولهم** لا ان تركنا بالحديث آه **جواب** سؤال تقديره لما كان الامر كذلك
 ينبغي ان لا يقض اذا فات بعد ركعة الجمعة فاجاب الشارح الا ان تركنا آه **قولهم** بشرط الجار والمجرور آه
جواب سؤال كما هو الظاهر من متعلق الجار والمجرور فاجاب الشارح بقوله متعلق بسا **قولهم**
 بثوته على هذه الكيفية آه **جواب** سؤال تقديره لما كان تكبيرات التشرق واجبة فلم اطلق عليه لفظ
 السنة فاجاب الشارح لكن بثوته آه باد الكسوف **قولهم** يصلي فعل وركعتين منصوب على المفعول به
جواب سؤال تقديره ان يومه ان يصلي فعل وركعتين فاعل هو لا يصح لان الفاعل لا يصدر عنه

الفعل الركعتين ليس كذلك فأجاب الشارح بقوله يصل فعل ركعتين منصوب على أنه مفعول به
فإن قيل لا نسلم أن الركعتين منصوب لان علامته الفتحة وهو مفعول ههنا قلنا هذا في المفرد
أما في التثنية والجمع فعلامته الياء قوله الجاء والمجرور متعلق بقوله يصل آه جواب سؤال التقدير
أن الكاف لجا والنافلة مجرورة ولا باب لهما من متعلق فما هو فأجاب الشارح بقوله الجاء آه قوله واما
الجمعة فاعله آه فإن قيل تقيام الفاعل على المفعول واجب وههنا ليس كذلك قلنا هذا فيما لم
يرفع الفاعل والمفعول بالأعراب اللفظي واما إذا اعراب اللفظي فلا يوجب التقديم بأد الجنازة
قوله حول السريرة جواب سؤال تقديره أن تطيب التخت يزول بصبيلاء عليه فما الفاعل
في تحميمها فأجاب الشارح بقوله حول آه قوله كفته مبتدأ وازار خبزه جواب سؤال
تقديره أنه يؤهم أن الكفن مبتدأ وسنته خبره وهو لا يصح لان الخبر ما يتم به الحكم وتام الحكم
يحصل بقوله ازار وقبيل لا بقوله سنته فأجاب بقوله وكفته آه قوله وسنة منصوب على التبر
لان نسبة الكفن الى مهمم تميز وسنة تميز فيكون تقديره كفن الميت من جهة السنة ثلاثة اثواب
قوله عطف على قوله وكفاية آه والغرض منه ان كفاية منصوب على التميز عطف على السنة قوله
يروي على بناء الفاعل آه ليس المراد منه الا التحقيق في الصيغة لان من موصو واستعمل فعل ما من مفعول
والضمير المستتر يرجع الى من هو فاعله والموصول مع الصلة في محل الرفع مبتدأ وقوله يصل عليه
خبره قوله الاستثناء من نفى مقدم آه جواب سؤال تقديره ان كلمة الا الاستثناء وهو
يقتضي سبق المستثنى منه وهو غير موجود ههنا فأجاب الشارح بقوله استثناء من نفى مقدم
قوله هو ان يوضع الجنازة على يمين القبر ويجعل رجل الميت الى القبلة طولاً ثم ياخذ رجله و
تدخل القبر ويذهب حتى يصير رجلاه الى موضعها ثم يدخل راسه في القبر قيل هذه العبارة
مخالفة لما قاله صاحب شرح الالياس في صورة الدخول هو ان يضع راسه عند موضع رجله
ثم يسلم من جانب الراس فيفهم من كلام المستخلص ان يبدأ بادخال رجلاه ومن كلام فاضل الاليا
ان يبدأ بادخال راسه فثبت بين كلاميهما تدافع قلنا كلام صاحب المستخلص محمول على الشق
وكلام الفاضل الالياس محمول على الحمد قوله وفيه نظراً قلنا لا نسلم ان اثر الناموجود في المأبل في
الاجرو هو الجفوة وفي النفس باعتبار انه تشبيه بالعمان او لقول بان الماء المغلي بالسدا والحر
خارج عن هذا التعليل لان فيه ضرورة لانه لا يحصل التنظيف الا به ولا ضرورة في الخشب والاجر
فكان التفاول ان لا يوضع في القبر باب الشهيد قوله فيل بمعنى مفعول آه جواب سؤال تقديره
انه فعل هو وقد يكون بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول وههنا بمعنى الفاعل فيكون الشهيد بمعنى التنا
وهو لم يحضر للغير فلا يصح معناه فلجواب الشارح بقوله بمعنى المفعول آه قوله واهل البغى كاهل الحر
جواب سؤال تقديره ان اهل البغى مسلمون فكيف يكون قتيلهم شهيداً فأجاب الشارح و

وأهل البغداد قولهم وإن كان قبل انقطاع فيه روايتان عن أبي حنيفة في رواية لا يغسل إلا زالة الغسل
 ما وجب به قبل الانقطاع فكذا بعده وفي رواية وهو الأصح يغسل لأن الانقطاع حصل بالنية
 والدم السائل يوجب الغسل عند الانقطاع عن أبي حنيفة **باب الزكاة قولهم سميت آه جوابه** ال
 تقديره لا بد من المناسبة بين اللفظ والمعنى فما المناسبة بين الزكاة والنماء فأجاب الشارح بقوله
 سميت آه قولهم ففي الزكاة أيضاً معنى **جوابه** سؤال تقديره لا بد من المناسبة بين اللفظ
 والمعنى ولم يوجد لأن الزكاة عبارة عن أداء أجزاء النصاب العظيم بعبارة عن إزالة الدين فأجاب
 الشارح بقوله ففي الزكاة **باب صلة السوائم قولهم السوائم والسائمة آه جوابه** سؤال
 تقديره لم قال السوائم ولم يقل السائمة فأجاب الشارح السائمة آه قولهم لأنه لا يجوز إذا
 ابن مخاض آه ذكر في الكافي يؤخذ في زكاة الغنم والبقر الذكور والانات لتقاربها في القيمة
 لأن فيه زيادة نقصان في حق الفقراء بخبري قولهم ثم تستأنف لفريضة أبدأ وأما قيد هذا الخبر
 عن الاستيناف الأول وهو الاستيناف بعد المائة والعشرين فإن في ذلك الاستيناف ليس إيجاب بنت
 ولا أربع حقائق لعدم وجود نصابها لأنه لما زاد خمسة وعشرين على المائة والعشرين صار كل النفا
 مائة وخمسة وأربعين وهو نصاب بنت مخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمساً وأربعين
 وجب ثلاث حقائق كقوله **باب زكاة الخيل قولهم** قيل صورة المسئلة آه **جوابه** سؤال تقديره
 أن الزكاة واجبة في الحملان والفصلان إذا كان معهما كبار ووجودهما بدين الكبار فيمتصوفاً فأجاب
 الشارح بقوله قائله قولهم قيل صورتهما إذا كان له آه **جوابه** سؤال تقديره يرد على أبي حنيفة
 أنه إذا حال الحول على الفصلان والحملان ينعقد به الحول فلم قال لا ينعقد فأجاب الشارح بقوله
 وقيل صورتهما آه قولهم هذا من مناقب أبي حنيفة حيث قال في المسئلة ثلاثة أقوال فلم يضع شيئاً من
 أقواله وذكر الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال دخلت على أبي حنيفة فقلت ما تقول في من ملك
 حملاً فقال أبي حنيفة فيه شاة سنة فقلت ربما ياتي قيمة الشاة على أكثرها أو جميعها فتأمل ساء
 ثم قال لا ولكن يؤخذ واحدة منها فقلت لو يؤخذ الحمل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال لا يجب فيها
 شيء فأخذ بقوله الأول زفر وما لك ويقول الثاني أبو يوسف والشافعي ويقول الثالث أخذ محمد
 هذا من مناقب أبي حنيفة حيث كلم في المسئلة ثلاثة أقوال فلم يضع شيئاً منها **آه** وقال محمد بن شعاع
 لو قال قولاً رابعاً أخذت به ومن المشايخ من رد هذا وقال مثل هذا من الصبيان محال فما ظنك
 بأبي حنيفة وقال بعضهم لا معنى لرده فانه مشهور مستفيض لكن يجب أن يوجه إلى ما يليق بحال أبي حنيفة
 فيقال أنه امتحن أبا يوسف بهذا الطريق المناظرة فلما عرف أنه هكذا قال الله قال قولاً عليه كفاً
قولهم قال محمد ونزق الزكاة في الأضارب والعفواة **فان قيل** إن محمد لا يقول وجوب الزكاة في
 العفوة في البقر وهذا مخالف لما ذكر في باب الخيل تجب الزكاة في العفوة وهو قولهم نصف قيمة الشاة وكذا الغنم

في سائر الاموال اجيب بان عدم وجوب الزكاة في عفو البقر ثبت بالنص هو قوله لم يعاد
 لا تاخذ من اوقاص البقر شي لا في سائر العفو فليذا وجب الزكاة في سائر العفو **قوله** الماله
 بعد الوجوب آه وهذه المسئلة على اربعة اوجه الاول اذا وجب ثم هلك فعله وفيه وجوب
 بالاتفاق والثاني اذا وجب وهلك بعد طلب الساعي ففيه ضمان بالاجماع والثالث اذا
 هلك قبل الوجوب فيه لا يضمن بالاتفاق والرابع اذا هلك بعد الوجوب بدون فعله لا يضمن
 عندنا وعند الشافعي واخذ يضمن لان الواجب جزء من النصاب فلما لم يؤدي حتى ذهب المال سقطت الزكاة
 لفوات محله **قوله** بعد تمكنه صامغوت الحق عن محل فيضمن لمن لم يصل حتى ذهب الوقت **قوله**
قوله بعد تمكنه الخ والتمكن التمكن منه في الاموال الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الاموال
 الظاهرة بالظفر بالسعي في احد القولين **قوله** لان الواجب في الذمة بمصولة توسع على الراء من تقدير
 عليه لا يخلص عنه الا بالاداء كما في صدقة الفطر والحج والديون وهذا بناء على ان الزكاة عند
 تجب في الذمة وعندنا في العين **قوله** منع بعد الطلب الخ وهذا لان الزكاة حق الله تعالى وطلبها
 بالخطاب اذا تمكن من الاداء ولم يؤدي كان المهلاك بعد طلب صاحب الحق كالاستهلاك **قوله** في ابتداء
 الوجوب الخ والمراد من ابتداء الوجوب وقت تمام النصاب في ابتداء الحول وقد قلنا ان القدرة الممكنة لا يشترط **قوله**
 لبقاء الواجب لا شك ان اشتراط الغناء في الزكاة باعتبار القدرة المسيرة وهو ما يحصل به التيسر في الاداء
 ومجرد ملك النصاب لا يحصل به التيسر بل يثبت به الامكان **قوله** كان من القدرة الممكنة الخ
 اقول القدرة على نوعين الاول قدرة ممكنة والثاني قدرة ميسرة واشترط القدرة الممكنة في ابتداء
 الحول ان كان لاداء الواجب بعد السبب لتعذر الاداء قبل حولان الحولان ونفس وجود القدرة الميسرة شرط
 في البقاء فحصل بنفس حولان الحول لا يشترط دوام قدرة الممكنة بقاء الواجب وان بقي كل النصاب بعد الحول
 واجب الزكاة كاملا لوجود الشرطين الاول قدرة الممكنة والثاني الميسرة وان هلك نصف النصاب اعتبر
 قدرة الممكنة في البقاء كما شرط في الابتداء واجب الزكاة نصاب نصف باعتبار وجود قدرة الممكنة وان
 فات قدرة الميسرة وان كل نصاب سقطت الزكاة باعتبار فوات الشرطين رعاية لصاحب المال فتح القدر
قوله قيل قد ثبت ان الزكاة وجب بالقدرة الميسرة باشتراط النصاب ما وجب بصفة لا يبقى يد ولها وقد
 زال التيسر لفوات بعض النصاب اجيب بان التيسر فيها لم يكن من حيث اشتراط صفة النما ليكون **قوله**
 جزءا من المال النامي لئلا ينتقص اصل النصاب في الابتداء ليكون المكلف به اهلا لا غنيا فانه لا يتحقق
 الا من غنى والشرع قدر الغنى بالنصاب كما قرر في اصول الفقه وانما يسقط عند الهلاك لفوات النما الذي
 يتعلق به التيسر واذا هلك البعض تيسر ببقاء النما في ذلك القدر فيبقى بقسطه اى في قدر لم يهلك
قوله فلذلك يبقى الواجب بقدر ما بقي من نصاب ثبتت الزكاة في بعض نصاب بعد حولان الحول **قوله**
 النما التقديرى وان لم يثبت حقيقة لان المتخير في عدم النما في النصاب بمحض الحول اجاب **قوله** المالك
قوله قيل يضمن آه لان الساعي تعين للاخذ فلزم الاداء عند طلبه فصام متعديا بالمنع من الاداء

كما لو دعي إذا منع الوديعة فإنه يضمن بالهلاك فإنه يصير غاصبا فكذا هذا كفاية قوله لا يضمن الخ
 لا لعدم التعدية بفعله هذا قولهم وذلك مثل قيام المال بصفة النماء فإن النماء على نوعين
 أحدهما حقيقة وهو ما يحصل بالأسباب كالسوائم والتجارة والآخر بالحوادث فإذا حال الحول على نصيب
 ثبت له النماء التقدير لم يحصل قيام المال بصفة النماء **باب زكوة الأموال** فقوله إنما أطلق اسم المال
 عليها أنه يجوز أن يطلق على تقديره أن المال كما يطلق عليها فكذا لك يطلق على السوائم فما وجه
 تخصيص المال بهما **فأجاب الشارح** بقوله إنما أطلق آه قوله واشترط النصيب **سؤال**
 تقديره لما كانت الزكوة واجبا لشكر النعمة المالية ينبغي أن يجزئ كل مال سواء بلغ النصيب أو لا **فأجاب**
 الشارح بقوله واشترط آه قوله بخلاف السوائم **سؤال** تقديره لما كان اشتراط
 النصيب في الابتداء لتحقيق الغناء لما شرط في العوائم في الانتهاء **فأجاب الشارح** بقوله بخلاف آه
 هذا مخالف عما ذكر في لقد ذكرناه أطلق الورق على النقش هي هنا على الذهب والفضة وأيضا
 يشكل أن الورق لا يتخلو أما أن يراد به الذهب والفضة أو أحدهما أو كلاهما لا يصح فعلى الأول لا
 يطابق الضمير في قوله لا عكسه لأن الضمير واحد والمرجع إليه تشبیه وعلى الثاني لا يطابق الشرح
 مع الشرح لأن فيه تفسيرين والمراد الماتن أحدهما **الحبيب** عن الأول لكلاهما اصطلاح
 على حد واحد واصطلاح أحدهما ليس بحجة على الآخر وعن الثاني المراد بالورق الفضة وحده ولا مخالفة
 بين الشرح والمشرح لأن قوله على الثاني المراد بالذهب جملة معترضة ذكر لتوضيح الحكم **بنتائج**
 عطف على قوله تجب الخ والمراد من قوله تجب أي مدخول تجب هو قوله في مائة درهم فيكون تقديره تجب
 أي تجب أيضا في عروض التجارة الخ ولا يكون المراد لفظه لأن ما قبله لا يكون لفظا حتى يدخل تحت حكمه
قوله نقصان النصيب الخ والمراد بالنقصان نقصان في الذات فإن النقصان في الوصف يجعل السائمة
 علوفة يسقطها اتفاقا لأن قواف الوصف وارد على كل النصاب فكان كمال النصيب قواف المحلية
 لقواف الوصف **جوابي** وفي لفظ نقصان إشارة إلى أنه لا بد من بقاء شيء من النصاب حتى لو هلك
 كله في أثناء الحول لا تجب الخ تم في آخر الحول **باب العاشر** قوله وما في بيته في النصيب عطف على
 قوله لا الخنزير **سؤال** تقديره وما في بيته مركب من ما وفي وبيت والمركب لا يجري
 النصيب فيه فلا يصح العطف **فأجاب الشارح** وما في بيته في محل آه والنصيب المحل لا يجري في
 المركب الخ فيكون تقديره لا يصح الخنزير وقوله لا نافية ويعشرفعل والضمير مرجع إلى العاشر فاعله
 وقوله الخنزير مفعوله فيكون منصوبا وقوله عشر الخ الذي يرد عليه أن أخذ العشر منه غير مشروع بل من المرفى
 والبحث فيه **وأجيب** بجوابين أحدهما أنه يجوز أن يراد بالعشر نصف العشر والثاني يجوز أن المراد بالذي
 المحرقي كما يراد بالحري الذي لا اتحادهما في الملة إذا كفر ملة واحدة **قوله** يثنى أن عشر الخ **سؤال** آه فإن
 هذا تناقض لما مر لأنه قد صرح فيما بعد بعدم الأخذ ثانيا وهو هنا قد صرح بالأخذ ثانيا وهذا تناقض

لا تناقضا قلنا لا تناقض لان وضع المسئلة في الاول فيما اذا اخذ البغاة دار الاسلام واخذوا من
 تاجرنا فلا يؤخذ ثانيا لان التقصير جاء من قبل الامام لانه لم يسمهم واما وضع المسئلة ههنا فيما
 اذا دخل تاجرنا دار البغي فاخذ البغي يؤخذ ثانيا لان التقصير جاء من قبله بادخاله دار البغي باب
 الركاز **قولهم** خمس بنهم الحما وكسر الميم الخ فيه اشارة الى ان قوله معدن مفعول ما لم يسم فاعله لقوله خمس
قولهم ثم الفرق بين المعدن والكنز والركاز الخ واعترض عليه لما تعرضوا ولا الى بيان التعريف مع ان موضوع
 علم الفقه بيان الاحكام اولادون التعريف قلنا لان الحكم لا يعلم ههنا الا بالتعريف فلهذا بين التعريف ولا
قولهم يروى بالجراي لا بخمس معدن الخ فيه اشارة الى ان قوله داره وارضه مضاف اليه لقوله معدن فيكون
 تقديره اي لا بخمس معدن داره وارضه **قولهم** عطف على قوله خمس معدن الخ وفي هذا العطف اشارة
 الى انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله خمس **قولهم** عطف على قوله خمس الى قوله ومعدن الركاز فيه موجود الخ بجواب
 سؤال انهم قال عليه السلام وفي الركوز الخمس وهذا ليس بركاز فاجاب الشارح بقوله ومعدن الركاز الخ بجواب
 المستظهر قوله اي يجب لشري في غسل ارض العشر الخ **جواب** السؤال تقديره ان في قوله بارو غسل عجرور
 والجار والمجرور لا بد لهما من المتعلق فما المتعلق ههنا فاجاب الشارح بقوله اي يجب لعشر الخ **قولهم** استثناء
 من قوله يجب الخ **جواب** السؤال تقديره ان كلمة الاستثناء وهو يقتضيه سبق المستثنى منه وهو
 يوجد ههنا فاجاب الشارح بقوله استثناء من قوله يجب هو معدن وفي العبارة السابقة اي يجب
 العشر في غسل الخ الا الخطب **قولهم** بخلاف النبذ الخ **جواب** السؤال تقديره ينبغي ان يجب العشر في
 اغصان التين والسعف لانه يقصد بهما اشتغال الارض اي **جواب** الشارح بقوله بخلاف الخ **قولهم** لا
 ان عند محمد اي الخ **هذا جواب** السؤال تقديره ان ابا يوسف محمد يقولان بوجوب العشر ولا في الزنا
 بزيادة الواضعين وليس كذلك فاجاب الشارح بقوله لا ان عند محمد **قولهم** من انزال الارض اي منافعها
 ويربعها الخ لان بعض العرب سمي حاصل الارض بالانزال وبعض العرب سمي حاصل الارض بربعها فلذلك ذكر
 الشارح هذا اللغتان للمعرفة **كافي** باب **المصرف** **قولهم** قد سقط منهم المؤلفات قلوبهم باجماع
 الصحابة في زمان ابي بكر وعمر الخ لان الحكم ينتهي بانتهاء سببه وسبب الاعطالهم لضعف
 الاسلام في زمان النبي ثم فلما اعز الله تعالى الاسلام فقد تم ذلك السبب فسقط الحكم **فان قيل**
 كيف لا يسقط الاخفاء في صلوة المخافة والرملة في الطواف مع انتهاء العلة لها قلنا العلة
 الاول مخصوصة بما منفعه لاحد غير هؤلاء كوصول حق مؤلفه القلوب للفقراء والثاني بما ليس له
 منفعة لغيره كالجهر والاخفاء في الصلوة والرملة في الطواف **فان قيل** منهم مؤلفات قلوبهم ثبت
 بالنص القطعي في اي جده سقط قطعا قلنا سقط باجماع الصحابة في زمان ابي بكر وعمر والعلة
 التي ذكرنا وفيه نظر وهو ان الاجماع لا يصح ناسخا للكتاب والسنة على الصحيح **اجيب** بان نخص صدقة
 مؤلفه قلوبهم لم يثبت بالاجماع بل ثبت بالنص الذي رد فيه وهو قوله عليه السلام يدفع صدقة
 مؤلفه قلوبهم في حال حياتي ولا تدفع بعد مماتي فمحظ الحد عثمان وغيره من الصحابة فلما مات النبي صلى

قرأ عمر هذا الحديث في وجه جمع الصحابة فاتفقوا على عدم دفعه إلى مؤلفه قلوبهم لكنهم اتفقوا بنقل
الاجماع فيظن انه الناسخ وليس كذلك بل هو دليل على وجود الناسخ لانه ناسخ حقيقة وفيه نظر لانه انما
يسمى قديم ان كان هذا النص قطعيا وهذا النص ليس بقطعي لانه حينئذ نقل عمر دون غيره
فيكون خبرا واحدا والخبر الواحد دليل ظني اجيب بان الدليل الظني اذا تأيد بالاجماع صا قايما
بأصالة الفطر **قوله** عن مسكنه آه قال في النهاية حتى لو كان له داران دار يسكنها واخرى
لا يسكنها ولا يوجرها يعتبر قيمتها في الغنا حتى لو كانتا قيمتها ما تفي بهم وجب عليه صدقة الفطر
قوله الجار والمجرور متعلق بقوله يجب الخ **هذا جواب سؤال** تقديره ان قوله عن نفسه عن جاري
ونفسه مجرور فلا بد لهما من متعلق فما المتعلق هما **فاجاب** الشارح بقوله الجار والمجرور الخ **قوله**
من صبح يوم الفطر الخ من قبيل اطلاق اسم الكل وإرادة البعض لان مضمحل كل يوم الفطر ليس بشرط **قوله**
نصف صاع بالرفع على انه فاعل يجب الخ **جواب سؤال** تقديره ان قوله نصف صاع مرفوع والرفع يقتضي الفعل
وهو لم يوجد **فاجاب** الشارح بقوله نصف صاع الخ **قوله** ثم هذا الصاع ثمانية ارطال بالعراق آه يعني لا
فرق بين صاع العراقي وبين صاع الحجازي على من ذهب ابي حنيفة من حيث الوزن لان الصاع الحجازي
وان قل من حيث الرطل لكن يستوي من حيث الوزن **قوله** وعند ابي يوسف الشافعي الصاع الحجازي اقل من
الصاع العراقي وقالوا لا مساواة في الوزن بين الصاع الحجازي بين الصاع العراقي كما قال ابو حنيفة بالمساواة
بين الصاع العراقي والحجازي **قوله** هو اصغر من الهاشمي لان الصاع الهاشمي ثلثون رطلا وكان
العرب يستعملون الهاشمي والنبطي واصحابه استعملوا العراقي وقال صاعنا اصغر الصاعين **قوله** او معنى
الحديث صاع هذه الامة اصغر من صاعان الامم الماضية **قوله** قيل هذا الخلا بينهم في الحقيقة وهو ظاهر
وقيل هذا الخلاف بينهم في اللفظ لان العراقي ثمانية ارطال وكل رطل عشرين استار اربعة ونصف مثقال
فيكون الكل ثمانية وعشرين استارا والصاع الحجازي خمسة ارطال وثلاث رطل كل رطل منه ثلاثين استارا
والاستار قد ذكر فيكون ثمانية وعشرين استارا فلا تفاوت بينهما **قوله** صبح يوم الفطر منصوب المحل على انه
ظرف لقوله يجب هذا **جواب سؤال** تقديره ان قوله صبح ظرف الظرف اذا كان بغير حرف فيكون منصوبا كما
في قوله انت طالق خذوا الصبح مرفوع **فاجاب** الشارح بقوله صبح يوم الفطر منصوب المحل الخ **قوله** لكن يتقارن
جواب سؤال تقديره لما لم يسقط الاصلية ينبغي ان لا يسقط الاصلية بعينها بعد الايام لا غيرها وليس
كذلك **فاجاب** الشارح بقوله ولكن آه **كتاب الصوم** **قوله** الجار والمجرور في نيته متعلق بقوله صبح الخ
جواب سؤال تقديره ان قوله بنية الجارونية مجرور ولا بد لهما من متعلق فما المتعلق هما **فاجاب**
الشارح بقوله الجار والمجرور في النية متعلق الخ **قوله** صبح يوم الصوم والنفذ المعين بنية النفل بنية فاجاب
آخر الخ وبنية واجب آخر مستقيم في صوم رمضان واما في النذر المعين فلا يستقيم لانه يقع عما نذر في
الواجب الاخر اذا كانت النية من الليل كذا يعني صبح هذا المعين بنية واجب آخر اذا لم يصر من الليل كذا يعني
الليل في واجب آخر لم يصح واجب آخر بقى هذا المعين وما ذكر في العبارة اللاحقة اذا نذر في ذلك اليوم
آخر يقع عنه سواء كان مقيما او مسافرا فهذه العبارة محمولة على طائفتين من النذر **قوله** الجار والمجرور
متعلق بقوله صبح الخ **جواب سؤال** تقديره ان قوله بنية الجار والمجرور في نيته متعلق بقوله صبح الخ

فما المتعلق ههنا في اجاب الشارح بقوله الجار والمجرور الخ **قول** اما اذا نوى في مكان النذر المعين
واجب اخذ يقع عنه الخ **فان قيل** ما الفرق بين رمضان والنذر المعين مع تعلق كل واحد منهما بزمان
معين حتى جاز الاول بنية واجب اخذ دون الثاني قلنا الاول متعين بتعين الشارح فيقتضي ان لا يجوز
فيه غير من الصيامات بخلاف الثاني فان تعيينه من طرف الناذر فيجوز فيه غير اظهار الكمال الرتبة و
قصور الميودية كفاية **قول** لم يخلو في صوم يوم العيد **جواب** **سؤال** تقديره لما كان النهي هو التقدم على
رمضان فجاز ان يصوم تطوعا في يوم العيد **فاجاب الشارح** بقوله بخلاف صوم العيد **قول** عن صورة
النهي الخ **فان قيل** ما الفرق على مذهب ابي حنيفة ان في واجب آخر يلزم صورة النهي لا يلزم صورة النهي في
التطوع قلنا ان واجبا اخرى في قوة الفرضي فلما ثبت صورة النهي فيكون منهيما اما التطوع فبعد عن
قوة الواجب فلما لا يثبت في التطوع صورة النهي **فان قيل** في ظاهر الرواية هو الاصح الخ **اجاب** انما
يراد في النوار عن ابي حنيفة انه كلال رمضان لانه تعلق به امر ديني وهو طهور وقت الخ **عناية**
باب ما يفسد الصوم **قول** فيمنع من كل الكتاب على حالة العمد توفيق الخ **جواب** **سؤال** ويرد على هذا
الجواب هو ان في الانسان رفع الاسم في الآخرة دون الغرامة في الدنيا **فاجاب الشارح** بقوله او
الخ **قول** لكثرة الصنع الخ وهو قد وجد مرتين مرة وجد في الاستسقاء ومرة وجد في الاعادة فالحق هذا
القي ملا الفهم وقبي ملا الفهم اذا عاد لم ينقص فكذا هذا **قول** اعتبار الوجوب لا اعتبار الخ **عناية** انه اذا دخل
ولم ينزل وجب عليه الغسل كذا الكفارة **فان قيل** الكفارة تنذر بالشبهات وانتفاء معنى الجماع
وهو قضاء الشهوة يورث الشبهة والاغتسال يجب بالاحتياط فيقاس احداهما على الاخر لا يكون صحيحا
فالجواب اننا منع انتفاء معنى الجماع لان قضاء الشهوة يتحقق دون الانزال والانزال بالشبع
والشبع ليس بشرط الا يرى ان من اكل لقمة واحدة وجب عليه الكفارة وان لم يوجد الشبع والى هذا الاشبه
بقوله وهذا لان قضاء الشهوة يتحقق بدون الانزال **عناية** **قول** ينظم الاناث والذكور الخ **فان قيل**
جواب الشافعي عن قول الثاني وهو لان كفارة امراته محتمل على نفسه كفاية **قول** لجنابة الانثى
الخ لان سبب الكفارة جنابة اقرب الصوم لانفس الوقاع لانه تصرف في ملكه وقد شاركته في ذلك
فوجب عليها كما وجب عليه وهذا **جواب** عن قوله الاول **عناية** **قول** بايجاب الاعتاق تكفير الخ **عناية**
جواب عن قول الشافعي بارتفاع الذنب بالتوبة وتقديره لا نسلم ان هذه الجنابة ترفع بالتوبة
فان الشرع لما وجب الاعتاق كفارة هذه الجنابة علم انها غير مكفرة لها كجنابة السرقة والزنا **عناية**
عطف على قوله من ساق الخ **هذا** **جواب** **سؤال** تقديره وقوله له فسا ان اللثم بجوارح الشارب والمجرور
المجرور لا زم المتعلق ههنا فلا يميز للمشا **فاجاب الشارح** بقوله عطف على قوله من ساق فلو
تقديره وحل للمشا الفطر **قول** كذا الفطر بسبب الولد ليس في معناه الخ **هذا** **جواب** **سؤال**
تقديره وهو انه فينبغي ان يثبت بدلالة النص **فاجاب الشارح** بقوله والفطر الخ وحاصل الخبر ان الشرط

في الدلالة المساواة بين الدال والمدلول ولم يوجد قول كما اذا وهب كل النصاب الى الفقير وتبرد
 الاغتراض على ليل فترلان عند زفران وهب النصاب الى فقير واحد لا يجوز على ما مر في الوجه لما في الكتاب
اجيب بان معناه على قول مذهبيهم بان تاويله ان يكون مديونا فالدفع اليه جائزا بالاتفاق و
 يجوز ان يقال راد بالفقيرين الفقير فافتراقا عنه **قوله** بخلاف الحائض **الجواب** **سؤال** تقديره لما كان
 الامساك لازما على المذكورات في المثلث لشرف الوقت لان الصوم وقت معظم فينبغي ان يجبالامساك
 على الحائض في وقت الحيض وعلى النساء في وقت النفاس وعلى المريض في وقت المرض وعلى المسافر في وقت
 السفر **جواب الشارح** بقوله بخلاف الحائض **فصل** من نذر صوم النحر افطر وقضاه والفقير لا يجنبه
 بين النذر والشرع في يوم النحر والصلوة في الاوقات المكروهة فان في النذر يلزم القضاء وفي شرع
 الصوم لا يلزم وفي الصلوة يلزم اذا افسد ها وحاصل الفرق بين النذر والشرع في الصوم ان الشرع
 احداث الفسخ في الخارج وهو لا ينفك عن ارتكاب المنهي وهو ترك الصيانة فيجب ابطاله فلا يجبالصيانة
 وجوب القضاء مبني على وجوب الصيانة واما النذر اذ هو الايجاب في الذمة فلم يكن مرتكبا للمنهى عنه
 واما المشرع في الصلوة في الاوقات المنهية انما جاء موجبا للقضاء لان ما شرع فيه لا يتم صلوة
 حتى يتم الركعة فلم يكن الشرع في الابتداء احداثا لفعل الصلوة في الخارج فكان كالنفل فحال الانقضاء
 في ارتكاب المنهي عنه فيجب الصيانة والقضاء بتركها وحقبة الفرق انما تركب من اجزاء مختلفة
 من اجزاء متفق كان للبعض اسم الكل كالماء واللبن والدهن وانما تركب من اجزاء مختلفة لا يكون
 للبعض منه اسم الكل فان الخل وحده لا يسمى سكبجيا من الصوم من القسم الاول تركب من امساكات
 متواليات فبالشرع فيه يصير صائما مرتكبا للمنهى عنه فموجب عليه الامتناع عنه ولا يلزم
 الانقضاء بالافساد والصلوة من القسم الثاني تركبت من القيام والركوع والسجود فبالشرع لا يكون
 مصليا فلا يصير مرتكبا للمنهى عنه واذا كان كذلك انعقدت عبادة محضنة فوجب صيانتها قبل
 صيررت مرتكبا للمنهى عنه بالسجدة فلذلك وجب عليه القضاء اذا افسد ها **باب الاعتكاف**
قوله نقلا منصوبا على الحال **جواب** **سؤال** تقديره ان يصب قوله نقلا لا يخلو اما على الحالية
 او التميز او على المفعولية فان كان على الحالية لا يصح لان الحال ما يكون عن الفاعل او المفعول وكل واحد منهما
 لم يوجد ههنا واما الثاني فهو ايضا لا يصح لان التميز يقتضي الاسم التام اما بالتووين او بنون التشنية
 او بالجمع او الاضافة ولم يوجد واحدا منها واما الثالثة فهو ايضا لا يصح لان المفعول يقتضي سبق الفاعل
 الفاعل ههنا **فاجاب** الشارح بقوله نقلا منصوبا على الحال اي اقل الاعتكاف حال كونه نقلا مائة
 وهذا الحل من الفاعل لان الاقل مصدر مضاف والاعتكاف فاعله المضاعف وقوله نقلا **سؤال**
 اي في المكان الذي اعدت للصلوة **الجواب** **سؤال** تقديره ان المسجد عبارة عن الموضع الذي اعدت له
 مؤذن ولم يكن لذلك الموضع امام ومؤذن **فاجاب** الشارح بقوله اي في المكان الذي اعدت له

كتاب الحج قول ما تكرر من العباد ما ثابتة **الجواب سؤال** تقديم لما كان الامر اوضح
 الامر للتكاد ولا يحتمله فينبغي ان لا يجب الصلوة والصوم مكرهين لان الصيغة فيها لا يوجب التكرار والامر
 ليس كذلك **فالجواب الشارح** بقوله ما تكرر من العباد ما ثابتة لان الصيغة فيها لا يوجب التكرار والامر
 والصيغة في الصلوة قوله تعالى واقموا الصلوة الآية وفي الصوم قوله تعالى عليكم الصيام الآية **قوله** على ما
 اى مضيقا لموسعا وهذا قول ابى يوسف وقال محمد وجوبه على التراخي **الجواب** وهو اصح الروايتين عن ابي حنيفة
 كذا في الكافي وفي كل مذهب اشكال ما على مذهب ابى يوسف فهو ان اذا كان الوجوب في العام الاول من غير
 توسع كيف يكون بعد العام الاول اداء وينبغي ان يكون قضاء مع ان كونه اداء متفق عليه على ما في الكافي
 وما على مذهب محمد فهو انه اذا كان الوجوب موسعا كيف ياتم بالفوات **والجواب** عن قول ابى يوسف
 ان العام الاول انما يتعين لانه متعين وفي دراك العام الثاني شك فاذا درك العام الثاني كان هو المتعين
 فلذلك يكون مؤد يا وعن محمد ان وجوبه موسع وانما ياتم بالفوات بالموت لان الموت مفاجأة نادرة
 بل له اسباب فيقدر على الاداء فعلا او نية او وصية فاذا مات ولم يؤد لهذا الطريق يكون مؤثما فانهم
فان قيل حج رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة العاشرة وكانت فرضية الحج في السنة الشاس فهذا
 دليل على مذهب محمد فكيف اخذ المذهب ابو يوسف قلنا ثبت فرضية الحج بقوله تعالى وكلمه على الناس
 حج البيت الآية وانما نزلت هذه الآية في السنة العاشرة واما النازل فقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فله
 الآية امر بالانتهاء لمن شرع في الحج لان وجوب الانتهاء عليه بسبب الشروع في الحج لا بسبب انه فرض ابتدائية
 عليه فلا يثبت به ابتداء الفرضية والثاني اى الجواب الثاني ان التأخير كان بعذر الكفار لان المشركين كانوا
 يطوفون عراة تلبون تلبية فيها اشركوا وخوف المشركين على اهل المدينة او على نفسه **قوله** لا يلزم
 يلزم ببقاء مشروعية النفل هذا **الجواب** عن قول محمد وهو يقول انه يبقى وقت النفل **قوله** لا يلزم
 اذا درك العام الثاني حيث **الجواب** هذا **جواب** ثان عن قول محمد هو هذا انه لما كان الاول متعينا فلا يجوز
 تأخيره **فاجاب** ابو يوسف انما عين العام الاول لوقوع الشك متعينا واذا ذهب الشك بذكر الثاني
 جعل الثاني متعينا قال **صاحب المستخلص** في شرح عبادة المصنف قوله وقدره زاد عطف على قوله
 حرية الى آخره ومما بعده وهو قوله وراحلته ونفقة ذهابه واياه عطف عليه **اقول** في عبارة
 الشارح تسامح وللراد من قوله وقدره زاد عطف على حرية فيكونا القدرة تحت الشرط كذا لك عطف قوله
 وراحلته على قوله وقدره زاد لا يخلو عن المسامحة والمراد من قوله عطف قوله وراحلته على حرية
 اليه لفظ القدرة فيكون الراحلة تحت القدرة كما يشعر بما قلنا قول الشارح اى يشترط ان يكون
 قادرا على زاده وراحلة فاضلا عن حاجته الاصلية وقادر على نفقة ذهابه واياه وعياله
قوله اذا عطف قوله نفقة ذهابه واياه على قوله ونفقة ذهابه واياه عطف عليه وهو باطل
 لان اللفظ يقتضي المغايرة بين الموقوف والموقوف عليه قلنا هذا من باب عطف التفسير وهو ان
 يكون الموقوف تفسير الموقوف عليه وقال اى الشارح ايضا ويقتل ان يكون عطف نفع قوله عملا
 منه فيكون الموقوف وقدره زاد وراحلة فاضلا عن حاجته الاصلية ونفقة ذهابه

واياه ونفقة عياله الخ فينبذ يكون معطوفا على قوله عن مسكنه وعياله بدونه فهو تحت
 قوله فضلت والفضل لا يخلو واما صيغة زاد او مرحلة او حال لها فعل كلا الوجهين يلزم فضل
 الشئ على نفقة المكيين والعيال على سبيل الحقيقة واما فضل زاد على سبيل التغليب جانب الفاضل
 المفضل عليه وهذا التقدير كاف في توجيه العباد ولا حاجة الى ايقال في تقدير العادة الفاضل المجمع الى الزاد
 المرحلة والمفضل عليه كل واحد من نفقة المكيين والعيال والعكس لا نه توفيق فيصير هو خلاف المقصود
 ثم قال الشارح او يكون اي قوله نفقة ذهابه واياه الخ عطف على قوله بشرط حرية فيه تسامح والمراد عطف
 على لفظ الحرية التي اضيف اليه لفظ الشرط فيكون تحت الشرط فان قيل اذ عطف قوله نفقة ذهابه واياه
 على لفظ الحرية لا يعلم قوله وزاد يكون قوله نفقة ذهابه بشرط ان كان لفظ الشرط مقدرا في قوله قدرة زاد
 المرحلة او بشرط وجود نفقة ذهابه واياه وبشرط وجود الزاد لان نفقة ذهابه واياه ليس الا زاد و
 المن كورين فتأمل الجيب والله اعلم على تقدير عطف قوله ونفقة ذهابه الخ على حرية يكون المراد بهذه البناء
 اي بنفقة ذهابه واياه نفقة عياله ويزاد نفقة نفسه فكان تقدير العبارة فيض الخ بشرط الحرية وقدرة
 الزاد وبشرط وجود النفقة ذهابه واياه الخ قولهم ثم قيل هو شرط الوجوب المراد به شرط وجوب الاداء لا شرط نفس
 الوجوب لان نفس الوجوب لا يجب به الا ايضا كالمريض والمسافر في مرضا ومن جعل شرط حقيقة الاداء فهو قابل
 بوجوب التولية لانه وجب الاداء الا انه معذرة في التاخير كفاية قولهم انضمام غيرها الخ فان قيل لا نسلم ان التاخير
 تزداد بانضمام غيرها اليها فغتنه اجيب لان العدة كان في موضع الاقامة والافاقرة موضع الامن وقيل في
 دفع النفقة من ذهابه واياه الخ قولهم بخلاف التوبة حيث الخ جواب السؤال تقديره ينبغي ان لا يلزم نزع الملبوس
 لانه تابع للحرم فاذا جاز بغيره بخلاف التوبة حيث يلزم النزع الخ قولهم الصيد مصدر لفظا لكنه اسم آ
 جواب السؤال تقديره ان الصيد نزع والحرم ممنوع عن كل الصيد وايضا اسم الصيد يقع على حيوان يؤكل لحمه والحرم
 ممنوع عن الكل فاذا جاز بغيره بخلاف التوبة حيث يلزم النزع الخ قولهم الصيد مصدر لفظا لكنه اسم آ
 ان ذكر العامة مستغنى عنه بقوله وستر من الوجه لان عدم ستر الرأس لا يحصل الا بترك العمامة والقلنسوة فلما
 انما ذكر العامة لدفع الوهم ان دور كور العمامة على دوران الرأس كشف بقية الرأس يجوز للحرم فلهذا قال العامة نزع
 قولهم اي حال من المستكن في قوله اكثر التلبية لان قوله اكثر فضل والضمير راجع الى الحاجي هو قاعله قوله فاعلم
 عن الضمير فيكون الحال من الفاعل وهو هو فلهذا قوله مستلها اي حال كونك الخ فيه اشارة الى ان النصيب مستلها على
 الحالية لان قوله استقبال صيغة فعل الامر الحاضر والضمير فيه راجع الى الحاجي هو قاعله قوله مستلها اي حال كونك الخ فيه اشارة الى ان النصيب مستلها على
 المستكن في قوله طف فيكون الالف عن الفاعل فلا يرد قوله فالعمر لعموم اللفظ لا خصوص السبب جواب السؤال تقديره
 لما كان علة الرمل اظمار الجلالة للمشركين وانتفاء العلة يستلزم انتفاء المعلول فينبغي ان لا يمتنع في زماننا انتفاء المعلول
 فاذا جاز بغيره بخلاف التوبة لعموم اللفظ لا خصوص السبب قولهم لا ان قومك قصرت جواب السؤال تقديره لما كان
 العظيم من البيت لم يدخل النبي عم في البيت فاذا جاز بغيره بخلاف التوبة لعموم اللفظ لا خصوص السبب قولهم لا ان قومك قصرت جواب السؤال تقديره لما كان
 تقديره لما كان الامر كذلك لم يدخل النبي عم في البيت ولم يجر هذه القواعد المذكورة في العام فلهذا جاز بغيره بخلاف التوبة لعموم اللفظ لا خصوص السبب
 بقوله فلم يعش قولهم فلم يفرغ لذلك لطف الراشد جواب السؤال تقديره لما لم يعش النبي لم يفرغ من غل الحليم

الخلفاء الراشدون في البيت مجرى هذه القواعد بعد وفات النبي **فاجاب الشارح** ولم يفرع لذلك
 الخلفاء الراشدون **في قوله** فلما قتل كروا الحجاج **الجواب** **سؤال** تقديره لما زاد عبد الله بن الزبير
 الحطيم في البيت وظهر قواعده الخليل بمحض الرجال فأي جهة لان يبقى الحطيم خارجا من البيت ولم يظهر قواعده
 الخليل بعد وفات عبد الله بن الزبير **فاجاب الشارح** بقوله طاف **الجواب** **سؤال** تقديره ان قوله
 سبعة اشواط متصل بقوله اخذ فمكون المعنى اخذ عن يمينك سبعة اشواط **الجواب** فيكون الشرط سبعة اشواط
 وهذا المعنى فاسد **فاجاب الشارح** بقوله متصل بقوله اي طف للقدم **الجواب** **سؤال** الا اناعد لنا عنه
جواب **سؤال** تقديره ان السبع بين الصفا والمروة واجب على مذهب ابي حنيفة **فاجاب الشارح** بقوله
 الا اناعد لنا عنه **قوله** لكن الدليل لما كان **الجواب** **سؤال** تقديره وهو لما لم يوجد الدليل القطعي
 فبأي دليل ثبت وجوب السعي **فاجاب بقوله** لكن الدليل آه **قوله** يصل ركعتي الطواف بين كل اسبوع
 لانها سنة الطواف **فان قيل** هذه العبارة مخالفة لما ذكر فيما سبق وهو ان الصلوة واجب عندنا والملتق
 ههنا عليهما السنة وهذا مخالفة بين العبارتين فلا بد من التوفيق **قلت** في عبارة الشارح تقدير
 وهو ان لكل اسبوع بهذا الطريق طواف نهية هذه الجملة وقعت حالا من التيمم المستكن في قوله وقف **الجواب** فيه
 اشارة الى ان النصب في قوله حامدا الى آخره على الحالية تقديره حال كونك حامدا الى آخره لان قوله وقف صيغة
 فعل الامر الحاضر والخير فيه راجع الى المخاطب هو الحامي فهو فاعله وقوله حامدا الى آخره حال من ضميره **قوله**
وقال الشافعي هو ركن آه قال في النهاية نسبت هذا القول سهو من الكاتب كما في كتبهم اذ الوقوف على
 المزدلفة سنة وذكر في ميسوط ابوليث بن سعيد الشافعي وذكر في الاسرار وفتاوى قاضينا ان المالك
 مكان الشافعي يجوز ان قد اطلع على ما نقل من المذهب **قوله** او نواة او نحوها آه انما هو من جنس الاثر
 لان فيه استهانة الشيطان فجاز الرمي بما هو من جنس التراب بياقوت وفيروزج لان فيه عزة
 الشيطان **قوله** حال كونك باديا آه فيه اشارة الى ان النصب على الحال **فصل في المتفرقات**
قوله الا في البدنة استثناء من قوله لم يصير محرما حتى يلحقها قال في النهاية اعلم انه ههنا قيد لا بد
 من ذكره وهو ان في بدنة التمتع انما يصير محرما بالتقليد والتوجه اذا حصل في اشهر الحج فان كان في
 غير اشهر الحج لا يصير محرما ما لم يدرك ما لم يسرمعه **فاجاب** **سؤال** **قوله** اي قد قلد الهدى
 كون آه ان النصب فيه على الحال **قوله** نعم فقد صنعت قلوبكم آه اي وى انه عليه السلام مفلح بما
 في نوبة عايشة ثم فاطمة على ذلك عايشة فحمايتها فيه محرم مارية فنزلت هذه الآية **فان**
 لا بد في الآية ان يقال قلبا كما لان القلب في هذا المقام اثنين اي الاول قلب عايشة والثاني قلب حفصة
 لكن المراد في الآية بالجمعية التشية لان عايشة بنت ابي بكر الصديق وحفصة بنت عمر بن الخطاب
 وكانتا زوجين للنبي **فاجاب** **سؤال** **قوله** فاشبه كفارة يعني ان اكلوا صوم الرضوان المبارك
 يوما او يومين او اكثر فالكفارة فيها عتق رقبة واحدة فقط هذا **قوله** **فان قيل** ان فيه
جواب **سؤال** تقديره لما لم يكن هذه الاشياء جمعا ينبغي ان لا تجب الشاة فيه **فاجاب**

الشارح بقوله الا انه **فصل في العبد** قوله بتقويم العدلين المراد بالعدل من له بصارة
 في قيمة الاشياء لا العدل المذكور في الشهادة لان العدل الواحد لا يكفي كافي **فصل من جاوز الميقات**
 غير محرم **قوله** ان تحولت السنة اه **فان قيل** لو عاد الى الميقات لكن بعد تحولت السنة واحرم بالعمرة
 لم يجز ذلك عما نوى بدخول مكة وهو الابتداء لو احرم بعمرة ثم اخرا الاعمال لانسد الاعمال الثانية جاز
 قلنا نعم لكن يكره له تاخير اداء الاعمال بحكم ذلك الاحرام الى السنة الثانية والتاخير الى وقت يوجب الكراهية
 لمن له توفيق وهو في حكم تدارك فكذا لك ينوب عما الزمة بدخول مكة بغير احرام **قوله** وطلبه شوط
فان قيل اذا طاف اقل من اربعة فقد ترك الاكثر والاكثركم الكل فكانه لم يطف اصلا فينبغي ان لا يرخص العمرة
 اتفاقا قلنا ان لا اكثر حكم الكل في الاتيان في جانب الترك عصا **قوله** لان التمكن النقض في عمله لا ترك
 النهي عنه **فان قيل** انه ذكر في اول المسئلة ان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع ثم ذكره هنا انه لا يمنع تحقق
 الفعل معناه كما قلنا انه يقتضي المشروعية فكانت التناقض في كلامه **واجيب** بانه اراد بقوله
 غير مشروع كاملا كما في حق الآفاق وبه يندفع التناقض **قوله** واعلم ان المراد بالتقصير الحلق
 لان التقصير لا يوجب الدم **فان قيل** فلم لم يوجب الدم بالتقصير فلما جاء التحليل في اوانه بالتقصير
قلنا الفرق بينهما ان الدم انما يجب بالجناية وهي منعدمة به والتحليل انما يكون في وقت احد
قوله فان رفضها فاعليمها الدم لرفضها وعمرة مكاتها كما مر بيانها **فان قيل** ما الفرق بين هذا
 المسئلة وبين الشروع في الصوم يوم النحر حيث لا يلزم القضاء اذا افسده وهم هنا يلزم **اجيب** بان
 مجرد الشروع في الصوم يحصل به المعصية وهو ترك ضيافة الله تعالى يوم بالافطار فلا يلزم القضاء وما
 مجرد احرام العمرة في هذه الايام فلا يحصل به المعصية باداء احكامها في هذه الايام فيلزم القضاء لغير
 المشروع فيه **قوله** لمن احصر جوار **سؤال** تقديره ان قوله لمن مبتدأ وهو مجرد عن
 العوامل **فان قيل** هل هنا ليس كذلك فلا يصح الابتدائية **فاجاب** الشارح بقوله لمن احصر خبره بقوله
 انه يبعث **جواب سؤال** تقديره ان لمن مبتدأ والاصل فيه ان يكون مرفوعا وهم هنا مجرور **فاجاب**
 الشارح بقوله لمن احصر خبره اه **فان قيل** لا نسلم انه جزاء عن ان يبعث لانه فعل فلا يصح ابتدائية
 لانه لا يكون الا اسما قلنا انه اسم باعتبار دخول ان **فان قيل** كما ان الاصل في المبتدأ الرفع فكذلك
 في الخبر فلا يصح خبرية ايضا **فاجاب** الشارح انه خبر باعتبار المتعلق **فان قيل** لما كان
 هو خبرا باعتبار المتعلق فينا سبة كلمة على لانه للزوم ومن يستعمل في التخيير
 ولا تخير منها **فاجاب** الشارح بقوله على من اه **اصل**
 الجواب انه بمعنى على

الخبر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله واصحابه اجمعين قد طبع هذه الحاشية باليد المسماة بجواب
 مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق بايماء الراعي الى حمة ربه الاحد المقتد لا محمد بن مفتح محمدين مفتح عبد الله الشاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح وبيان شرح اليباس

الحمد لله الذي نادى اضاء واضاح واظهر برافقه اى برحمته منار الاسلام اى علمه الاسلام
 هداية الى طريق الرشاد اى لاجل موال المؤمنين الى الطريق الثابت بالادلة الشرعية والمراد من الطريق
 الرشاد الذى هو المستحكم بدلائل الشرعية وضاء اى اظهر وانور الضوء الذى ظاهر بنفسه ومظهر لغيره
 بحكمته اى يعلمه وكرمه ولطفه معالم العالم والاحكام معالم جمع معلم هو موضع الاحكام قبل
 المراد بها الاصول التى توقف عليها الاحكام نحو الكتاب والسنة والاجماع والقياس ظهورها واضمح حيث وجب
 علينا الاتباع والايثار حيث قال الله تعالى واتبعوا احسن ما انزل اليكم من ربكم وتولد تعاماً اناك الرسول
 خلفه ومنها انكم عنه فانتبهوا والاحكام جميع حكم وهو الاثر الثابت بالشئ من الجواز والفساد والحل
 والحرم وقيل المراد بمنار الاسلام مسائل لعباد الله كالصلوة والزكاة والصوم والحج ونحوها كالتوحيد
 لا فناء بناء الاسلام فاظهر الله تعالى وبين الحق والباطل للناس ليبتك به الى الطريق المستحكم وهو الامام
 والمراد بمعالم الاحكام مسائل الحدود والمعاملات كالبيع والشاء ونحوها فالمراد بمسائل الحدود النكاح والطلاق
 والاعتنا ونحوها فالله تعالى اضاءها وبينها للناس ليكون وقاية معناه بالفارسية نكته اربعه ليكون استقاً
 الاعمال على هذه الامور حافظاً ومحفوظاً نظام المعاش النظام فى اللغة والاصطلاح واحد معناه بالقرآن
 استوارشك يعنى ليكون الاستقامة على هذه الاحكام صلاحية للناس فى الدنيا بان لا يقتل ولا يؤخذ ماله بغير
 حق ولا يظلم عليه احد من المسلمين وقيل المعنى العباد الفلاح هو الخلاص من لغة والعبا جمع العبد يعنى اظهر
 الله تعالى هذه الامور ليكون مخلصا للناس عن العقوبات فى الدار الآخرة لا فاسد فى الدنيا وفى الآخرة هو
 الايمان بالله تعالى واليومها الآخرة والاستقامة على هذه الامور الى زمان الموت وهذا الكلام لنا والظاهر لنا
 استقنا واستقمنا على ما نرى طاعتك يا ارحم الراحمين وجعل الفقه مصباحاً يهتدى به صلاح النجا
 وكفاية لنجاة المعاش الفقه فى اللغة العلم بما فيه اى عالم وفى الاصطلاح علم بالصواب يعرف بها الحكم المكلفين
 من الخلال ما كرام والمصباح بالفارسية چراغ والمراد منها نور العلم يعنى جعل الله تعالى المصباح كالنور العا يهتدى به للناس
 فى الظلمات كما حاله كالظلمة والفقه كالنور يعرف الناس به الجواز من الفساد والحق من الباطل والمراد من المصباح
 النظام وهو معاش العالم فى الدنيا والمراد من كفاية النجاة هذا يعنى من تعليم واستقراء وعمل بجميع احكام
 الفقه من المشروع وغير المشروع بما نفسه فى يوم المعاد وهو الآخرة وهذا عليه رواق العزة
 فوق طباق السبع الشاد والمدى اللغة كستر ايمدهن والرواق بضم الراء خيمة والمراد من طباق
 السبع سبع سموات والمراد من العزة المرتبة بالعلوية الظاهرة على سائر العلوم يعنى مد الله تعالى علمه

[illegible]

شرح ثاني ديباجة شرح الياس تصنيف اخوند شير محمد بن زوى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انا و اى سنى افعال من النور مراد فاضاء قال فى نصاب الصبيان ضياء و نور و
روشنى قيل الضياء اقوى من النور و اذا اسند الضياء الى الشمس و النور الى القمر فى قوله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء
و القمر نورا براقتا اى برحمته صناديد الانبياء هم طرف من النور و مصدر ميمى يطلق على العلم و العلامة و المنا
و اراد مسائل العبادات كالصلاة و الزكاة و الصوم و غيرها لانها من مبنى الاسلام و هو مبنى على خمس شهادة
ان لا اله الا الله و اقام الصلاة و ايتاء الزكاة و صوم رمضان و فيه اشارة الى براءة الاستهلال
الى طريق الرشاد مفعول له و هى الدلالة الموصلة او على ما يوصل على الاختلاف المشهور و اضاء
بالحكمة و هى العلم بمقائق الاشياء و قيل معرفة الاشياء على ما هى عليه و المال واحد و فى البيضاوى فى قوله
و نبياء هم الكتبت الحكمة و هى ما يكمل به نفوسهم من المعارف الاحكام قال المولى فى الحواشى قول ما يكمل فيشتغل
الحكمة النظرية و العملية انتهى قيل الحكمة من حيث العلم ببيان الاحكام و من حيث العمل انقان الاشياء
ذاتا و صفة و اثر و لذا سمي الحاذق حكيم **معالم الاحكام** مفعول اضاء جمع معلم مصدر ميمى و ظرف
وهو ما يستدل به على الطريق و نحوه او مطلق الدليل و اصول الشرع كما فى العناية لافهام اركان العلم الكثر
و المال واحد و الظاهر نظر الى عديله ان المراد بمعالم الاحكام مسائل الحدود و المعاملة فبين العبادات
للناس ليهدى بها الى طريق الرشاد الى الاسلام و الحدود و المعاملة لقطع الخصومة بينهم فيكون لهم و قاء
نظام المعاش فى الدنيا و كفاية لنجاة المعاد اى يوم الآخرة ففى شرعية الحدود و المعاملة و قاء
لهم كما ان فى شرعية العبادات هداية لهم الى طريق الاسلام فلذا ذكر فى المرة الاولى الى الهداية و فى الثانية الى الوقاية
ولا يخفى وجه الحسن فى ذكر الهداية و الوقاية و كفاية المعاش و المعاد و جعل الفقه هو على ما قال ابو حنيفة
معرفة النفس ما لها و ما عليها و قيل معرفة احكام الشرعية و علم الفقه قواعد يعرف بها ذلك قيل يعرف بها هو
المكلفين من حيث الصحة و الفساد و الحل و الحرمة و الوجوب و السنة و الندب و الحرمة و الكراهة و المال واحد
و اصل الفقه علم المخاطب بمراد المتكلم و لذا اعتمد ابو حنيفة على الفقه الرواية على علو اسنادهم فان رواية
الحديث تنقل ما يسمعون من النبي و قليلا ما يعملون بمزايا الكلام فالفقهاء اعلى مرتبة من المحدثين لانهم
العلماء بكنه الحديث و خواصه و مزاياه قال ابو حنيفة ما اتانا من الله و رسوله فى الراشدين العيين و ما اتانا
من الصحابة فخذوا و نتروك ما اتانا من التابعين فهم رجال و نحن رجال و حال ذلك من كمال اجتهادهم و كمال
شرح لمراد الاستيعام و بمراد العبادات لشيخ عبد الحى مصباح حايى تهذيبه فى المصباح فى الفقه

هذا هو العلم بمقائق الاشياء و قيل معرفة الاشياء على ما هى عليه و المال واحد و فى البيضاوى فى قوله و نبياء هم الكتبت الحكمة و هى ما يكمل به نفوسهم من المعارف الاحكام قال المولى فى الحواشى قول ما يكمل فيشتغل الحكمة النظرية و العملية انتهى قيل الحكمة من حيث العلم ببيان الاحكام و من حيث العمل انقان الاشياء ذاتا و صفة و اثر و لذا سمي الحاذق حكيم معالم الاحكام مفعول اضاء جمع معلم مصدر ميمى و ظرف وهو ما يستدل به على الطريق و نحوه او مطلق الدليل و اصول الشرع كما فى العناية لافهام اركان العلم الكثر و المال واحد و الظاهر نظر الى عديله ان المراد بمعالم الاحكام مسائل الحدود و المعاملة فبين العبادات للناس ليهدى بها الى طريق الرشاد الى الاسلام و الحدود و المعاملة لقطع الخصومة بينهم فيكون لهم و قاء نظام المعاش فى الدنيا و كفاية لنجاة المعاد اى يوم الآخرة ففى شرعية الحدود و المعاملة و قاء لهم كما ان فى شرعية العبادات هداية لهم الى طريق الاسلام فلذا ذكر فى المرة الاولى الى الهداية و فى الثانية الى الوقاية ولا يخفى وجه الحسن فى ذكر الهداية و الوقاية و كفاية المعاش و المعاد و جعل الفقه هو على ما قال ابو حنيفة معرفة النفس ما لها و ما عليها و قيل معرفة احكام الشرعية و علم الفقه قواعد يعرف بها ذلك قيل يعرف بها هو المكلفين من حيث الصحة و الفساد و الحل و الحرمة و الوجوب و السنة و الندب و الحرمة و الكراهة و المال واحد و اصل الفقه علم المخاطب بمراد المتكلم و لذا اعتمد ابو حنيفة على الفقه الرواية على علو اسنادهم فان رواية الحديث تنقل ما يسمعون من النبي و قليلا ما يعملون بمزايا الكلام فالفقهاء اعلى مرتبة من المحدثين لانهم العلماء بكنه الحديث و خواصه و مزاياه قال ابو حنيفة ما اتانا من الله و رسوله فى الراشدين العيين و ما اتانا من الصحابة فخذوا و نتروك ما اتانا من التابعين فهم رجال و نحن رجال و حال ذلك من كمال اجتهادهم و كمال شرح لمراد الاستيعام و بمراد العبادات لشيخ عبد الحى مصباح حايى تهذيبه فى المصباح فى الفقه

المشعل العظيم يسرج في بيوت السلاطين وتكون في يد القادم اذا سرى ليلا كذا في شرح المصباح من نحو
لصلاح العباد بكسر العين جمع عبد وصلاح العباد بضم العين وتشديد الباء جمع عابد فالصلاح
في الدنيا والصلاح في الآخرة شروق في مدح الفقه ترغيبا للشارعين فيه كما هو دأبهم **وكان عليه**
اي فرش عليه واليه اثره عليه لان المد يكون على الفوق والفرش تحته يقال فرش له ولا يقال فرش عليه
ويقع على صلة الاول وله صلة الثاني **رواق العزقة** الرواق بضم الراء الحزمة العظيمة للسلطين وفي
بعض كتب اللغة الرواق جدار كه درخگاه بادشاهان **زنده فوق طباق السبع الشدا** في طباق بكسر
الطاء جمع طبق اقتباس من قوله **تعم وبنيينا فوقكم سبعاً شدا** او قوله تعالى **سبع سموات طباقاً حاقية**
غاية مد من العلو **مشاعر الدين الحنف** جمع مشعر ظرف اراد به اصول الدين والمجتهدين او كل عالم
يؤشد الناس الى مساييل الدين الحنف منسوب الى حنيف لقب ابراهيم دم كما قال الله **تعم واتبع ملة ابراهيم**
حنيفاً ما تلا من الباطل الى الحق فالدين الحمدي **يسمى الدين الحنف** اي الابراهيمى لذلك وتجد في ياء وفيما في النسبة
يقال **حنفي وقرشي** كذا في الشافية **فوق فرق الفرق** بن مفعول علا اي على مكانا فوق فرق الفرقين بكسر
الفأينهما والفرق تارك مرشحي به لان شعر الراس يتفرق هربا والفرقدان هما نجمان متلازمان لا يفارقان في ناحية
القطب الشمالي قال الشاعر وكل اخ مفارق اخاء **لعمريك** لا الفرقدان ولا يخفى ما في ذكر علا وفوق من المبالغة
في العلو ثلث مرات لظهور ان الفرقدين اعلى وفوقهما اعلى منهما فالفقه اعلى من الاعلى منهما **امل وخرافه عطف على**
علا اي بل مراد فان حرف العطف يجيء بمعنى بل كما في قوله تعالى **كان قاب قوسين او ادنى** كما في الاتفاق **للا ماله**
صرح به في بعض التفاسير كالتوضيح اشارة اليه ففيه مبالغة اخرى سما عطف على علا كما عطف زاد فان العلو
المتعددة جاز عطف الكل على الاول او يعطف على الاقرب فالاقرب مثل جاء زيد وعمرو وكذا يعطف الاخير على ما يليه
ثم وثم والكل على الاول كذا قالوا والاو متبوع والباقي تابع ابتداءه فالعطف على المتبوع من كل وجه او من العطف
على المتبوع من وجه تاطر فالفقرة الاولى لبيان وصف جنس الفقه والثانية لبيان نوره وهو من ذهب بجنيته كما
دأبهم وهو سمو بمعنى العلو تفتن في العبارة **شعر انرا مذهب الحنف** جمع شجرة حذفت تاء المفرد في الجمع
للتضاد بينهما كما في شرح الشافية وهي العلامة في معنى فاعل المراد به ما انشأ على به الشجرة كالاذان للجمعة
والعيدين والخطبة ونحوها كما في الغنائم لکن الهداية لكن المناسب ههنا ان تفسر بالمسائل الاجتهادية التي اشتملت
في مذهب بجنيته فان الحنف ههنا منسوب الى بجنيته والاشياء المذكورة في العناية تعم المذهب كطاه اختص
لهامد مذهب بجنيته فان للجمي مدح مذهب به بعلوه من بين المذاهب بان الله تعم اعز به باعلاء شانه مذهب
غيره وتفسير العناية يناسب تفسيرها بما ذكر تدبر والمنسوب الى المركب الاضافي قد يضاف الى المضاف والشمسية والقبطية
اي الرسالة المنسوبة الى شمس الدين وقطب الدين وقد ينسب الى المضاف اليه كالبكركي الى ابن بكركي الحنف في الحنف
فينظر الى شهرته فينسب اليه وحنيفة اسم بنت نعمان بن ثابت الامام الاعظم فتلقب به كما لقب تلميذه يعقوب
باسم ابنه يوسف فيقال له ابو يوسف كما في كتب المناقب فحذفت الاء والتأ في النسبة كما مر على يد يركي الشافعي
بفتح السين وسكون اليم بعد الصاعد الفوقاني ضد العمق فانه البعد السافل التحتاني يقال سمك المنارة
وعق البير كما في شرح الطول في قول الشاعر في احوال مسند اليه شعر ان الذي سمك السما بيني وبينه ايامه
اعز واطول في المذهب السماك بضم السين غانه بلنا زخانه وفي بعضها السماك الكواكب الثابتة والنزد

۱۷۳







